انعكاس حقوق وخدمات الشمول المالى على التمكين الاقتصادى للمرأة فى سياق نظرية التسريع الاجتماعى
دراسة على المستفيدات من مشروعات المجلس القومى للمرأة

أ.م.د. إسلام فوزى أنس قطب(*)

الملخص:

استهدفت الدراسة معرفة انعكاس حقوق وخدمات الشمول المالى على تمكين المرأة اقتصادياً على عينة قوامها 110 من المستفيدات من مشاريع المجلس القومى للمرأة. باستخدام أفكار نظرية التسريع الاجتماعى لـ"هارتموت روزا" وكرة الثلج، وتحليل تقارير و وثائق جاهزة و استبيان إلكتروني، باستخدام أساليب إحصائية منها معامل ألفا كرونباخ و معامل الجذر التربيعي والتكرارات والنسب، و المتوسطات والانحراف المعياري والانحدار الخطي المتعدد و مصفوفة الارتباط بين المتغيرات واختبار ANOVA، وتحليل التباين الأحادي. وقد تم إجراء التحليل الإحصائي على البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 26. ومن ثَم توصلت الدراسة إلى نتائج، منها أن مصر حققت طفرة فى تغيير الأنماط الزمنية من خلال الرقمنة المالية واستحداث منظومة الشمول المالى بهدف تسريع الفعل وتوافقه مع الأنماط الزمنية المتسارعة فى العالم الرقمى وانعكاسه على الواقع، بتوفير حسابات مصرفية ومحافظ رقمية ساعدت على الادخار والإقراض بشكل رقمى، وخلقت مسارات تنموية جديدة بمشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر. انعكس ذلك على التمكين الاقتصادي للنساء بتوفير ذمم مالية واستقلال مالي وخوضهن مشاريع. ومن ثَم أوصت الدراسة على مستوى السياسات الاجتماعية بإطلاق مبادرة (احتويها واكسبى بيها) و مبادرة (شاركى بمجهودك) والتحول نحو (مجتمع لا نقدى. وعلى المستوى التشريعي أوصت بسن تشريعات تحقق مزيد من" العدالة الجندرية لتوزيع الموارد والدخول) و مجابهة "اقتصاد الظل" و"الغسيل المالى الرقمى".

الكلمات المفتاحية: الشمول المالى– حقوق وخدمات المرأة فى الشمول المالى– التمكين الإقتصادى للمرأة.

(*)أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع – كلية الآداب جامعة دمنهور– جمهورية مصر العربية
Eslamfawzy513@yahoo.com

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر 2024م

Reflection of Financial inclusion Rights and Services on Women's Economic Empowerment in the Context of Social Acceleration theory

A study on the beneficiaries of the projects of the National Council for Women

Abstract:

The study aimed to determine the impact of financial inclusion rights and services on women's economic empowerment on a sample of 110 beneficiaries of National Council for Women projects. Using the ideas of Hartmut Rosa's social acceleration theory. And snowballing, and analyzing ready-made reports and documents and an electronic questionnaire, and using statistical methods such as the Kornbach alpha coefficient, the square island coefficient, frequencies, proportions, means, standard deviation, multiple linear regression, the correlation matrix between variables, the ANOVA test, and one-way analysis of variance.The statistical analysis was conducted on the statistical program SPSS, version 26. The results were reached, including that Egypt has achieved a breakthrough in changing time patterns through financial digitization and the introduction of the financial inclusion system, with the aim of accelerating action and making it compatible with the accelerating time patterns in the digital world. And its reflection on reality by providing bank accounts and digital wallets that helped save and lend digitally, and created new development paths for small, medium, and micro projects.This was reflected in the economic empowerment of women by providing them with financial liabilities, financial independence, and their participation in projects. At the social policy level, the study recommended launching the "Contain It and Earn It" initiative, the "Share Your Efforts" initiative, and the shift towards a "cashless society," and at the legislative level, enacting legislation that achieves more "gender justice for the distribution of resources and incomes," and confronting the "shadow economy" and "laundering." Digital Finance.

Keywords: financial inclusion - women's rights and services in financial inclusion - women's economic empowerment

المقدمة

يمكن دراسة النظام المالى كنظام اجتماعى يتداخل بشكل مباشر فى جميع مظاهر التعاملات الحياتية، وينعكس على سوسيولوجيا الحياة اليومية؛ فالحصول على الحقوق والخدمات المالية يُسهّل أمور الحياة كافة، من خلال توفير الإتاحات والممكنات سيما مع التحول الرقمي، وهذا بدوره يساعد على نجاح استراتيجيات التنمية والتخطيط لإدارة أهداف طويلة الأجل وأخرى قصيرة . فثمة له دور فى مواجهة الأزمات المالية غير المتوقعة للفرد والمجتمع. ومن ثم فدراسة موضوع الشمول المالى من القضايا التي يوليها علم الاجتماع اهتمامًا بالغاً؛ لكونها من المستجدات التي طرأت على بنية وفعل المجتمع الآنى؛ و لذا تستوجب البحث والدراسة لما لها من أبعاد وانعكاسات مجتمعية. فالشمول المالى يستلزم تطوير بنية رقمية تتواكب مع الإتجاه المالى العالمى كما يستهدف سرعة

الفعل الاجتماعى وتسهيل حركة الحسابات المصرفية وإتاحة الخدمات المالية، من قبيل الائتمان والتأمين والادخار والتأهيل لدخول عالم التجارة والاستثمار فى جميع المجالات التعليمية و الصحية وغيرها؛ بل ويزيد الشمول المالى من قدرة الأفراد على إدارة المخاطر والأزمات المالية ويحسن من نوعية الحياة بخلق فرص عمل ورفع مستويات المعيشة والتغلب على الفقر؛ مما يساعد فى رفع مؤشرات النمو الاقتصادى، بل ويؤثر على المستقبل من خلال انعكاس النمو الاقتصادى إيجاباُ على أهداف التنمية المستدامة عبر الأجيال القادمة. ويساعد ايضاً في زيادة تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة لفئات المجتمع كافة. فى إطار ما سبق وفي ضوء بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن دعم حقوق المرأة، أعطى البنك الدولى والاتحاد الأفريقي اهتمامًا فائقًا للإجراءات المتخذة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمناسبة الذكرى العشرين له في عام 2023. ليس هذا فحسب بل أن قضايا المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة تأتى على رأس الأولويات في "رؤية مصر 2030" تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة. وهو ما تم تعزيزه من خلال "استراتيجية الشمول المالي" التي أطلقها البنك المركزي المصري (2022ـ 2025) والتى تتواكب مع اهتمامات البنك الدولي للقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز التمكين الاقتصادى لها؛ فالاستثمار قطعًا يزيد من فرص المساواة بين الجنسين ويحقق أهداف التنمية، وفى نفس السياق سبق وأطلق المجلس القومى للمرأة 2017 "الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030" والتي أعقبها توقيع بروتوكول مع البنك المركزي المصري بهدف تمكين وتعزيز الشمول المالي للمرأة برفع مستوى الوعي المالي لديها وزيادة قدرتها على استخدام الأدوات المالية الرقمية باستقلالية تامة .

فى ضوء ما سبق تركز الدراسة على الحقوق والخدمات فى الشمول المالى وانعكاسها على تمكين المرأة فى سياق نظرية التسريع الاجتماعى .

أولاً: الإطار النظرى للدراسة

1)اشكالية الدراسة: يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية في استراتيجية التنمية المستدامة: و"رؤية مصر 2030" نظرًا لتأثيره المحتمل على تحسين فرص النمو وتحقيق هدف الاقتصاد التنافسي الذي يسعى للتكامل بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[1] ؛ فلقد أحرز المؤشر العالمى للشمول المالي 2021 تقدمًا ملحوظاً فى تحسين فرص النمو الشامل والحفاظ على الخدمات المالية والاجتماعية، حيث بلغت وفرة الحسابات المصرفية في الدول المتقدمة إلى 76% :71% فى الدول النامية [2] وفي مصر تبين مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي للأفراد إحراز تقدم ملحوظ، حيث بلغت نسبة المواطنين (16 سنة فأكثر) المشمولين مالياً 67.3% في يونيو 2023، كما شهدت الفترة من ديسمبر 2022 حتى يونيو 2023 زيادة في نسبة المواطنين

المشمولين ماليا بمعدل نمو بلغ (5.4%.)[3] على مستوى الرجال والنساء معًا .أما على مستوى الشمول المالى للمرأة: فعلى الصعيد العالمي (للدول النامية والمتقدمة معاً) ، كان لدى 78% من الرجال و 74% من النساء حسابات، أي أن الفجوة بين الجنسين تبلغ 4 نقاط مئوية.- [4] وعلى صعيد الدول النامية تقلصت الفجوة بين الجنسين فى ملكية الحسابات لأول مرة فى العقد الماضى منذ 2017 إلي 2021. وبهذا يكون قد شهد عام 2021 تراجع الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادات النامية من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية، حيث أن 74% من الرجال و 68% من النساء في البلدان النامية لديهم حساب مصرفي. أما على الصعيد الوطني؛ ففى سبيل قياس الشمول المالي للمرأة قام البنك المركزي عام 2018 بدعمٍ فنيٍ من التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)، لوضع مؤشرات قياس الشمول المالي الخاصة بالمرأة ومن ثم جمع البيانات وتصنيفها حسب النوع للأفراد الطبيعيين والشركات من خلال التعريف الموحد للشركات التي تملكها أو تديرها النساء.[5] ومن ثم يلعب الشمول المالى دورًا مجتمعيًا بالغ الأهمية في تعزيز الحقوق المالية فى جميع القطاعات بتوفير خدمات لمحدودى ومتوسطى الدخل فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وذلك من خلال قنوات رسمية تساعد على نشر هذه الخدمات فى شرائح المجتمع، وقد شمل ذلك المرأة بتوفير سُبل الحصول على الخدمات المالية وسلاسة الاستهلاك وإدارة الأزمات المالية أثناء إدارة مشاريعها الاستثمارية، والأهم ساعد ذلك على تمكين المرأة بإتاحة ذمم مالية مستقلة بتوفير حسابات مصرفية دون وساطة أو ولاية للغير. ولذا تنطلق الدراسة الراهنة من تساؤل رئيس مؤداه: ما انعكاسات حقوق وخدمات الشمول المالى على تمكين المرأة اقتصاديًا؟

2)أهداف وفروض الدراسة

2/1) **الأهداف:** تنطلق الدراسة من هدف رئيسي مؤداه: معرفة الحقوق والخدمات فى الشمول المالى وانعكاسها على تمكين المرأة، ومنه ينبثق أهداف فرعية تتحقق بتساؤلات كما يلي:

2/1/1) معرفة مدى انعكاس إتاحة حقوق وخدمات الشمول المالى على تمكين المرأة

2/1/1/1) ما طبيعة الحقوق والخدمات المتاحة للمرأة فى نظام الشمول المالى؟

2/1/1/2) ما مدى إتاحة حقوق وخدمات الشمول المالى من خلال المجلس القومى للمرأة؟

2/1/1/3) كيف تنعكس إتاحة الحقوق والخدمات المالية على التمكين الاقتصادي للمرأة ؟

2/1/2) إلقاء الضوء على إنعكاس مستوى الوعي بالشمول المالي على تمكين المرأة

2/1/2/1)ما انعكاس إتاحة الحقوق على مستوى الوعى المالى لدى المرأة؟

2/1/2/2) ما مستوى وعي المرأة بحقوقها فى منظومة الشمول المالى؟

2/1/2/3)ما انعكاس الوعى بالشمول المالي على تمكين المرأة؟

2/2) فروض الدراسة :

2/2/1) فروض تتعلق بالهدف الأول: انعكاس إتاحة حقوق وخدمات الشمول على تمكين المرأة

الفرضية الأولى : توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين إتاحة الحقوق المالية للمرأة وبين دور المجلس في تقديمها.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين إتاحة الحقوق المالية للمرأة والتمكين الاقتصادي لها.

الفرضية الثالثة: توجد فروق دالة احصائيًا بين متوسطي درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة. (السن – محل الإقامة –الحالة الاجتماعية – الإعالة التعليم–السكن– الدخل)

2/2/2) فروض تتعلق بالهدف الثانى: انعكاس مستوى الوعي بالشمول المالي على تمكين المرأة

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطية دلالة إحصائية بين الوعى بالشمول المالي والاستفادة من اتاحة الحقوق والخدمات المالية للمرأة.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين دور المجلس القومي للمرأة في تقديم الخدمات المالية للمرأة وبين وعي المرأة بحقوقها.

الفرضية السادسة: توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين الوعي بالشمول المالي وبين التمكين الاقتصادي للمرأة.

الفرضية السابعة: توجد فروق دالة احصائيًا بين متوسطي درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى الى الخصائص الديموجرافية مثل محل الاقامة أو نوع التعليم.

3)أهمية الدراسة

يمكن للخدمات المالية مثل المدفوعات وحسابات الادخار والائتمان أن تساعد في دفع عجلة التنمية من خلال مساعدة الناس على الخلاص من براثن الفقر، ومن خلال تسهيل وتسريع الاستثمار. ومن ثم للدراسة **أهمية علمية "نظرية"** تتمثل في كونها تثرى مجال علم الاجتماع بفروعه المتعددة كعلم الاجتماع القانوني من خلال تسليط الضوء على المتغير المستقل حقوق وخدمات الشمول المالى، وكذلك إثراء علم الاجتماع الاقتصادى من خلال تناول قضايا الشمول المالى وما ينبثق عنها من مفاهيم الاستقلال المالى والحماية المالية والذمة المالية، وأيضا إثراء مجال علم اجتماع التنمية من خلال تناول المتغير التابع (التمكين الاقتصادى للمرأة) كمؤشر من مؤشرات التنمية. كما أن للدراسة **أهمية عملية " تطبيقية** " تتمثل فى مخرجات ونتائج الدراسة

والتوصيات التي يمكن أن تقدمها لصانعي القرارات وواضعي السياسات وصائغ التشريعات فيما يخص حقوق وخدمات الشمول المالى وانعكاساتها على تمكين المرأة.

4)مفاهيم الدراسة

4/1)تعريف الشمول المالي : **Financial Inclusion** ينص قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر برقم 194 لسنة 2020 على أن الشمول المالى هو: إتاحة مختلف الخدمات المالية للإستخدام من قبل جميع فئات المجتمع، من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات، بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم[6]. وبهذا المفهوم يعتبر الشمول المالي على مستوى العالم عامل تمكين لخلق فرص العمل وزيادة الاستثمار وتحسين مستوى الدخل، ويؤدي في النهاية إلى الحد من الفقر. فإذا تم تطوير القطاع المالي مع إمكانية الوصول غير المقيد إلى الخدمات المالية، فإن ذلك يعزز سبل العيش ويعزز التنمية الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى الحد من الفقر[7]. والشمول المالي هو النظام الذي تتمكن فيه الأسر والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية مثل المدخرات والمدفوعات والائتمان والتأمين والتي يمكن الوصول إليها بأسعار معقولة. كما يُنظر إلى الشمول المالي على أنه عامل تمكين للنمو في الاقتصاد، وخاصة في المناطق النامية ·[8] والشمول المالي كما أشار تقرير التنمية المالية العالمية هو: اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع حيث يتم إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة مالياً أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية بتقديم الخدمات المالية من خلال الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول[9]. كما عرّفت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) بأنه:العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي أو النصيحة المالية·[10] ووفق هذا المفهوم فهو المفتاح لإطلاق العنان لإمكانات نمو المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، والحد من تعرض المجتمعات الفقيرة والريفية لصدمات الدخل وتحفيز النمو، وتعزيز تنمية أكثر استدامة وإنصافًا[11]. أو هو" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكافي"[12] حيث.يؤكد التحليل الأخير للشمول المالي أنه عندما يتمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، حتى في المجتمعات الفقيرة، فإنهم يكونون أكثر قدرة

على تخطيط دخلهم وإدارته.[13] أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدًا."[14] ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناءًا على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض) جودة تلك الخدمات وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع. وقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية بجانب الاستقرار المالى – الحماية المالية للمستهلك– النزاهة المالية.[15] وقد عرفته مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف بتكاليف معقولة"[16] .أى إمكانية حصول الأفراد والأسر والشركات بمختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية على خدمات مالية رسمية، والاستفادة منها بتكلفة معقولة،. كما أن الشمول المالي يؤثر ويتأثر بمستوى الابتكار المالي، ومستويات الفقر، واستقرار القطاع المالي، وحالة الاقتصاد، والثقافة المالية، والأطر التنظيمية التي تختلف بين البلدان.[17]

التعريف الإجرائي للشمول المالي: هو توفير الحقوق والخدمات المالية بجودة عالية لتحقيق عاملى الإتاحة والتسريع؛ بهدف اشتمال جميع المستويات والفئات الاجتماعية التي ليس لها حسابات مصرفية وإدماجهم فى القطاع المالى دون النظر لعنصر الربح، وإنما الاستفادة من الإتاحات المالية والرقمية التى تقدمها الدولة بتكلفة معقولة في الوقت المناسب ووفق طبيعة الاحتياج.

2/4) حقوق وخدمات المرأة فى الشمول المالى Women's rights to financial inclusion:

يلعب الشمول المالي دورًا مهمًا في التمكين سيما الاقتصادي للمرأة وإعطائها فرصًا فى الاستثمار وريادة المشاريع من خلال الوصول إلى حسابات التوفير الرسمية، كما يمكن أن يساعد النساء على إدارة الأزمات الاقتصادية التى يتعرضن لها، من خلال التحكم فى المعاملات بشكل رقمى، حيث تسمح المدفوعات الرقمية للمرأة بتحكم أكبر في دخلها ومعاملاتها.[18] و تتجلى حقوقها فى الشمول المالى فى القضايا التي تؤثر على الإدماج المالي للمرأة بدءًا من الأعراف الاجتماعية الجنسانية إلى حقوق ملكية المرأة وإتاحة ذمة مالية واستقلالية فى التعامل المالى وصولاً لفرص الاستثمار والخوض فى مجالات التجارة والسوق والاقتصاد وكذلك توجيه التدفقات النقدية والمدخرات نحو الاقتصاد الرسمي.[19] وذلك من خلال تطوير آليات لتوسيع نطاق الشمول المالي لضمان حصول المرأة على الخدمات المالية وغير المالية في كل محافظة لتتناسب مع احتياجات المرأة ؛ لتيسير القيام بأعمالها، إلى جانب إطلاق حزمة من المنتجات والخدمات التي يمكن

الحصول عليها بطريقة ميسرة لتكون جاذبة بصورة أكثر للشرائح المهمشة التي ينخفض لديها الرغبة في التعامل مع القطاع المالي الرسمي.وفي هذا الإطار يمكن تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتحفيز النمو في المناطق الأقل دخلاً، وزيادة فرص العمل للنساء تماشيًا مع أهداف البرامج الوطنية والإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030. [20] **التعريف الإجرائي لحقوق وخدمات المرأة فى الشمول المالى:** هى ضمانات تحقق ذمة مالية واستقلالية للمرأة فى اتخاذ القرارات بشكل يساعد على تقلص الفجوة النوعية واللامساواة في الفرص الاقتصادية، ويكفل مشاركتها في رفع مؤشرات النمو الاقتصادى ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل. ومن أمثلة الحقوق والخدمات المالية التى يوفرها الشمول المالى للمرأة (حسابات مصرفية – فرص الادخار والإقراض – دعم مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة – بناء قدرات المرأة ورفع وعيها بالأمور المالية – توجيه تدفقاتها النقدية و مدخراتها نحو الاقتصاد الرسمى – توفير آليات للتحكم فى الدخل والمعاملات من خلال المدفوعات الرقمية– إنشاء ذمم مالية) ، وذلك بهدف مراعاة التنوع الاجتماعي والقضاء على التمييز ضد المرأة، وتوفير حماية مالية كمستهلك أو استقرار مالي كصاحبة مشاريع.

4/ 3) التمكين الإقتصادى للمرأة: Economic empowerment of women

التمكين الاقتصادي للمرأة يأتي من خلال تنمية قدرات المرأة، لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقليد المناصب الرئيسة في الهيئات العامة والشركات [21] وعرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي تمكين المرأة على أنه توفير فرص أكبر للمرأة في الحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، وذلك من خلال مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات المتعلقة بحياتنا .والتمكين الاقتصادي: وفقا لتعريف الأمم المتحدة 2011 يقصد به أن يتساوى التوزيع النسبي للرجل والمرأة فى الوظائف والدخل المكتسب . [22] بينما ترجع الدعوة إلى مصطلح التمكين الاقتصادى نتيجة ظهور مصطلح تأنيث الفقر ويقصد به أن النساء لديهم نسبة ومعدل من الفقر أعلى مما لدى الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، في حين أن معظم الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء. [23] فى ضوء ما سبق يتضح أن التمكين الاقتصادي للمرأة يركز على توفير فرص عمل أكبر للمرأة بما يسهم فى زيادة دخلها، إلى جانب مشاركة المرأة في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها [24] . كما قدم "كابير" نموذج ثلاثى الأبعاد للتمكين الاقتصادى Dimensional Three's Kabeer 1999 Model

حيث أوضح أن التمكين هو عملية ديناميكية، تكتسب فيها المرأة الموارد التي تمكنها من تطوير صوتها إلى جانب تزويدها بالقدرة على اتخاذ القرارات لتحقيق تطلعاتها الخاصة، ويري "كابير" أنه يمكن اعتماد ثلاثة أبعاد لتحقيق التمكين.[25] البعد الأول تنمية الموارد: يقصد بتنمية الموارد سهولة الوصول إلى جميع الموارد المتاحة وأن يكون للمرأة الحصة العادلة في التخصيص من هذه الموارد ، ويساعد تنمية الموارد فى تحقيق التمكين .أما البعد الثاني صنع القرار: وذلك من خلال تسهيل عملية استخدام الموارد ويتحقق ذلك عندما يكون للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات والتصرف في الموارد، كما يتعمق أيضا بقدرة المرأة على التأثير فى محيطها من خلال نسبة ما تنفقه المرأة من دخلها على الأسرة و أثناء المعاملات التجارية بشكل يؤثر على وضعها ومشاركتها في عمليات صنع السياسات الحكومية.[26] والبعد الثالث الإنجازات: وهو يشير إلى الإنجازات التي تتحقق نتيجة استخدام الموارد لتحقيق الأهداف مع الحرية فى اتخاذ القرار، ويرى "كابير" أن التغيير في بعد واحد يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في الأبعاد الأخرى.

فى ضوء ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والشمول المالي حيث يسهم التمكين الاقتصادي للمرأة فى تحسين وزيادة الدخل وبالتالي زيادة الميل للادخار، وهو ما يؤدي إلى تراكم الاستثمارات وتحقيق الرفاهية المالية باعتبارها الطريق للتمكين الاقتصادي، كما أن ارتفاع دخل المرأة يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتحقيق النمو والتمكين الاقتصادي على المدى الطويل.[27]

وسوف تقوم الدراسة بتفسير النتائج فى ضوء مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة وهي: 1-زيادة نسبة المشاركة فى الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة دخل المرأة. 2- زيادة مهارات ومعارف المرأة التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل. 3- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وادارة المشروعات . 4- المساواة في الأجور 5- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها. 6- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية.7- التغير في معدلات البطالة بين النساء والرجال.

5)الدراسات السابقة : توجد عدة دراسات ذات صلة وثيقة بمتغيرات الدراسة، يتضح فيما يلى:

5/1)الدراسات العربية

5/1/1)دراسة(الخواجة،2020م)[28] بعنوان :دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية. وتستهدف دراسة حالة الباعة الجائلين في محافظة الإسكندرية لوضع حلول استراتيجية للحد من المشكلة، ولـ يتسنى ضمان الاستفادة من الخدمات المالية والرقمية من خلال دراسة قواعد البيانات الاحصائية ودورها في معالجة الشمول المالى للعدالة الاجتماعية. وقد

تم إجراء دراسة حالة عن طريق جمع بيانات العينة في الفترة من خريف 2018 إلى صيف 2019 من خلال 2329 استمارة استبيان لدراسة 4 أحياء. وأثبتت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي. حيث قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أفكارًا؛ لزيادة شمول الخدمات الرقمية في تحقيق العدالة االجتماعية. واحتوى المؤشر على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت حيث يكشف عن فرص لتقليل عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر.

2/1/5) دراسة (سعدونى،2021م) [29] بعنوان: الشمول المالي وأثره فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة:دراسة تحليلية لواقع الدول العربية.وتهدف الدراسة إلى تحديد متطلبات توسيع نطاق الشمول المالى وتطوير الدور الذى يلعبه فى تحقيق التنمية المستدام، لضم الفئات غير المستفيدة من الخدمات المصرفية و تمكينهم من تمويل مشاريعهم الاستثمارية إيداع مدخراتهم ، مما ينتج عنه فى النهاية الحد من ظاهرة الفقر ، وتقليل البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة، وتوصلت لنتائج أهمها أن الشمول المالى يعمل على توسيع انتشار الخدمات المالية، والمساهمة في زيادة الثقة فى النظام المالى والمصرفى ، وتعزيز شفافية المعاملات المالية. وأن كافة الدول العربية تتسم بضعف مستوى التمويل الرسمي، وعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول عليه، ومحدودية الاهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالي الإلكتروني.

3/1/5) دراسة(عيسوى،2021م) [30] بعنوان: دور الشمول المالي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة : وتهدف الدراسة إلى اختبار تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع السياحي غير الرسمي، ومعرفة المتطلبات الخاصة بتعزيز دور الشمول المالي للمرأة في تعظيم إمكانات السياحة التمكينية للمرأة؟ استخدمت الدراسة استمارة استقصاء على عينة قوامها 204 موزعين على عدة مناطق مختلفة(الفيوم:قريه تونس، القاهرة: منطقة الفسطاط، سيوة، سوهاج:قرية أخميم ، قنا:فرشوط). وتوصلت لنتائج أهمها أن النساء تعاني من الحرمان من الخدمات المالية والمصرفية لعدة أسباب منها البيئة المحيطة الداعمة المتمثلة في الثقافة والبنية التحتية من جهة وهي عوامل مؤثرة على النساء، وعدم إلمام النساء بديناميكية السوق والقدرة على التأثير فيه وعدم امتلاكها لقدرات الحوكمة الاقتصادية. بالإضافة إلي الجهل المالي، و صعوبة الوصول للمناطق الريفية طبيعة التمويل التي تحتاج إلي ضمانات وتفاعلات إنسانية من جهة أخرى وكل ذلك يمثل عقبة أمام الشمول المالي للمرأة . علي الرغم من

أن البنوك هي الكيان المتحكم في القطاع المصرفي في مصر بشكل كبير، وبالرغم من دعم الدولة لتحقيق الشمول المالي إلا أنه لم تنجح البنوك والسياسات المصرفية في خدمة السيدات في القطاع السياحي اللاتي ترتفع نسبتهم بالاستبعاد المالي.

4/1/5) دراسة (رضوان، 2022م)[31] بعنوان: تمكين المرأة اقتصادياً :توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، وهدفت الدراسة تبيان التقدم الملحوظ لمصر في مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين وتواجد المرأة المصرية بقوة في المشروعات المصرفية الاستثمارية . وتوصلت إلى أن التحسن المستمر لترتيب المؤشرات الدولية يعكس الإجراءات المتسقة والمتتالية التي تتخذها الحكومة لدعم قضايا تمكين المرأة في إطار الاستراتيجية الوطنية 2030 وتحقيق تمكين المرأة وأن التمكين الاقتصادى لها عامل اساسى فى تسريع أهداف التنمية المستدامة وأوصت الدراسة بتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لتوفير خدمات مالية مناسبة و مراعية للنوع الاجتماعى فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي ، وتنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل لديها وتحقيق تكافؤ الفرص وتناولت الدراسة دور الشمول المالى فى تمكين المرأة ودور الدولة فى تعزيز الشمول المالى للمرأة ، وتسهيل الادخار والإقراض الرقمي من خلال المحفظة الالكترونية والهاتف المحمول ، وأظهرت الدراسة أهمية الوعى المالي للمرأة وتغيير الثقافة المغلوطة خاصة بين طلاب المدارس والجامعات.

2/5) الدراسات الأجنبية

1/2/5) دراسة **(Koomson & Hadley,2020)** [32] بعنوان: تأثير الشمول المالي على الفقر والتعرض للفقر: دليل باستخدام مقياس متعدد الأبعاد للشمول المالى، و تستهدف تأثير الشمول المالي على الفقر وقابلية تعرض الأسر فى غانا للفقر. باستخدام البيانات المستخرجة لمسح مستويات المعيشة في غانا في 2016/2017، تم إنشاء مؤشر للشمول المالي، وتم استخدام المربعات الصغرى المكونة من ثلاث مراحل لتقدير مدى تعرض الأسر للفقر. كما تم حل التجانس المرتبط بالشمول المالي باستخدام المسافة إلى أقرب بنك كأداة في تقنية احتمال المتغيرات الفعالة. وأظهرت النتائج أنه في حين أن 23.4% من الغانيين يعتبرون فقراء، فإن حوالي 51% معرضون للفقر. لقد تبين أن زيادة الشمول المالي لها أثراً على فقر الأسر. فأولاً، يرتبط هذا التفاوت بانخفاض احتمالات فقر الأسرة بنسبة 27%. . ثانياً، يمنع تعرض الأسرة للفقر في المستقبل بنسبة 28%. . وتتمتع الأسر التي ترأسها نساء بفرصة أكبر لتحقيق انخفاض أكبر في الفقر أو التعرض له من خلال تعزيز الشمول المالي مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال. علاوة على ذلك، فإن الشمول المالي يقلل من الفقر والتعرض الفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق

الحضرية. ويتم تشجيع الحكومات على تصميم أو تعزيز السياسات التي توفر بيئة تمكينية للقطاع الخاص للابتكار وتوسيع الخدمات المالية إلى أماكن أبعد.

2/2/5)دراسة (Nsiah,2021)[33] بعنوان: تأثير الشمول المالي على الحد من الفقر في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، تهدف الدراسة لمعرفة العوامل التي تؤثر على الشمول المالي في أفريقيا– جنوب الصحراء الكبرى ،ومعرفة مستوى تطبيق الشمول المالي الذي يقلل من الفقر في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء المختارة .ومن الواضح أن الشمول المالي هو أحد العلاجات التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحد من الفقر ، وخاصة في الأسواق الناشئة حيث تكون التنمية المالية منخفضة .ولتقدير محددات الشمول المالي، تم أولاً دراسة الائتمان المحلي للقطاع الخاص، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ونسبة الإعالة، والتعليم .وتشير النتائج إلى أن نسبة الإعالة لها تأثير كبير على الشمول المالي .وبالتالي فالأسر الفردية المثقلة بعدد من المعالين من غير المرجح أن تشارك في القطاع المالي . ويخلص البحث كذلك إلى أن الائتمان للقطاع الخاص يؤثر بشكل كبير على الشمول المالي .ويشير هذا إلى أن الأسر التي يمكنها الوصول إلى الائتمانات ستزيد من مستويات إنتاجها وأرباحها، مما يمكنها من الادخار أو الاستثمار من أجل تحسين مستوى معيشتها.

3/2/5) دراسة (Kulkarni & Ghosh 2021) [34] بعنوان : التفاوت بين الجنسين في رقمنة الخدمات المالية: التحديات والوعود للإدماج المالي للمرأة في الهند . حيث استهدفت الدراسة تحديد العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية .واستنادا إلى مسح أولي للنساء في المناطق الريفية والحضرية، واستخدام بيانات ثانوية لفحص الملف الإقليمي للفجوة بين الجنسين في الشمول المالي الرقمي في الهند .يُظهر التحليل أن التنمية الاقتصادية للدولة لا تحدد التفاوت بين الجنسين في الشمول المالي الرقمي . كما تُظهر الدراسة أن الرقمنة يمكن أن تساعد في تعزيز الاستقلال الاجتماعي والمالي للمرأة، ومن ثم تشير هذه النتائج إلى أن اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في الشمول المالي أمر ضروري لنجاح مبادرات السياسات. فإن توفير الخدمات المالية الرقمية يُعطى فرصًا غير مسبوقة للإدماج المالي للقطاعات الضعيفة في المجتمع من خلال التغلب على حواجز التكلفة والمسافة والشفافية، ومن خلال توفير خدمات مالية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم .فعلى الرغم من الخطوات السريعة في الشمول المالي الرقمي في الهند، لازالت تواجه النساء عوائق تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها . ومع متغيرات الوصول والاستخدام، وجدت الدراسة أن هناك فجوة بين الجنسين في الوصول إلى المنتجات المالية واستخدامها لصالح الرجال، حيث أن الرجال يملكون موارد أكثر من النساء، والمساهم الأكبر هو الدخل .. أما توفير الخدمات المالية، اعتُبر التعليم العامل المساهم الرئيسي .

4/2/5) دراسة (Siddiq & Imtiaz,2022)[35] بعنوان : دور الثقافة المالية في تحقيق الشمول المالي ، استهدفت تسليط الضوء على الثقافة المالية والشمول المالي في الأدبيات؛ بتحليل المحتوى من خلال تجميع الدراسات عند تقاطع الثقافة المالية والشمول المالي،بالتطبيق على عينة مكونة من 10,091 دراسة موزعة على مدار الـ 45 عامًا الماضية وتم إجراؤها على عينة من 850,000 فردًا في جميع أنحاء العالم . تأتي معظم الدراسات من البلدان المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة ، بشكل عام، ثم توصلت الى اهمية التثقيف المالي في تحقيق الشمول المالي ودوره فى الأبحاث المستقبلية .ومساعدة صناع السياسات والمنظمين والأكاديميين على معرفة الفرق بين الثقافة المالية في الشمول المالي وتحديد مجالات البحث المحتمل مستقبلاً. وتوصلت ايضاً إلى امكانية زيادة الثقافة المالية من خلال الدورات التدريبية والتدخلات، التى تنمى الثقافة المالية تجاه تحقيق شمول مالي أفضل .كما يمكن للمدارس أن تلعب دورًا مهمًا في زيادة التعليم المالي وتشجيع الممارسات المالية الجيدة ، كما تبين أن الحوافز المالية المقدمة كانت أكثر فعالية في نجاح مبادرات الشمول المالي .

5/2/5) دراسة (Adera & Abdisa, 2023) [36] بعنوان :الشمول المالى والتمكين الاقتصادى للمرأة :أدلة من اثيوبيا استهدفت الدراسة العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في السياق الإثيوبي. والتركيز بشكل خاص على النساء .ومع ذلك، هناك فهم محدود لكيفية تأثير الشمول المالي على وجه التحديد على التمكين الاقتصادي للمرأة في إثيوبيا، تساهم هذه الدراسة في فهمنا للعلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة .وتسلط النتائج الضوء على أهمية إعطاء الأولوية لاستراتيجيات الشمول المالي في إثيوبيا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، واستخدمت الدراسة بناء مؤشر لقياس التمكين الاقتصادى بالطرق والاساليب الاحصائية وكذلك قياس الشمول المالى من خلال مؤشر امتلاك حساب فى المؤسسات المالية وتوصلت أيضاً الى ان معدلات المعرفة المالية لدى النساء في إثيوبيا أقل، مما يشكل تحديات في التعامل مع سوق القروض بفعالية .وتؤدي عوامل مثل التاريخ الائتماني المحدود أو المعدوم، والبيانات المالية غير المكتملة، والمدخرات المحدودة، وسجلات الأرباح غير الموثوقة إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها رائدات الأعمال في الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية، مما يجعل الشركات المملوكة للنساء أقل جاذبية لمقدمي الائتمان في إثيوبيا. كما اكدت الدراسة على اهمية التكنولوجية واهمية امتلاك هاتف محمول فهو يُعد بمثابة مؤشر إيجابي للشمول المالي . وبناء على هذه النتائج، تبرز استراتيجية تطوير وتنفيذ برامج محو الأمية المالية المستهدفة المصممة خصيصا لتلبية احتياجات المرأة الريفية الإثيوبية. فإن النتائج تقدم دليلاً على أن الشمول المالي له تأثير إيجابي وهام على التمكين الاقتصادي للمرأة، و أن امتلاك هاتف محمول، وتاريخ عمل، ومستوى التعليم، والتعرض للمعلومات، والعمر، والثروة، ومكان الإقامة، وجنس رب الأسرة، ومكان الإقامة، هي مؤشرات هامة على الشمول المالى.

6/2/5) دراسة (Tweneboa, 2023) [37] بعنوان: محددات الشمول المالي في أفريقيا: هل الجودة المؤسسية ذات صلة؟ وتستهدف الوقوف على الشمول المالي على أنه عامل تمكين للنمو في الاقتصاد، وخاصة في المناطق النامية مثل أفريقيا .على الرغم من أهمية الشمول المالي، إلا أن العديد من العوامل تلعب دورًا في قرار الفرد بالمشاركة في القطاع المالي .ولذلك تناولت هذه الدراسة محددات الشمول المالي في أفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار كلا من الطلب والعرض وكذلك العوامل الجانبية للبنية التحتية باستخدام (GMM)و (OLS)مع البيانات التي امتدت من عام 2004 إلى عام 2020. واستخدمت الدراسة البيانات الثانوية، والتي يتم الحصول عليها من مؤشرات التنمية العالمية، التي يجمعها البنك الدولي .ثم تم اختيار عشرين دولة بشكل مقصود .وكشفت الدراسة فى النتائج أن الائتمان المحلي للقطاع الخاص، وجودة المؤسسات هي عوامل هامة تحدد الشمول المالي في أفريقيا .كما تم الكشف عن أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والمعروض النقدي والجودة المؤسسية تساهم في تقليل العوائق التي تحول دون الشمول المالي في القارة. كما كشفت الدراسة عن محددات الشمول المالي باستخدام عوامل الطلب والعرض والبنية التحتية في نموذج واحد، .ولذلك ينبغي للحكومات و شركاء التنمية وضع سياسات من شأنها تحسين الشمول المالي، بإتخاذ تدابير عملية لتقليل عوائق الشمول المالي في أفريقيا.

3/5) التعليق على الدراسات السابقة : رغم وجود عدد من الدراسات التى تناولت الشمول المالى فى تخصصات متنوعة بين تجارة وحقوق واقتصاد وعلم اجتماع إلا أن هناك ما يبرر إجراء المزيد من البحوث بمنظور علم الاجتماع، وخاصة مع التركيز على البعد الجنساني النوعي حيث تهدف الدراسة الحالية إلى معالجة هذه الفجوة البحثية من خلال دراسة ارتباط خدمات الشمول المالي بعينة من النساء اللاتي خضن تجربة اشتمالهن مالياً من خلال مشاريع المجلس القومى للمرأة على عكس الدراسات السابقة التي توفر منظورًا أوسع حول تاريخ الشمول المالي أو مفهومه وخصائصه أو توفير قواعد بيانات أو مستويات تطبيقه عامة، لاسيما في الدراسات العربية. كما تركز الدراسة الراهنة بشكل خاص على النساء، بهدف معرفة الحقوق التي ساعدتهن في الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها؛ لذا فسوف تساهم نتائج هذه الدراسة في فهم أعمق لحقوق المرأة فى الشمول المالي وتقدم رؤية بمنظور سوسيولوجي لواضعي السياسات ومتخذي القرارات لتطوير استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فلا شك أن اختلاف مجتمع الدراسة بمصر يعزى التشابهة مع هذه الدراسات التي تناولت قضايا أو متغيرات مشابهة وربما من منظور سوسيولوجى ايضاً.بينما تتناولها الدراسة الراهنة في ضوء نظرية التسريع الاجتماعى وليس بمنظور النظريات الجندرية كما فى معظم الدراسات الأجنبية ، سيما وأن الدراسة تتناول حقوق الشمول المالى لدى النساء. ورغم ذلك فإنها لا تتجاهل التمكين الاقتصادى للمرأة كمؤشر لتحقيق التنمية المستدامة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: استفادت الدراسة الراهنة من نتائج الدراسات السابقة برغم اختلاف التخصصات وطبيعة المجتمعات إلا أنها أكد على قضايا انطلقت منها الدراسة ألا وهي:

- الشمول المالى له علاقة بـ التمكين الإقتصادى للمرأة
- الشمول المالى يساعد على التخلص من الفقر
- الثقافة المالية مازالت منخفضة لدى النساء
- الشمول المالى يساعد على التخلص من الفجوة النوعية

جدير بالذكر أن هذه القضايا سوف تختبرها الدراسة الراهنة بمنظور علم الاجتماع فى ضوء نظرية التسريع الاجتماعى ووفق مجتمع الدراسة (مصر) من خلال عينة تختلف في الخصائص عن الدراسات السابقة. تتضح جميعها فى مناقشة الأهداف واختبار الفروض وتحليل البيانات.

ثانياً: الإطار المعرفي للدراسة

1)الأُطر التشريعية لحقوق المرأة فى الشمول المالى ومظاهرها الاجتماعية

السياسات والاتفاقيات والخطط التنموية	ضمانات حقوق المرأة فى الشمول المالى
اتفاقية سيداو (Cedaw) 3 ديسمبر 1981(حيز التنفيذ)	فيما يتعلق بالشمول المالي، تنص المادة 13 من اتفاقية (سيداو) علي الحق المطلق للسيدات في أي بلد في التمتع بحقوق متساوية تيسر لهن الحصول على الائتمان المصرفي. كما تنص المادة 14 على ضرورة المساواة بين المرأة الريفية والمرأة في المناطق الحضرية فيما يتعلق بفرص الحصول على العمل وتنظيم المشاريع والاستثمار والابتكار وغيرها من الخدمات، أخذا فى الاعتبار تمتع المرأة بحقوق متساوية بالرجل في الحضر .
إعلان مايا Declaration on Maya	أطلق التحالف الدولي للشمول المالي إعلان مايا عام 2011 في ريفييرا مايا المكسيك، ووفق آخر تعديل إعلان مايا 2018 ، الذي يضم 107 مؤسسة وجهة رقابية ومالية من 92 دولة متقدمة ونامية منهم مصر. فقد ركز الإعلان على الدور الفعال للشمول المالي لتحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي والتزام الدول المشاركة بوجود جهة رقابية قادرة على تحقيق الشمول المالي، الاستقرار المالي، النزاهة المالية بدون أي شكل من أشكال التمييز بناء على اللون، الجنسية، النوع أو أي شكل من أشكال التمييز مع التركيز بشكل كبير على دعم المرأة.[38]
خطة عمل Denarau	للعمل على معالجة الفجوة بين الجنسين في النظام المالي، تم صياغة خطة عمل عام 2016 استهدفت الإفصاح عن معلومات عن حجم الفجوة بين الجنسين . وربط الشمول

	المالي للمرأة بتعزيز النمو االقتصادي بشكل إيجابي على المستوى االقتصادي الكلي . وتشجيع التحول الرقمي لمقدمي الخدمات المالية، مما يساعد في تغطية المناطق الريفية التي تعاني من الاستبعاد المالي . وتجميع البيانات المصنفة حسب الجنس للقضاء على أوجه القصور وتقييم التقدم المحقق .وتحفيز أعضاء التحالف على وضع سياسات خاصة بالنساء تشجع على "طلب الحصول على التمويل" وتوفير سلع أو خدمات مصممة حسب تفضيلات واحتياجات النساء.[39]
خطة التنمية المستدامة 2030 واستراتيجية مصر 2030	في ضوء استراتيجية مصر ،2030 التي تتناول أهداف التنمية المستدامة بمزيد من الاهتمام لقضية الشمول المالي للمرأة ، فقد تم تنفيذ مبادرات ومشاريع حكومية متعددة، بهدف تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز النوعي، وتمكين المرأة سيما اقتصادياً بمزيد من فرص الدعم والاستثمار وشملها مالياً .
الخطة الوطنية لتمكين المرأة 2030	تشمل أربعة محاور عمل متكاملة وهي التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية، فضلاً عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة، وتعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية. والذى انبثق عنه تعزيز الشمول المالي لرفع معدلات الادخار، وتشجيع النساء على ريادة الأعمال من خلال تعزيز وصولهم إلى الخدمات المالية، وبخاصة الخدمات المصرفية، كما تهدف إلى زيادة الوعي المالي من خلال نشر المعرفة المالية.
خطة الشمول المالى 2022– 2023	تسعى الخطة لتنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة و رؤية مصر 2030 ، تسعى الدولة من خلال استراتيجية الشمول المالى إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتستهدف توسيع الخدمات وإتاحتها فى المناطق الريفية والنائية وتنمية الثقافة المالية للمواطنين ، وايضاً تحسين قدراتهم المالية وابتكار منتجات مالية تلبى احتياجات المواطنين، وتوفير أُطر قوية للحماية المالية [40].
إنشاء وحدة متخصصة للشمول المالي 2016	قام البنك المركزي بإنشاء وحدة متخصصة للشمول المالي عام 2016 بهدف دعم وتعزيز الشمول المالي. كما عمل المركزي على توفير بنية تكنولوجية قوية تتيح استخدام الخدمات المالية الرقمية بشكل مبسط وسهل والترويج الجيد استخدامها وتطبيقها؛ حيث تتميز تلك الخدمات بالكفاءة والفاعلية وانخفاض التكلفة مقارنة بالخدمات المالية التقليدية. فإن نشر وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الحديثة يتيح الوصول للفئات المستبعدة من

	خلال استغلال امتالك نسبة كبيرة من السيدات للهواتف المحمولة والهواتف الذكية في مختلف محافظات الجمهورية
الأُطر القانونية والإجرائية	**مظاهر حقوق المرأة فى الشمول المالى**
دور البنك المركزى فى تعزيز حقوق المرأة بالشمول المالي	*تم توقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والمجلس القومي للمرأة؛ بهدف تنسيق التعاون بين الطرفين للعمل على تمكين المرأة اقتصاديا ومالياً ومنحها فرصاً عادلة في القطاع المصرفي *قام المركزي بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بتكوين لجنة لبناء قاعدة بيانات للشمول المالي، لـ خفض الفجوة النوعية في نظام الشمول المالى *إصدار لوائح لإلزام البنوك بجمع البيانات حسب النوع لتقييم مدى التطور في تقليص الفجوة بين الجنسين في القطاع المصرفي، مما يشجع البنوك على منح المزيد من القروض للسيدات [41]. *إصدار تعريف للشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تدار من قبلها في يوليو 2018، ويشترط التعريف امتالك امرأة واحدة أو أكثر نسبة لا تقل عن 51% من رأس مال الشركة أو امتالك نسبة ال تقل عن 20% من رأس مال الشركة مع شغل امرأة واحدة على الأقل لمنصب المدير التنفيذي أو نائبه. وتتمثل أهمية هذه الخطوة في الحرص على حصر عدد الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحسب النوع في قاعدة بيانات الشمول المالي *اعتبار الشركات والجمعيات الأهلية المقدمة لخدمات الإقراض وسطاء لفتح محافظ الهاتف المحمول لعملائها ، للاستفادة من الخدمات المالية وخاصة السيدات في القرى والمناطق النائية. *إصدار قواعد رقابية في يوليو 2019 حول تصنيف منتجات وخدمات الشمول تخضع لأطر رقابية. *يولي الاهتمام للتوعية المالية لكافة الفئات لاسيما السيدات كأحد محاور تحقيق الشمول المالي
الوعي والتدريب	تم تفويض المعهد المصرفي المصري الذراع التدريبي للبنك المركزي المصري، للقيام بأنشطة التوعية المالية للفئات المهمشة وأهمها السيدات وذلك من خلال جلسات التوعية المالية وتنظيم ورش العمل والبرامج الداعمة لموضوع الشمول المالي للمرأة

المبادرات الحكومية	مبادرة "رواد النيل" الممولة من قبل البنك المركزي والتي تنفذها جامعة النيل بالتعاون مع البنوك والجامعات وعدد من الهيئات المحلية والدولية. وتستهدف تلك المبادرة دعم رواد ورائدات الأعمال والمشاريع الناشئة المبادرة الحكومية" تكافل وكرامة" والتي تستهدف الفئات المهمشة من السيدات، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة ومن يعيشون تحت خط الفقر، حيث يتم إمدادهم بالمعاشات من خلال البطاقات الذكية بموجب 7.4 مليون مستفيد ، وكان أغلب الحاصلين على الدعم من السيدات بنسبة تصل إلى 89% في حين بلغت نسبة الرجال 11%فقط، وتم توزيع المعاش على المستحقين من خلال البطاقات الذكية وماكينات الصراف الآلي للبنوك ومكاتب البريد [42]. مبادرة "نساء يقدن المستقبل" أو مشروع نساء مصريات : رائدات المستقبل والتي تهدف لخلق كوادر نسائية ريادية في مختلف المجالات تستطيع أن تتولى المناصب القيادية في المستقبل من خلال بروتوكول بين مصر وفرنسا بإشراف القومى للمرأة ويستهدف بناء قدرات مجموعة من الفتيات وتعزيز وصولها لفرص عمل كريمة من خلال مشاريع متوسطة وصغيرة وبناء قدراتهم وتبنى سياسات للنوع الاجتماعى .[43] مبادرة "إبداع من مصر" أطلقها بنك الاسكندرية عام 2016 لتعزيز الشمول المالي والحفاظ على التراث المصري. وتهدف إلى الترويج للحرف اليدوية المصرية والاعمال الفنية الأصيلة المتوارثة عبر الأجيال، خاصة في المناطق النائية. وتشمل المبادرة 90 %من المستفيدين من النساء. مبادرة "بنت مصر" من خلال مشروع "بدايتي" للمرأة الريفية بتعاون البنك الزراعى المصرى مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ، ويستهدف المشروع تمويل مشروعات المرأة الريفية المتناهية الصغر الجديدة والقائمة بمختلف القطاعات (الزراعي، الصناعي، الحرفي، التجارى). *مشروع "تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالي والاقتصادي بريف مصر" من خلال التعاون بين المجلس القومي للمرأة، والبنك المركزي المصري، والاتحاد الأوروبي، وسفارة هولندا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، في 11 مارس 2021، ويستهدف المشروع ما يتجاوز 120 ألف امرأة في محافظات المنيا، وبني سويف، وأسيوط، وسوهاج، ويهدف إلى التوسع في نطاق مبادرة "مجموعات الادخار والإقراض" وتعزيز استدامتها وتأثيرها، ومن ثم تعزيز إمكانية وصول المرأة إلى الخدمات المالية، ويدعم المشروع المشروعات الصغيرة التي تقودها المرأة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى بناء القدرات للمرأة الريفية بالأمور المالية. ويستهدف تطوير نموذج رقمي للإدخار والإقراض

	وتعزيز التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال للمرأة.كما انخفض معدل البطالة بين النساء إلى 21.7%، وزادت نسبة النساء اللائي يحملن حسابات بنكية إلى ثلاثة أضعاف، ومن يملكن شركات خاصة والمستثمرات في البورصة إلى ثلاثين بالمئة، واستفادت النساء من قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة 70%، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل 18%، ومعدل تخلف النساء عن سداد القروض أقل من 1%. تنفيذ حملة طرق الأبواب بعنوان "ريادة الأعمال للمرأة الريفية" التي أطلقها المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي في الفترة من ١٤ إلى٢٠ مارس 2021 ، والتي تشمل محافظات أسوان، والأقصر، وقنا، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف، والفيوم، ومطروح، وتستهدف توعية السيدات بالبدء في تنفيذ مشروعات اقتصادية، لما له من أهمية في دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة . [44]
دور البنوك	بروتوكول المجلس القومى للمرأة مع بنك الإسكندرية الذي يهدف إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين أوضاع المرأة المصرية التي تعيش في المناطق الريفية وزيادة المامها بالأمور المالية، ذلك بالإضافة الى تقديم الدعم للمرأة في مجال الأعمال التجارية. وبتقديم مجموعة من الخدمات المالية والغير مالية والتي من الممكن الحصول عليها بشروط ميسرة ومعدة خصيصا لاحتياجات المرأة. وفي نفس الإطار، يساهم البنك في دعم المزيد من المشروعاتً الصغيرة والمتناهية الصغر خاصة تلك المملوكة من جانب السيدات لتعزيز قدرتها الانتاجية والتنافسية، فهذه المبادرة تساهم بزيادة فرص العمل خاصة بالنسبة للنساء والشباب، وتعزز من توجيه المزيد من التدفقات النقدية إلى االقتصاد الرسمي. ويعد بنك مصر أول بنك ينضم لعضوية التحالف المالي للمرأة، وقد قام بنك مصر بتوقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم الخدمات المصرفية لدعم رائدات الأعمال في سبتمبر 2018؛ وتعد تلك الاتفاقية هي الأولى من نوعها في مصر والتي تهدف إلى زيادة انتشار الخدمات المصرفية الموجهة للمرأة في مصر، حيث تستهدف العمل على إتاحة الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها السيدات بشكل أكبر. وترتكز اتفاقية التعاون على قيام مؤسسة التمويل الدولية بإجراء دراسة عن السوق تتناول احتياجات النساء في مجال الأعمال مع توفير أفضل الممارسات العالمية، وإعداد وتنفيذ نموذج عمل مستدام لبرنامج الخدمات المصرفية للنساء. وتعد هذه الاتفاقية الأولي من نوعها في مصر، وتهدف إلى زيادة عدد الشركات التي تقودها النساء ضمن مجموعة

	الخدمات المصرفية الموجهة للمرأة في مصر. البنك الزراعي المصري في عام 2018 أعلن عن الحد الأدنى لقروض مشروع (بدايتي) ألف جنيه، والحد الأقصى 25 ألف جنيه، بنسبة فائدة 10.5%وقد وضع البنك عدة شروط وضوابط للحصول على التمويل من البنك ومن أهمها الإلمام بالقراءة والكتابة، وجود بطاقة رقم قومي سارية، تفرغ السيدة للمشروع وإدارته وأن تكون مقيمة في نفس المحافظة مكان النشاط، ، وأن تقدم المقترضة دراسة جدوى مبسطة عن دورة النشاط وكيفية ومراحل استغلال القرض.

2)مشروعات المجلس القومي للمرأة حول الشمول المالى :[45]

Projects of the National Council for Women on financial inclusion

يندرج (مشروع مجموعات الادخار والإقراض الرقمى) تحت مظلة الشمول المالى للمرأة حيث وقع البنك المركزى المصرى مع المجلس القومى للمرأة مذكرة تفاهم تُعد هى الأولى من نوعها حول العالم، للعمل على تعزيز التمكين الاقتصادى للمرأة وتدعيم فكرة مجموعات الادخار والإقراض والرقمنة واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة. وهذا المشروع استكمالاً لبرنامج الادخار والإقراض الكلاسيكى الذى بدأه المجلس في يوليو 2014.ويستهدف شمول المرأة المصرية بالقرى الريفية اقتصادياً. دمج المرأة بمنظومة المصرفية الرسمية للدولة. رفع الوعي ونشر الثقافة المالية بين السيدات. محو الأمية الرقمية تماشيًا مع التحول الرقمى للدولة.تنفيذ تدريبات شاملة وبناء قدرات المرأة المصرية ، وتشجيعها على تبني مشروعات خاصة بها.

ويعتمد المشروع على منهجية مجموعات الادخار والإقراض حيث يتم اتفاق بين مجموعة من السيدات (من 15 إلى 25) على ادخار مبلغ مالي بصفة دورية يُحوَل من خلال تطبيق إلكتروني إلى الحساب البنكي المشترك للمجموعة والذي يُفتح بناءً على اللائحة المنظمة لعمل المجموعة والموقع عليها من كل الأعضاء، ويُدار هذا الحساب من خلال ثلاثة عضوات مفوضات من المجموعة للتعامل على الحساب، ويتم استخدام المال لإقراض أعضاء المجموعة. وقد وافق مجلس إدارة البنك المركزي على تمويل المشروع كما وُقع عقد شراكة مع المجلس القومي للمرأة لتنفيذه،.[46]

نطاق التنفيذ : يركز المشروع على معرفة السيدات بمنهجية الادخار والإقراض الرقمي وكيفية تكوين مجموعات ادخارية من خلال مشرفين ومسيرين ومدربين سابقاً . إبرام عقود وبروتوكولات مع شركة "إى فاينانس/إى أسواق"؛ لإنشاء تطبيق إلكتروني، لتسهيل التعامل الرقمي للمستفيدات ، وآخر مع شركة "أسباير" من خلال هيئة الأمم المتحدة ومؤسسة بلان؛ لعمل دليل تدريبي موحد للإدخار والإقراض الرقمي على مستوى البرنامج. البدء بأولويات واحتياجات المرأة ، وتوفير آليات لإلمام المرأة بالأمور المالية وتوافر حصولها عليها .

جدول (/=) الشركاء بالمشروع

شركاء تمويل	شركاء فنيين	شركاء من البنوك
البنك المركزى المصرى	هيئة كير مصر	بنك مصر
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	مؤسسة بلان الدولية	البنك الأهلى المصرى
مشروع تنمية الأسرة	شركة إى-فاينانس/ إى- أسواق	البنك الزراعي المصري
	أى- كاردز	بنك القاهرة

جدول(//=) مراحل المشروع

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	الثالثة (الحالية)	
		تحويشة	حملات طرق الأبواب
الكلاسيكية	محفظة الكترونية	اقراض وادخار رقمى	بعنوان "ريادة الأعمال للمرأة الريفية"
يوليو 2014	2019	11 مارس 2021	مارس 2021
بنى سويف وأسيوط		120ألف امرأة فى المنيا، بنى سويف، اسيوط، سوهاج	تستهدف اسوان- الاقصر -قنا – سوهاج-أسيوط- المنيا-بنى سويف- الفيوم-مطروح
بهدف إقامة مشروعات صغيرة مدرة للدخل (تجارية – تربية مواشى- ودواجن- مخبوزات -صناعات يدوية- مشروعات استثمارية وغيرها)	بهدف نشر ثقافة الادخار والإقراض الرقمي من خلال المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة للمجموعات الادخارية التي تخرجت من المرحلة الأولى	بهدف التوسع فى مبادرة مجموعات الادخار والإقراض وتعزيز استدامتها وتأثيرها. وتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى الخدمات المالية ، بناء قدرات المرأة مالياً.[47]	بهدف توعية السيدات بكيفية البدء فى تنفيذ مشروعات اقتصادية بهدف الدعم الاجتماعي والاقتصادي

يتم التطبيق على المستفيدات من (مشروعات الادخار والإقراض) الذي ينفذه المجلس بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، والاتحاد الأوروبى، سفارة مملكة هولندا ، البنك الزراعى المصرى ووزارة التخطيط ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمصر، والبنك المركزى، وبنك مصر، والبنك التجارى الدولى، و البنك الكويتي الوطني، وبنك الاسكان والتعمير، والذي يقدم خدمات مالية حول التثقيف المالي ضمن برنامج الشمول المالى.

برنامج تحويشة : يستهدف تحقيق الشمول المالى للمرأة فى إطار المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية المبادرة الرئاسية حياة كريمة بين المجلس القومى وبالشراكة مع البنك المركزى المصرى ،ويعد تحويشة ضمن مشروعات (الادخار والإقراض) فى برنامج الشمول المالى ويوفر ندوات حول الشمول المالى والخدمات البنكية للسيدات بالتعاون مع البنك الكويتي وايضا يوفر برنامج تدريبي حول التثقيف المالي للمشرفات والميسرات – والمرأة فى مجموعات الإقراض وخارج هذه المجموعات فى الريف المصرى من خلال محاكاة تحويشتي في بنك و84 ورشة تدريبية بالتوازى لبرامج التثقيف المالي بمركز الساحل ديروط وصدفا وابو تيج بمحافظة أسيوط .وقد استهدف 2940 سيدة وفتاة، لتوعيتهم وتثقيفهم بكيفية إدارة الموارد المالية وتحديد الأهداف وإدارة المخاطر وإدراك مدى أهمية الخدمات المالية وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول التعامل مع تلك الخدمات كما ذكرت "انجى اليماني" المديرة الوطنية لبرنامج الشمول المالى بالمجلس .

أول تجربة : كان أول حساب بنكي لإحدى مجموعات الادخار والإقراض الرقمي "مجموعة الزهور" بقرية جواد حسنى بمركز أبو حمص بمحافظة البحيرة، مضيفة أنه تم استخراج" كروت ميزة تحويشة " لعدد 25 سيدة في المجموعة، وبدأت بالفعل أول جلسة من ال 52 جلسة الأسبوعية ، وتمكنت السيدات من شحن "كروت ميزة " الخاصة بهن عن طريق الميسرة المالية وتطبيق تحويشة، وتلا ذلك القيام بعملية الادخار، وتم بالفعل عمل 4 جلسات ادخارية بنجاح ليصبح رصيد أول مجموعة ادخارية "مجموعة الزهور" من الادخار 1000 جنيه، كما تم بالفعل أول عملية إقراض لإحدى سيدات المجموعة.

استهدف برنامج تحويشة التواصل مع 800 ألف سيدة وقيادة طبيعية بالقرى من خلال لقاءات القادة و اللقاءات الجماهيرية و المهتمات بمجموعات الادخار الرقمية، والوصول إلى حوالى 550 قرية ب14 محافظة، وتوفير قرابة 1400 فرصة عمل لمشرفات المحافظات والمشرفات الميدانيات والميسرات الماليات، وتدريب أكثر من 71 ألف سيدة في أكثر من 3400 مجموعة ، و تدريب أكثر من 57 ألف سيدة خارج المجموعات بإجمالي يزيد عن 128 ألف سيدة على التثقيف المالي – تدريب أكثر من 55 ألف سيدة بأكثر من 2600 مجموعة على التمكين الاجتماعى .

وقد أوضحت "مايا مرسى"[48] وأكدت أن الهدف من تحويشة هو شمول المرأة المصرية بالقرى الريفية اقتصادياً وماليا وإدماجها في المنظومة المصرفية ، ورفع الوعي ونشر الثقافة المالية للسيدات المستهدفات، ومحو الأمية الرقمية وتوفير الخدمات المالية بجودة عالية من خلال استخدام التكنولوجيا ورقمنة آلية عمل مجموعات الادخار والإقراض، وما يتميز به برنامج تحويشة دون غيره من مشاريع الادخار والإقراض هو تحويله إلى نموذج رقمي ، و بناء تطبيق خاص به وربطه بالبنوك لدعم التعامل غير النقدي والتماشي مع اتجاه الدولة في التحول إلى مصر الرقمية .وأكدت "مايا مرسي" أن برنامج تحويشة حقق الآتى:

– لكسر حاجز الخوف من قبل السيدات تجاه التعامل مع البنوك تم تنظيم "تحويشة فى بنك" أو المحاكاة البنكية لتوعية السيدات بتلك الخدمات والحقوق المكفولة بطريقة مبسطة ونجحت المحاكاة فى الوصول لأكثر من 110 آلاف مستفيدة من أنشطة المجلس وخدمات البنوك فى 7 محافظات.

– تضم تحويشة أكثر من 233 الف سيدة من القرى والمحافظات بما يقرب من 12 ألف مجموعة ادخارية تم البدء مع مجموعة وجارى استكمال المجموعات واقامة مشروعات خضراء صغيرة .

– لتحقيق رسائل المشروع وأهدافه بشكل مبسط للسيدات الريفيات تم تصميم شخصيات (عرائس) رشيدة وفصيلة ، يتم استخدامهما فى فعاليات وأمسيات ثقافية بقرى المحافظات من خلال عروض مسرحية لتوعية السيدات بحقوقهم المالية والخدمات المصرفية .ومعرفتهم بمعنى الادخار والاحتياجات والرغبات وتحديد الأولويات في إدارة مشاريعهم.

-أكدت" إنجى اليمانى" أن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 والتى أطلقها الرئيس عام 2017 و تتضمنت برنامج "تحويشة" تعد خطوة بناءة فى تحسين إمكانية وصول النساء الى حقوقهن فى الإتاحات والخدمات المالية وتوفر معلومات تتناسب مع احتياجاتهم . مما أسفر عن نتائج وانعكاسات مهمة ساعدت على تمكين المرأة نظراً لإرتفاع عدد النساء المستفيدات بنسبة 42%. وزاد وعيهم المالى بنسبة 90%وأكدت على أن "تحويشة" تمثل نقطة تحول فى تمكين النساء ، لتوفير التعليم المالى ، وتوفير فرص لزيادة دخل النساء وتحسين حياتهن.[49]

3) مؤشر الفجوة النوعية بأهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بالشمول المالي للمرأة

يركز الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 على المساواة بين الجنسين ومؤشر الفجوة النوعية ، حيث أن المساواة بين الجنسين هي حق من حقوق الإنسان، وأساس ضروري لعالم ينعم بالسلام والرخاء والاستدامة فإن النهج الذي لا يراعي التنوع الاجتماعي يؤدي دائمًا للحفاظ على ممارسات التمييز ضد المرأة. حيث تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، أي نصف

إمكاناته أيضًا. إلا أن مظاهر عدم المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة في كل مكان مما يؤدي إلى ركود التقدم الاجتماعي.

على الرغم من إحراز تقدم على مدى العقود الماضية فى الفجوة النوعية وفق تقرير التنمية المستدامة 2023 ، بيد أن العالم ليس على المسار الصحيح بعد لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030 ، ففي المتوسط، لا تزال النساء في سوق العمل يكسبن أقل بنسبة 23 % من الرجال على مستوى العالم، ومع بقاء سبع سنوات فقط، فإن 15.4% فقط من مؤشرات الهدف 5 التي تحتوي على بيانات "تسير على المسار الصحيح"، و61.5% منها على مسافة متوسطة، و23.1 % بعيدة عن المسار الصحيح عن أهداف عام 2030. [50] فلازالت حوالي 2.4 مليار امرأة في سن العمل لا تحصل على فرص اقتصادية متساوية .أى مايقرب من 2.4 مليار امرأة على مستوى العالم لا تتمتع بنفس الحقوق الاقتصادية التى يتمتع بها الرجل.فلا زالت 178 دولة تحتفظ بالحواجز القانونية التي تمنع المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة؛مما يستدعى الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات الشاملة للسياسات بهدف إزالة العوائق النظامية التي تحول دون تحقيق الهدف 5.؛ فيجب أن تكون محور التركيز الرئيسي للسياسات والميزانيات والمؤسسات الوطنية[51]

الفجوة النوعية فى الشمول المالى :من دواعي تفعيل حقوق المرأة فى الشمول المالى أن الفجوة بين الجنسين مازالت قائمة على الرغم من التقدم الكبير في السنوات الأخيرة والجهود التي تبذلها العديد من المنظمات في جميع أنحاء العالم لزيادة الشمول المالي للمرأة ، فهناك ما يقرب من مليار امرأة تعيش في أفقر 40% من أسر البلدان النامية مازلن خارج النظام المالي الرسمي ، وفقًا لقاعدة بيانات Global **F**Index.[52]، وهو ما يدعو لضرورة وأهمية استكمال التفعيل. في حين أن الشمول الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى الشمول المالي والعكس صحيح، فإن ديناميكيات النوع الاجتماعي تعيق تقدم المرأة في كلا الحسابين. وهذا يحتاج إلى التغيير حيث تركز البنوك التجارية في كثير من الأحيان على الرجال والشركات الرسمية، وتهمل النساء اللاتي يشكلن شريحة كبيرة متنامية من الاقتصاد غير الرسمي. وقد ارتقت العديد من مؤسسات التمويل الأصغر إلى مستوى التحدي، مع التركيز في المقام الأول على النساء، ولكن لتغيير الوضع الراهن، هناك حاجة إلى الكثير، بدءاً من إضفاء الطابع الرسمي على مؤسسات التمويل الأصغر وتزويد النساء بالمعرفة المالية. [53] فعلى الصعيد العالمي، تحرز النساء فرص اقتصادية أقل. ويشارك أقل من نصف النساء المؤهلات في القوى العاملة، مقارنة بنسبة 75 % من الرجال . و أيضًا تعمل النساء في العمالة غير الرسمية وفي وظائف ضعيفة أو منخفضة الأجر أو بأقل من قيمتها. وقد تسببت أزمة كوفيد–19 في خسائر غير مسبوقة في الوظائف، مما ألحق الضرر الأكبر بالنساء،

وأدى إلى اتساع الفجوات بين الجنسين. حيث لا تتمتع النساء بنفس إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية التي يتمتع بها الرجال. وحتى قبل الوباء، كان 56% من جميع أولئك الذين ليس لديهم حساب مصرفي من النساء – مما يعني أن ما يقرب من مليار امرأة لا يتعاملن مع البنوك.وتوجد أيضًا فجوة في الحماية بين الجنسين، حيث يستخدم عدد أقل من النساء التأمين مقارنة بالرجال. إن المساواة في الوصول إلى التأمين أمر مهم حتى تتمكن النساء من الاستفادة من حلول إدارة المخاطر، بما في ذلك التأمين التجاري للمؤسسات التي تقودها النساء [54] ووفق التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021 فإن حوالي ربع عدد النساء في مصر تقريباُ ليس لديهن عمل علي الرغم من تزايد عدد المرأة المعيلة فحوالي 3.3 مليون أسرة مصرية تدعمها المرأة كـ معيلة رئيسية، كما تحتل مصر المرتبة 129 من بين 156 دولة من حيث فجوة عدم المساواة بين الجنسين (Report Gap Gender Globa,2021) [55] ويمكن لصناعة الخدمات المالية أن تكون حافزاً ومقياساً للمساواة بين الجنسين. ولن يؤدي الشمول المالي في حد ذاته إلى المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لن تحظى المرأة بفرصة التمكين الاجتماعي والاقتصادي إلا من خلال المساواة في الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية القائمة على الاحتياجات ـ الادخار والائتمان والتأمين والمدفوعات ـ والتعليم المالي المصاحب لها. وسواء كن يعملن في المنزل أو خارجه، وسواء كن موظفات أو يعملن لحسابهن الخاص، فإن الشمول المالي يوفر للمرأة الأدوات اللازمة لتجميع الأصول، وتوليد الدخل، وإدارة المخاطر المالية، والمشاركة الكاملة في الاقتصاد. [56]

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن النساء والفتيات أسوأ حالا من الرجال والفتيان على مجموعة من العوامل التي تجعلهم عرضة للفقر. تظهر نتائج دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي أنه بين سن 20 و 34 عاما، تكون النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال . يؤثر الطلاق والانفصال والترمل على النساء بشكل سلبي أكثر من الرجال. وفي الفئة العمرية 18ـ49 سنة، تزيد احتمالية أن تكون النساء المطلقات فقيرات أكثر من الرجال المطلقين. [57] وقد أكدت ايضاُ (دراسة تقوى 2021) على استمرار وجود فجوة نوعية فى المجال الاقتصادى سيما (المالى والمصرفى) فبالرغم من تمثيل المرأة نصف التركيبة الديموغرافية والتي بلغت في يناير عام 2021 5.48 مليون نسمة وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء(2021 ،)إلا أن مساهمة الإناث في سوق العمل لا تتعدى نسبة 8.14% من إجمالي قوة العمل حسب(المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2021) ،وتشير بيانات منظمة العمل الدولية –قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في مصر –إلى أنه بلغ عدد المشتغلات من النساء في قطاع الخدمات 6.13 %منها 5.1% في المهن الحرفية ، هذا و تبلغ نسبة الفجوة بين النساء والرجال

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر 2024م

في امتالك الحسابات البنكية في مصر حوالي 12 %كما تشير الدراسات إلى وجود فجوة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية حيث تبلغ نسبة النساء 9.4 %في مقابل 3.6 %من الرجال [58]، وتؤكد دراسة (Abreham Adera & Lamessa T. Abdisa,: 2023) أن النساء والفتيات لا تزلن يكسبن أقل، ويتعلمن أقل، ويمتلكون أقل، ويتمتعون بقوة اقتصادية أقل بكثير من إخوانهن وأزواجهن. ويؤدي هذا إلى عواقب سلبية تؤثر على صحة المرأة، وتعليمها، وفرص العمل، بل وحتى السيطرة التي تتمتع بها المرأة ـ أو تفتقر إليها ـ على حياتها واختياراتها. ومع ذلك، فإننا نشهد زخمًا حاسمًا لتحقيق المساواة بين الجنسين: فقد التزمت 193 دولة بإنهاء عدم المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030 من خلال أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على إنهاء عدم المساواة بين الجنسين.[59]

جدول(/*) تراجع الفجوة النوعية في مصر نسبياً

تطور نسب النساء المشمولات ماليًا 2016ـ2023[60]

العام	العدد بالمليون	معدل النمو
2016	5.9 %	19.1 %
2017	7.1 %	24.3 %
2018	8.5 %	28.2 %
2019	13.4 %	44.4 %
2020	14.3 %	46.4 %
2021	16%	50.2 %
2022	17.2 %	57.6%
2023	20.3%	62.7%

الشكل (أ) توضيح تطور نسب النساء المشمولات ماليًا 2016ـ2023 [61]

ج

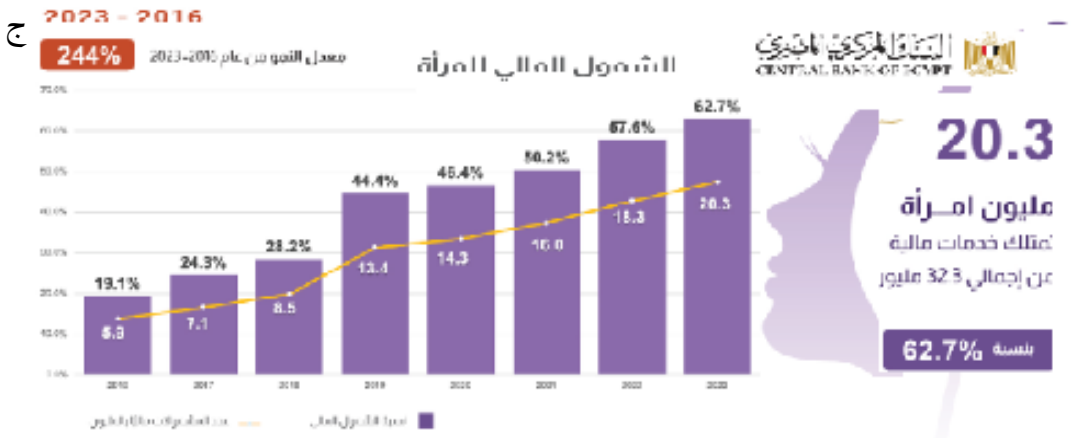

جدير بالذكر أن حساب المعاملات المالية وفق هذه النسب يشمل الحسابات فى البنوك أو البريد المصرى أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع. وهو ما يؤثر على تراجع الفجوة النوعية فى الشمول المالى ؛وربما ينعكس على الاستقرار المالى للنساء.

فقد أثبتت دراسة (Julia Arnold & Sarah Gammage: 2019) أن الشمول المالي هو الأفضل والأكثر جدوى لتعزيز الاستقرار المالى للنساء وكذلك الحد من عدم المساواة بين الجنسين. فقد تكون النساء اللاتي لديهن إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وآليات الادخار وغيرها من الخدمات المالية أكثر قدرة على التحكم في دخلهن والقيام بالنفقات الشخصية والإنتاجية. وقد يكن قادرين أيضًا على اتخاذ المزيد من الخيارات حول كيفية استخدام وقتهم، سواء للعمل أو الترفيه أو الأنشطة المدرة للدخل أو التعليم وقد يتمتعون باستقلالية أكبر في حياتهم في اتخاذ القرارات التي تتراوح بين العمل والزواج ، فهو مؤشر لاستقرار حياتهم المالية والاجتماعية .[62]

وليس أدل على ذلك من مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2023م الذى يشير إلى ترتيب مصر عربياً بالمركز 8 وعالمياً بالمركز 134 بين الدول.كما يبين الشكل التالى:[63]

جدول(//*) مؤشر الفجوة بين الجنسين تقرير 2023

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا
الامارات	٠.٧١٢	٧١	١
البحرين	٠.٦٦٦	١١٣	٢
الكويت	٠.٦٥١	١٢٠	٣
الاردن	٠.٦٤٧	١٢٥	٤
السعودية	٠.٦٣٧	١٣١	٥
لبنان	٠.٦٢٨	١٣٢	٦
قطر	٠.٦٢٧	١٣٣	٧
مصر	٠.٦٢٦	١٣٤	٨
المغرب	٠.٦٢١	١٣٦	٩
عمان	٠.٦١٤	١٣٩	١٠

4) التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالشمول المالي

يُعد التمكين الاقتصادي للمرأة واحداً من أهم الأولويات الوطنية والتي تأتي تماشيًا مع ما جاء في الدستور المصري لعام 2014 الذي أكد على مبدأ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص في كافة المجالات، وفى ضوء ذلك فـ التمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد محاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة. وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات، وذلك من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتوسيع

قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو داخل الأسرة..[64] و يُعد التَّمكين الاقتصادي للمرأة عملية يمكن للمرأة بموجبها زيادة قدرتها وضبطها للموارد الاقتصادية والمالية الأساسية؛ كرأس المال، والأجور، والأملاك العينية، ممّا يساعد في انتقالها من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى قوة اقتصاديَّة أعلى، و يمنحها استقلالية مادية في الدرجة الأولى.[65] ووفق هذا المفهوم تشير الدراسات السابقة ومنها دراسة(تقوى محمد محمد عيسوى ، 2021) إلى أن معالجة الفجوة بين الجنسين ودمج المرأة وخاصة العاملة في القطاع الاقتصادي من خلال التعامل مع القنوات الرسمية والشرعية يكون له أثار إيجابية على التمكين الاقتصادى لها من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة للمرأة المعيلة وزيادة قدرة المرأة على الإبداع والابتكار وريادة الأعمال وزيادة مشاركتها في الإنتاج، وخفض المخاطر المالية الناتجة عن المشروعات السياحية متناهية الصغر والصغيرة وقد اوصت الدراسة بتعزيز الوعي المالي للمرأة بالاعتماد على كال من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة– وتطبيقات الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي– على أن يتم تصميم رسائل إعلانية موجهة للمرأة بعينها وتقديم معلومات مصرفية ومالية مبسطة بكيفية الإستفادة من الخدمات المالية في التوسع في الأعمال بما يتناسب مع كافة المستويات التعليمية. خ– زيادة إطلاق المبادرات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي للمرأة، خاصة في المناطق الريفية والنائية ، مثل القيام بزيارات ميدانية وورش عمل لتشجيع السيدات على فتح حسابات مصرفية في أماكنهن ،وإتاحة فرص الاقتراض لكافة المستفيدين من المبادرة، وتعريفهم بكيفية استخدام خدمات البنوك عبر الهواتف المحمولة، مع تقديم حزمة من الحوافز لرائدات الأعمال في الأنشطة السياحية مثل مشاركة منتجاتهم في المعارض المحلية والدولية، مع تقديم فرص تدريبية بالتعاون مع معاهد التدريب المتخصصة لمساعدتهن في إدارة مشاريعهن[66]. كما تؤكد دراسة Abraham Adera & LaMessa T. Abdisa,(2023) على أن الشمول المالي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز مشاركة النساء في القوى العاملة من خلال توفير الوصول إلى الائتمان والمدخرات والخدمات المالية الأخرى، فالشمول المالي يمكّن النساء من الاستثمار في أعمالهن وتوسيع أنشطتهن الاقتصادية، وتوليد الدخل. ولا تساهم هذه المشاركة المتزايدة في القوى العاملة في النمو الاقتصادي فحسب، بل تعزز أيضًا التمكين الاقتصادي للمرأة. ومع تزايد مشاركة المرأة في القوى العاملة، فإنها تكتسب سيطرة أكبر على مواردها المالية، وسلطة اتخاذ القرار، والاستقلال الاقتصادي العام. والاستقلال المالى ولذلك، فإن الشمول المالي يعمل بمثابة حافز للمشاركة في القوى العاملة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة[67].ويمكن أن يكون له آثار

تحويلية على النساء. عندما تشارك المرأة بنشاط في النظام المالي، فيمكنها إدارة المخاطر بشكل أفضل، أو الاستهلاك السلس في مواجهة الصدمات، أو تمويل نفقات الأسرة مثل التعليم فإن تزويد النساء ذوات الدخل المنخفض بالأدوات المالية المناسبة لادخار واقتراض الأموال، وتقديم المدفوعات وتلقيها، وإدارة المخاطر أمر مهم لتمكين المرأة، و للحد من الفقر.[68] ويوضح الشكل التالى (ب) أن هناك زيادة ملحوظة في معدل حصول واستخدام الإناث للخدمات المالية ، بلغ معدل النمو في عام 2022م 54.1% مقارنة ب 19.1 %عام 2016م ، حيث بلغ عددهن 17.2 مليون سيدة في يونيو 2022 وكان عدد النساء 5.9 مليون نسمة عام 2016م ، اي بلغ معدل النمو 192 %.

كما يوضح الشكل (ج) فى الفترة (2011ـ2021): أن حساب مؤسسة مالية ذكر (15 عاماً فأكثر %) من العمر هي النسبة المئوية للمستجيبين الذين أبلغوا عن امتلاكهم حساب بأنفسهم أو مع شخص آخر في أحد البنوك أو أي نوع آخر وهى أعلى من المؤسسات المالية انثى (15 عاماً فأكثر%) .كما أن توضح المؤشرات المالية 2017م يسجل أعلي معدل 27%تزامنا مع إنشاء المجلس القومي للمدفوعات الذي حث الأفراد وبصفة خاصة النساء على تداول الأموال داخل القنوات الرسمية ، ولكن تراجعت النسبة عام 2021م إلي 23 % ولكن ليس انخفاضا كبير.

شكل (ب)امتلاك حساب مالي حسب النوع

the Global Findex Database

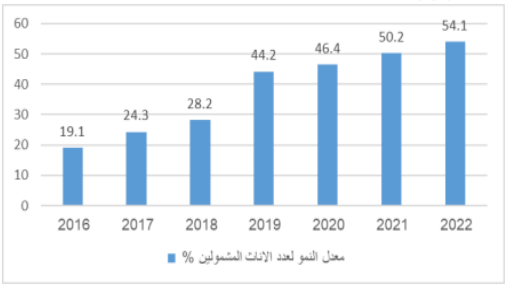

شكل(ج) تقرير الاستقرار المالي 2021

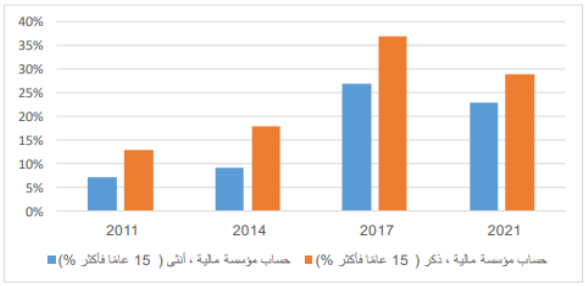

شكل(د) فعالية الشمول المالى على تمكين المرأة[69]

شكل (هـ) تطور امتلاك الإناث للخدمات المالية [70]

يتضح من بيانات الشكلين السابقين (د، هـ) أن جهود البنك المركزي المصري أسفرت عن تحقيق تطور ملموس في محور التمكين الاقتصادي للمرأة حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي لها إلى 62.7% بنهاية ديسمبر 2023، إذ بلغت أعداد السيدات اللواتي يستفدن من الخدمات المالية يمتلكون حسابات نحو 20.3 مليون سيدة – من إجمالي 32.3 مليون سيدة (في الفئة العمرية 16 سنة فأكثر) – بمعدل نمو 244% مقارنة بعام 2016. وفي السياق نفسه، فقد ساهمت فعاليات الشمول المالي للمرأة التي أطلقها البنك المركزي منذ مارس 2019 حتى مارس 2023 في إتاحة نحو 1.2 مليون منتج للسيدات تتضمن فتح 630 ألف حساب بنكي و175 ألف محفظة ذكية، وإصدار 420 ألف بطاقة مسبقة الدفع.هذا، وسيواصل البنك المركزي جهوده الرامية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز شمولها المالي من خلال مواكبة التطورات العالمية الحديثة سواء فيما يتعلق بالبيئة التشريعية والرقابية أو فيما يتعلق بنوعية الخدمات والمنتجات المصرفية، وذلك في إطار التعاون والتنسيق لكافة الجهات المعنية·

ثالثاً: المنطلقات النظرية للدراسة: –

1)الشمول المالى فى ضوء نظرية التسريع الاجتماعى ل"هارتموت روزا Social" acceleration theory

تُصنف نظرية "روزا" من النظريات التي تهتم بقيمة التجربة الزمنية في الحياة المعاصرة وتسريع وتيرة الحياة نحو التغيرات الاجتماعية وايقاع الحياة، حيث تحدد أنماط التسارع في ثلاثة نماذج هي (التسارع التكنولوجي الرقمي– تسارع التغير الاجتماعى–تسارع وتيرة الحياة). حيث يرى هارتموت روزا أن جميعهم يغذي الآخر فى حركة دائرية؛ فـ التسريع التقنى يدعو لحركة التغير الاجتماعي الذي يدعو بدوره لتسريع نمط المعيشة نحو زيادة الطلب على التسريع التقنى .

وهكذا تتحرك دائرة التسريع ثلاثية الابعاد نحو قيمة الزمن وما يترتب عليه فى عصر العولمة و الثورة الرقمية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية لاسيما المجال الاقتصادي منها.[71] فقد بات العالم يشهد تسارعًا هائلًا فى وتيرة التغيير، مما يؤثر بشكل مباشر على الفعل الاجتماعى وبنية المجتمع . هذا التسارع يفرض تحديات جديدة على الأفراد والمؤسسات فى كيفية التكيف مع هذه التحولات المستمرّة ، بعد أن أنتشرت تكنولوچيا المعلومات والحاسب الآلى وشملت كل جوانب حياتنا المعاصرة وأصبح الإنسان فى الوقت الحاضر يعتمد على استخدام تلك التكنولوچيا فى كل مجالات الحياة اليومية . فمن الصعب اليوم أن نتخيل وجود شركة أو مؤسسة تجارية دون أن تقوم باستخدام تكنولوچيا الحاسب الآلى، إذ أصبح المجتمع اليوم أكثر اعتماداً على العمل بأنظمة الحاسب الآلى والذى من خلاله يمكن تنفيذ الكثير من المهام، وإنجاز العديد من الوظائف بصورة ميسرة وسريعة.[72] فقد شهدت العقود الأخيرة قفزة معرفية كبيرة كما ونوعا؛ كما تطورت طرائق التعامل معها من خلال التقنيات الرقمية التي تسمح بتخزينها ومعالجة متطلباتها بسهولة، وتتيح نقلها ونشرها على نطاق واسع بسرعة وفاعلية؛ ليصل المجتمع العالمي إلى مرحلة متطورة من الموجة الثالثة على حد تعبير توفلر.[73] فإن عالم العولمة والرقمنة الذي نعيش فيه وما يترتب عليه من منافسة على الصعيد الاقتصادي وفي الأسواق يجعل من التسارع أمراً محتوماً، ولكنه يمسّ «صلابة وتماسك» مؤسسات العولمة نفسها. يتم في هذا السياق التأكيد أنّ ما يسميه روزا ب«الحداثة المتقدّمة»أو بعد ما بعد الحداثة التي تتمثل في «جرعة التسارع»، الذي تفرضه الحداثة نفسها. ذلك أن ازدهار الحداثة يرتبط بدرجة كبيرة بوتيرة التسارع[74] فقد أدى التسارع الاجتماعي إلى زيادة وتيرة التغيرات في أسلوب الحياة وبنية المجتمع والنشاطات الاجتماعية، مما يؤدي إلى شعور الأفراد بنقص الوقت المتاح وزيادة التوت، فيؤدي التسارع الاجتماعي إلى زيادة القلق والإحساس بعدم كفاية الزمن المتوافر، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة والعلاقات الاجتماعي[75].

وهذا ما جعل العالم يتوجه فى التسارع التقني نحو أتمتة النظام المالي Automation:-

حيث يتطلب انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من اتمتة هذه الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم ,كما أن زيادة الاعتماد على التحول الرقمي خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل كما يستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية بشكل متسارع[76]. لكن الإفراط في هذا التسارع، مثلما هو الحال اليوم في ظل العولمة الليبرالية وقوانين السوق، ينسف أسس المشروع

الحداثي في شقّه الجوهر الخاص بـ الاستقلال الذاتي، في العالم المعاصر الذي نعيش فيه يقوم على دينامية التسارع، وبالتالي ليس له أي هدف سوى أن يضع العالم المادي والاجتماعي والأخلاقي في حالة حركة مستمرّة.[77] ولذلك إزداد الإهتمام الدولي بتحقيق تسريع حركة القطاع المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تسهيل وسرعة وصول الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من إستخدامها بالشكل الصحي.[78] ومن هنا توجب على القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإنمائية زيادة التركيز على استخدام الحسابات المصرفية و لا يزال محصورًا في الادخار والاقتراض وبدون استخدام الأشخاص لحسابهم بصورة نشطة حتى لا يضيع تأثير قواعد البيانات عملياً ، فالتحول من المدفوعات النقدية الى الرقمية يحد من الفساد في الحكومات ويحسن مستوى الكفاءة، وانخفاض نسبة تسرب الأموال[79] ، فقد أصاب التسارع "النظام الزمانيّ والمكانيّ للمجتمع"، "فالتصوّر الذي تعوّدناه والذي كان مقياسًا لتنظيم المكان والزمان في الحياة الاجتماعيّة، وكان متجذّرًا في إدراك البشر وفي أعضائنا الحسّيّة، قد تبدّل نتيجة التسارع.. ففي عصر العولمة يتغلّب تأثير الإنترنت كعنصرَ ضغطٍ يمكننا أن نطرح فكرة "تدمير الفضاء". الذي يتقلّص تقريبًا بسبب سرعة النقل والاتصال.،وبسبب من هذا التقليص يفقد الفضاء أهمّيّته من نواح متعدّدة في زمن الحداثة المتأخرة. "فلم تعد الأنشطة والتطوّرات محلّيّة.[80] الأمر الذي جعل المؤسسات التكنولوجية العملاقة تداخل فى المجال المالي مستفيدة من المعرفة الدقيقة بالعميل لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية وتسهيل عمليات الدفع التي تجري عبر فروعها التكنولوجية لزيادة استخدام الحسابات في الدول حيث يستخدم مالكي الحسابات الهواتف المحمولة والانترنت في عمليات الشراء أو دفع الفواتير وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي سيما للمرأة.

ومن ثم فرز هذا التحوّل المتزايد لأنماط الارتباط الاجتماعيّ، ولـ أشكال الممارسة الحياتيّة، ولجوهر المعرفة، **الشكلَ الثاني للتسارع الملحوظ في التغيّر الاجتماعيّ.** ويتجلّى التسارع داخل المجتمع نفسه في "المواقف والقيَم والعلاقات والالتزامات الاجتماعيّة، وفي مجموعات الطبقات واللغات الاجتماعيّة ، بقدر ما تغيّرت أشكال الممارسة والعادات بمعدّلات متزايدة[81] . فكل ما تطالعنا به الحياة المعاصرة، وتقذفه أمامنا من معارف في القطاعات الحياتيّة كافة، السياسيّة والاقتصادية والتقنيّة وكذلك الجماليّة والقيميّة، لا يصمد أمام التسارع الذي يطيح بها ويرمي بها

إلى التدهور. فكل شيء قابل للتبخّر، وكل ما يتمّ إنتاجه فقاعات قصيرة المدى الزمنيّ، لا شيء ثابتًا ولا شيء مستقرًّا. الأشياء تتبدّل وتذوي ويذروها التسارع "ك العناوين وأرقام الهواتف والأصدقاء والعلاقات، وساعات العمل في المكتب أو المتجر.[82] وهنا يجب أن تهتم الدول بالتثقيف والتوعية المالية من خلال المؤسسات المالية والمصرفية بالتعاون مع الجهات الحكومية حتى تستفيد الفئات التي تحتاج لزيادة الوعي المالي مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء مما يساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة.

إن مواصلة إشراك مؤسسات الأعمال لزيادة فرص توسيع نطاق الشمول المالي أهمية بالغة حيث تدفع الشركات أجور العاملين نقدا لحوالي 321 مليون من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية على مستوى العالم وبالتالي فإن التحول إلى دفع الاجور إلكترونياً يساعد هؤلاء العاملين علي الانضمام إلي النظام المالي الرسمي وتتيح الهواتف المحمولة والانترنت أيضاً فرصاً قوية لتحقيق هذا التقدم، وعالمياً يمتلك مليار من البالغين المحرومين من الخدمات المالية بالفعل هواتف محمولة ويتاح نحو 481 مليونا إمكانية الاتصال بالإنترنت إضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال القائمين على هذه الخدمات.[83] ومن ثم تم اكتشاف النمط الثالث للتسارع وهو تسارع وتيرة الحياة الموضوعيّة، من خلال قياس الرضوخ الاجتماعيّ الذي صار نمطًا حياتيًّا لضغط التجارب والإجراءات التي تُسمّى تعدّد المهام. يدخل عنصر التكنولوجيا هنا بمنزلة عنصر تسريع المهام وليس الوقت، فيتقاطع الشكل الأوّل من أشكال التسارع ذي الطابع التقنيّ، مع الثالث ذي المجال الاجتماعيّ، إذ يتفاعل "ضغط الإجراءات والتجارب في الحياة اليوميّة". ، هذه كلّها تحصل بسرعة متواترة بسبب من التكنولوجيا التي تيسّرها.[84] وهكذا "يمكن تعريف التسارع التقنيّ على أنّه زيادة الكفاءة لكلّ وحدة زمنيّة، أي عدد الكيلومترات المقطوعة في الساعة، أو عدد بايت Bytes البيانات المنقولة في الدقيقة، أو عدد السيّارات المنتجة في اليوم. لذلك فإنّ التسريع التقنيّ يعني بالضرورة تقليل الوقت اللازم لإنجاز الإجراءات والعمليّات اليوميّة للإنتاج والتكاثر، والاتّصالات والنقل وكمية المهمّات[85] وكذلك يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد على إدارة المخاطر المالية بتسييل جمع الأموال من الاصدقاء و الاقارب البعيدين في الأوقات الصعبة فقد توصل الباحثون في كينيا إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل فإن مستخدمو الخدمات المالية الرقمية لم يقللوا الإنفاق على أسرهم في حين قام غير المستخدمين لتلك الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الاخرى بنسبة تتراوح بين 5 %إلى 01 .% ويمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات . ·

وهذا ما يفسره ميل "روزا" إلى السّير في فرضيّة استغراق المنظومة الرأسماليّة للزمن واستثمارها له، وذلك ضمن ما ابتلعته في دائرتها الواسعة. فالوقت دخل بقوّة في عجلة النسق الوظيفيّ الأداتيّ

الذي هو السّمة المتغلّبة والمسيطرة للمجتمع الرأسماليّ المعاصر حتّى بات بإمكاننا الحديث عن "اقتصاد الزمن". [86] فإن الأفكار المستخدمة لتوصيف هذه الحقبة قد تغيرت. حيث اعتمدت التشخيصات الحديثة على التكنولوجية والإبتكار وتأثيرها على الأوقات والأزمنة. فأنتج المنظرون الاجتماعيون حججًا نظرية كلية لشرح ما حدث للزمانية ونظامها مع بداية الحداثة فتركيز جروس "Gross"على الزمنية عام 2002 يميز هذه الحقبة الجديدة بـ "الانزلاق إلى الماضي بوتيرة أسرع من أي وقت مضى " والظاهرة التي أطلق عليها"lee bue"انكماش الحاضر" عام 2009 بعد تحليلات "Giddens" عام 1990 الذي ركز على تحليل العلاقة بين الزمان والمكان (الزمكان) · وتأكيداته على أن العالم الحديث هو عالم جامح ليس فقط وتيرة العلاقات الاجتماعية التي تتغيير أسرع بكثير من أي نظام سابق، وكذلك نطاقها، والعمق الذي يؤثر به على الممارسات الاجتماعية الموجودة مسبقًا[87] .حيث يُلاحظ أن الاستخدام المكثف للتكنولوجية الرقمية قد أدى إلى ظهور أنماط حياة جديدة، حيث تلاشت الثقافات التقليدية وبرزت معطيات ثقافية حديثة تتماشى مع التحولات الرقمي ويرتبط ذلك بتحقيق العدالة الرقمية ،وتعني توفير مساحات آمنة لجميع الفئات للتعامل مع منظومة الرقمنة، بتوفيرعدالة الوصول إلى الخدمات الرقمية لجميع المواطنين دون تمييز وفي سبيل ذلك لابد من توافر ثلاثة شروط: أولها يتمثل في توزيع عملية النفاذ والوصول إلى الخدمات الرقمية وثانيهما الاعتراف بالتنوع داخل سياقات الرقمنة، وثالثهما المشاركة في المساحات المختلفة من الرقمنة وبذلك تعد العدالة الرقمية من أهم مقومات السعي نحو تحول رقمي بناء وفعال[88] .هكذا يفقد الوقت طابعه التزامنيّ والسّيريّ التقليديّ، ويكتسي منظورات زمنيّة نظاميّة ومؤسّساتية حدّدتها بنية نظاميّة يُمسك بها "في أغلب الأحيان رؤساء مؤسّسات اقتصاديّة واقتصاديّون كبار، ومسؤولون سياسيّون". هؤلاء من يقبضون على كلّ شيء، ويسيّرون الرغبات والأفراد والزمن والميول والنوازع. وهم يلومون ويحاسبون أو لنقل يعاقبون كلّ من يبدي تصلّبًا أو عدم قبول طوعيّ أو ممانعة أو "تثاقل" حيال عمليّات الوقت النظاميّة هذه. فعلى الكلّ أن ينساق وأن يضبط إيقاع زمنه، وعقارب ساعته بحسب الوظيفة المنوطة به للإنتاج. [89] ويعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لمسايرة القيم الاجتماعية الحديثة والمتغيرات المرتبطة بالتعاملات الرقمية المالية، لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي مما يؤدي إلى تقليل التعامل المالي النقدي واستخدام العملة حيث إن نسبة المعاملات المالية التي تتم خارج الحياة المصرفية الرسمية كـ البنوك ومكاتب البريد والجمعيات الأهلية المصرفية تكون كبيرة مما يمثل عائق كبير للتنمية الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تطبيقها فى ظل التسريع الاجتماعى .ونظرا لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي ٦٠ دولة باتخاذ خطوات لإنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي أو إصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء، وتزامن ذلك مع انضمام أكثر من ١٢٢ مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي

للشمول المالي والتزام أكثر من ٤٧ دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا (Declaration Maya) ؛ لتعزيز الشمول المالي في بلدانه.[90]

2) فرضيات النظرية-وماهية الشمول المالى:

الفرضية الأولى : البعد الزمني من الأبعاد المادية الأربعة للمجتمع. بمعنى أننا لا نستطيع فهم الطبيعة والشخصية بشكل كاف من الحداثة ومنطق تطورها البنيوي والثقافى مالم نضيف المنظور الزمني لـ تحليلنا ، فلا يوجد وقت اجتماعي مستقل عن البنية الاجتماعية، فـ تغيير البنية الاجتماعية يرتبط ارتباط وثيق بتغيير الأنماط الزمنية (التسارع)[91] وهذا يفسر لنا الركيزة الأولى للشمول المالي وهى قيمة الوقت وتسريع المعاملات المالية من خلال توفير الإتاحات والخدمات المالية على الوسائل التكنولوجية كـ التلفونات ، وربط التعامل المالى بشبكات مصرفية رقمية تسهل التواصل بمدد زمنية ضئيلة مما يدعم التسريع الاجتماعى .

الفرضية الثانية: تتشابك الأنماط الثلاثة للتسريع بشكل متداخل ، فـ التسريع التقنى يدفعنا إلى التغيير الاجتماعي، والتغيير الاجتماعى يساعد على تسريع وتيرة الحياة .[92] فـ سرعة التقنيات التكنولوجية و الشبكات الرقمية تدفع إلى تغيير القطاع المالى نحو الشمول بشكل يتواكب مع التسريع التقنى ، وهذا ينجم عنه تغيير فى المعاملات المالية ودفع وتيرة الحياة الى التكيف مع سرعة التفاعل ؛ مما يخلق طلبا على الاجهزة والانظمة الموفرة للتسريع التكنولوجى ؛ فيزيد الطلب على تفعيل نظام الشمول المالى ويتحرك المجتمع نحو تطوير آليات نجاح واستمرار هذا النظام نظرا لحاجة المجتمع لمواكبة المستجدات العصرية ، وهكذا تستمر حركة التسريع الاجتماعى فى دائرة ثلاثية الأبعاد هى (التسريع التقنى– ثم التغيير الاجتماعى –ثم تسريع وتيرة الحياة) وهنا يتغير النمط السائد إلى زيادة طلب التسريع التقنى، يتحقق التسريع الاجتماعى.

الفرضية الثالثة :هناك ثلاثة محركات خارجية تدفع التسارع الاجتماعى وهى اولا: التسارع الاقتصادي وخاصة في ظل التسارع التكنولوجي[93] ، وهذا يفسر سرعة حركة الرأسمالية نحو توفير خدمات مالية باستغلال التكنولوجية والرقمنة من أجل بناء نظام يدعم التسريع الرأسمالى ومعاملات الاستثمار والتجارة ويخلق فرص عمل القطاعات المهمشة اقتصاديا سيما المرأة . وثانيا: المحرك الهيكل الاجتماعي الذي يفسر تطور العمليات الاجتماعية كالتكييف والتميز والمنافسة والتطوير والتنمية فى ظل الشمول المالى ، فهو يفسر كيف يحدث التغيير الاجتماعي من خلال تغيير العمليات الاجتماعية فى القطاع المالى وربطها بشبكات رقمية تتيح خدمات مالية سهلة وسريعة تؤثر على سرعة التكيف مع الحداثة وتدفع نحو تطوير القطاع المالى ، وتخلق التميز بتوفير عنصرى (السرعة والجودة) مما يدعم الاستمرارية في عالم رقمى مستجد على العالم المعاش من خلال خلق فرص المنافسة وتوفير آليات النجاح ، ثالثا: المحرك الثقافي : وهنا يزداد الطلب على

هذا التجديد وتتغير الثقافات نحو التطلع لزيادة معدلات النمو وتصاعد الوعود المستقبلية بتحقيق التمكين والتنمية والاستدامة.

الفرضية الرابعة: فيما يخص المحرك الثقافى فى التسريع توجد فجوة زمنية بين وقت الحياة وزمن العالم يمكن تقليصها بفكرة الحياة الجيدة : اى تصور الحياة على انها الفرصة الاخيرة [94] : اى استخدام الفترة الزمنية الارضية المخصصة للبشر بشكل مكثف وشامل قدر الامكان من اجل التغلب على التنبؤات والقصور الذاتي . وهذا يدعو إلى إعادة تقييم وتقويم عوامل الفشل فى تجارب تطبيق الشمول المالى أو تحسين كفاءته واستمرار تطبيق مراحله اللاحقة بوضع آليات للتغلب على المعوقات الثقافية التي تعيق نجاح التطبيق ، وتخلق مسببات للتباطؤ في تفعيل الشمول المالى ، سيما الثقافات الجندرية التي تقف عثرة أمام تمكين المرأة اقتصادياً وتعيق شملها ماليا بتقديم خدمات مالية سهلة وسريعة بأسعار معقولة تساعد على التحفيز والإقبال ·

3)حقوق المرأة فى الشمول المالي وفق مفاهيم التسريع الاجتماعى بمنظور علم الاجتماع

لقد شغلت حقوق وقضايا المرأة محوراً لدراسات علم الاجتماع بصفة خاصة كمحاولة للنهوض بكافة أوضاع المرأة، سيما في المجتمعات المحلية النائية ، فيوجد التزاماً أخلاقياً يوجب تخصيص دراسات مستقلة تعكس حقوق وأوضاع المرأة في القرى، ومدى تأثير ذلك على البناء الاجتماعي الذي اعتراه العديد من التغيرات، بفعل التحولات البنائية الحادة والسريعة التي أثرت على البناء المصري. [95] فقد ثمة اقتراح لقاموس أوكسفورد يؤكد على أن الدعوة لحقوق المرأة تكون على أساس المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وتوفير كافة سُبل التمكين ولذا سعت الحركة النسوية الأكاديمية إلى دراسة قضايا المرأة دراسة علمية منهجية؛ في محاولة لتفسير وضع المرأة المتدنى [96] . فالتغير الذي يحدث في الريف والقرى أو في المجتمعات التقليديةً بصفة عامة، هو تغير أقل سرعة عن الذي يحدث في المدن. إلا أنه وفي ظل التطور التكنولوجي، الذي طرق باب كل المجتمعات في كافة دول العالم؛ من المفترض أن تكون أوضاع المرأة تغيرت، أو جزء منها، فالعالم الذي نعيش فيه الآن على مختلف أنماط المجتمعات حديثة كانت أو تقليدية، يحظى بثورة غير مسبوقة من التحولات الهامة [97] التي حدثت مع ظهور العولمة وما رافقها من ثورة معلوماتية، حيث أحدثت تغيراً في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع، وجعلت التحولات سريعة ومنفتحة [98] . فالعولمة على المستوى الإيجابى يراها «أحمد مجدي حجازي» عملية إلغاء الحواجز بين الدول والشعوب التى تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين إلى حالة التجانس، وهنا يتشكل وعي عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عامة [99] . لكنه في الغالب يحدث بفعل

الاتصال بثقافات أخرى، أو التجديدات والمخترعات التي تدخل ثقافة معينة، فتشهد معها "تعديلات تشهدها الثقافة خلال الزمن، ويظهر بوضوح عند تحليل المواقف والعمليات الأساسية في الحياة الاجتماعية[100] . كما يرى «أنتونى جيدنز» أن العولمة دخلت سياق حياتنا الاقتصادية والاجتماعية من خلال التواصل الفردي مع أشخاص آخرين من ثقافات وبلدان أخرى. وأصبح الأفراد في عصرنا هذا أكثر قدرة على تغيير مسارات وخيارات حياتهم.[101] ويؤكد أنصار نظرية التحديث أن التغير الاجتماعي بأسلوب التحديث يحول المجتمع الغريب والمجتمع التقليدي بهدف تفعيل التحديث والتنمية والوصول إلى المجتمع المتقدم بفعل العولمة .[102] حيث أن التغير ينجم بصورة رئيسية عن أسباب خارجية، ويوصف ؛ بأنه تطور أو تقدم أو تحديث صاحبه تسريع يحدث من الحكومات خلال القرارات التشريعية أو التنفيذية، أو بالانتشار من ثقافة إلى أخرى، أو من خلال الآثار المقصودة أو غري المقصودة للتكنولوجيا .[103] التى أنتجت عمليات أدت بالمجتمع إلى الانتقال من حالة الثبات إلى حالة الحركة، حيث تنقسم عملياته إلى داخلية كالإبداعات والتجديدات والثورات والأفكار والأيديولوجيات وصور التنافس والصراع، وخارجية كالاتصال بالمجتمعات الأخرى، وتعد الثقافة الحديثة أحد المنتجات الرئيسية لعمليات التغير السريع.[104] أو التطور الاجتماعي بمفهوم التحول المنظم لوصف التحولات في الحجم والبناء من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكرث تعقيداً، فقد أصبح التطور مقصوراً على أحد أنماط التغير سريع المدى.[105]

1/3)حق المرأة فى حساب مصرفي رقمى بأنظمة التسريع الآلي (وانشاء ذمم مالية مستقلة)

يتميز التسارع بأنه سمة غير قابلة للاختزال ومكوناً من سمات التحديث بالنسبة للمجتمعات الحديثة ، حيث يفترض الاقتصاد الرأسمالي أن الإنتاجية والنمو يجب أن يتصاعد بشكل مستمر فقط من أجل الحفاظ على ما لدينا ، وأن الجمود المالى هو الذي يؤدي إلى حالة من الجمود الفردي والمؤسسي، بقدر ما تقوض هذه التغييرات السريعة الاعتقاد بأن حياة وأفعال الناس تتجه إلى أنظمة التسريع الاجتماعي الآلي التي تميز الحياة المعاصرة ، حيث يشير التسريع التقني إلى التطورات السريعة في تقنيات التواصل المصرفى.[106] بل ويميل أكثر نحو الذكاء الاصطناعى لدعم العمليات الحسابية، دون الحاجة للتكهن بالمكان الذي تدار فيه الخدمات الاقتصادية ؛ ف التسريعات التكنولوجية فى القطاع المالى تسير ببراعة وتقنية فائقة[107] ، حيث تقوم البنوك المشاركة بفتح حسابات للعملاء الجدد من النساء وتقدم منتجات مصرفية جذابة للسيدات اللاتى لا يملكن حسابات مصرفية لوضع أموالهم في البنوك بمصروفات بسيطة وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لعمل مجموعات الادخار والإقراض للنساء ، بالاضافة إلى ابتكار أدوات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل لتلبية احتياجات

المرأة وإصدار كروت «ميزة» من أجل شملها مالياً، ودمجها بالنظام المصرفي الرسمي ، وهو ما يفسر إشكالية حقوق المرأة فى الشمول المالى.بتحقيق قدر من التقدم في مساعدة النساء للحصول على الخدمات المالية، وامتلاك حسابات مصرفية ، حيث أصدر البنك القواعد المنظمة لتقديم خدمات سهلة وسريعة الدفع للمرأة المشمولة ماليًا باستخدام الهاتف المحمول على نحو يضمن توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية ، للوصول لاكبر عدد ممكن، و تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية.

2/3)حقها فى اقتصاد الزمن وكسر فجوات الجندر والجمود المالى(اشعارها بالاستقرار المالى)

لقد باتت السياسات الاجتماعية التى ترغب فى الإصلاح والتنمية، تستهدف عنصر الزمن أثناء تمكين المرأة اقتصاديا من خلال الشمول المالى ، فتخطى الفجوات الزمنية والنوعية ، يشملها ماليا وتطبيق تكافؤ الفرص ، يساعد الدول على كسر الجمود المالى وسرعة التغيرات الاجتماعية.

فلقد نتج عن التسارع التقني ظروفًا تدعم الوضع الرأسمالي للمرأة ، ويعتبر الشمول المالى كإطار للتفكير الاقتصادى المعاصر ركيزة اساسية ومميزة للتسارع الاجتماعي الآلي والسياسة الرقمية كشكل من اشكال التغيير الاجتماعى وتسريع حركة الحياة فى القطاع المالى ، بشكل يدعم حقوق المرأة ويوفر لها ذمة مالية مستقلة تتوائم مع سرعة التغير الاجتماعي نحو تمكين المرأة والاعتراف بحقوقها . فقد أفرز هذا التحوّل المتزايد لأنماط الارتباط الاجتماعيّ، ولأشكال الممارسة الحياتيّة، ولجوهر المعرفة، الشكلَ الثاني للتسارع في التغيّر الاجتماعيّ.[108]

ويتجلّى التسارع داخل المجتمع نفسه في "المواقف والقيَم والعلاقات والالتزامات الاجتماعيّة، ومن بينها رفع قدرات المرأة وزيادة وعيها المالى كمحرك ثقافى يمكنه سد الفجوة الزمنية نحو صنع سياسات اجتماعية تمكن المرأة وتعطيها فرص متساوية مع الرجل فى المجال الرأسمالى . من اجل تقليص الفجوة النوعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، ومواكبة الحركة السريعة للتغير الاجتماعى نحو اتجاه التنمية والتقدم .

حيث تُعد مصر الدولةُ الثانيةُ عالميًا فى حصاد جائزةَ المساواةِ بين الجنسينِ للمؤسسات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحصول جهازُ تنميةِ المشروعاتِ الصغيرةِ والمتوسطةِ ومتناهيةِ الصغر على الجائزة كأولَ جهةٍ في مصرَ والمنطقةِ العربيةِ. وفي عام 2021، تم إطلاق نموذج المساواة بين الجنسين للبنك الدولي وتوطينه في السياق المصري، من خلال «شهادة ختم المساواة بين الجنسين المصرية، وقد تم اعتماد ثلاث شركات من القطاع الخاص حتى أبريل 2022. هذا وتلتزم هيئة الرقابة المالية بمبادئ تمكين المرأة للأمم المتحدة، وتشجع الشركات المالية للمرأة.[109]

فمن مظاهر التغيرات الاجتماعية تغييّر أشكال الممارسة والعادات الحياتية بمعدّلات متزايدة نحو

ثقافة تمكين المرأة وسد الفجوة النوعية وسد فجوة الزمن المتسارع ، بقدر اعطاءها فرص جديدة في الاستثمار والتجارة .وفى ضوء ذلك تستهدف البرامج المنبثقة عن استراتيجية الشمول المالى إعادة إنتاج الجمود الإيديولوجي حول الرأسمالية بشكل أفضل مما كان ، وتغيير منطقها فى الربح والعرض والطلب كشكل من أشكال سرعة التغيرات الاجتماعية.

ومن العمليات المستجدة التي تؤكد سرعة التغيرات الاجتماعية فى القطاع المالى عمليات تقديم خدمات مالية جديدة لم تكن معهودة من قبل عن طريق الهاتف المحمول منها صرف الرواتب، تحصيل الفواتير،وتحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر، بالاضافة إلى المدفوعات الحكومية و السماح باستقبال تحويلات المصريين من الخارج بأسلوب ميسر وسريع، وإمكانية صرف التحويل من خلال مقدمي الخدمة المنتشرين بالمحافظات . وكذلك عملية العناية بعملاء خدمات الدفع عن طريق وحدة مكافحة غسل الأموال .وأيضاً تشكيل المجلس القومي للمدفوعات لضمان التعاون بين الجهات المعنية بنشر استخدام الخدمات المالية الرقمية وضمان جودتها .فمن حق المرأة فى ضوء الحراك الثقافى التغلب على المعوقات التي تعيق وتمكينها اجتماعيًا وثقافيًا.

ويندرج تحت مظلة الشمول المالي للمرأة، نشاط تكوين مجموعات الادخار، والإقراض الرقمي والذي يستهدف شمول المرأة المصرية بالقرى الريفية اقتصادياً ومالياً، وإدماجها بالمنظومة المصرفية الرسمية وكذلك رفع الوعي ونشر الثقافة المالية للسيدات المستهدفات ومحو الأمية الرقمية، وتوفير الخدمات المالية لها بجودة عالية. وتدريبهن أسبوعياً في شكل جلسات ادخارية وتدريبية على مدار دورة كاملة لمدة 52 أسبوع لبناء قدراتهمن وتحسين مستوى المعيشة لديهن وتجهيز عدد منهن لإقامة أنشطة مدرة للدخل، وتقديم الدعم اللازم من تدريبات متخصصة وتجهيزات حسب متطلبات كل مشروع أو نشاط أو حسب الميزة النسبية لكل قرية. ويستهدف النشاط 1.2 مليون سيدة لتكوين حوالي 60 آلاف مجموعة ادخارية، وتوفير 3000 فرصة عمل في 20 محافظة خلال 3 سنوات.[110]

3/3) حق المرأة في مواكبة النمط المتسارع للاقتصاد العالمى"التسارع والاستلاب" (وتمكينها اقتصادياً وفق خطة 2030 وأهدافها)

ليس من شكّ في أنّ تاريخ الحداثة يزخر بالشكاوي المتكرّرة بخصوص تسارع وتيرة الحياة ، إذ أصبح هذا التسارع مُسبّبًا للعديد من الأمراض الاجتماعيّة كـ الاستلاب الذي طالما كشف منظّرو النظريّة النقديّة عن أشكاله التي تتحوّل تبعًا لخصوصيّة اللحظة التاريخيّة، وما تحمله من جديد بخاصّة في المجتمعات الرأسماليّة المعاصرة الوّلادة للأزمات. ، وعندما يتفوّق الوقت على الإنسان فلا يكاد يشعر بـ سيلانه، فيغرق الفرد حينذاك في الاستلاب. فـ ابتلاع التسارع لانشغالات الأفراد للوقت وكأنّهم مستلبون، وبالتالي يفقدون القدرة على دمج وجودهم الشخصيّ ضمن ماضٍ غنيّ بالدلالات و بمستقبل حامل للمعنى فـ الإشكال الأساسيّ الذي يتغذّى عليه الاستلاب، يتفاقم في

المفارقة التالية: "كلّما ظننّا أنّنا ربحنا وقتًا أكثر، افتقدناه بشكل أكثر". "فتسارع التغيّر الاجتماعيّ يجعل الأفراد أمام مشكلة يجب عليهم تخطيط حياتهم على المدى البعيد حتّى يحقّقوا استقرارًا زمنيًّا، وهنا يميل روزا إلى السّير في فرضيّة استغراق المنظومة الرأسماليّة للزمن واستثمارها له، فالوقت دخل بقوّة في عجلة النسق الوظيفيّ الأداتيّ الذي هو السّمة المتغلّبة والمسيطرة للمجتمع الرأسماليّ المعاصر حتّى بات بإمكاننا الحديث عن "اقتصاد الزمن". هكذا يفقد الوقت طابعه التزامنيّ والسّيريّ التقليديّ، ويكتسي منظورات زمنيّة نظاميّة ومؤسّساتية حدّدتها بنية نظاميّة يُمسك بها رؤساء مؤسّسات اقتصاديّة.[111] حيث كشف تقرير البنك الدولي[112] أن الوتيرة العالمية للإصلاحات الرامية إلى المساواة في معاملة المرأة بالقانون تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاماً، مما يشكل عقبة محتملة أمام النمو الاقتصادي لاستلاب قيمة الوقت في وقت حرج بالنسبة للاقتصاد العالمي فى نسق عالمى يتسم بالتسارع الشديد .

ويشير التقرير إلى أن عام 2022 شهد ارتفاعاً طفيفاً فى الإصلاحات الرامية لحقوق المرأة بمقدار نصف نقطة فقط ليصل إلى 77.1 نقطة – فالنساء لا يتمتعن، سوى بنسبة 77% من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال فإذا لم تدرك المؤسسات الفجوة الزمنية سوف يؤثر الاستلاب بالعد التنازلى فى الاقتصاد العالمى .[113] ويقدم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023 أدلة مقنعة على أن التقسيم المتساوي للحقوق والحريات يُعد أيضًا وسيلة فعالة لتحسين الأداء الاقتصادي.

حيث قال إندرميت جيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول للرئيس لاقتصاديات التنمية: "في وقتٍ يتباطأ فيه نمو الاقتصاد العالمي، فإن جميع البلدان بحاجة إلى تعبئة كامل قدراتها الإنتاجية لمواجهة الأزمات وعدم تهميش ما يعادل نصف سكانها بحرمان المرأة من المساواة في الحقوق في أنحاء كثيرة من العالم ، مما يشكل عائقاً أمام تعزيز التنمية الخضراء فى مجتمع التسريع والتغيير الاجتماعي .فالمشاركة الاقتصادية للنساء تتيح فرص رفع النمو الاقتصادى على مستوى النسق العالمى. لاشك أن قدرات النساء متى شرعت في أنشطة أعمال جديدة تزيد الانتاج بنفس المعدل الذي يحققه الرجال ، فتزداد المكاسب الاقتصادية العالمية . بينما عدم مشاركتها يمثل عقبة فلا يزال هناك نحو 2.4 مليار امرأة في سن العمل لا يتمتعن بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال.[114] وبالنسبة لمصر فقد بلغت نسبة السيدات من المستثمرين بالبورصة المصرية 29 % عام 2021، وبلغت نسبة المرأة من المستفيدين من القروض متناهية الصغر 62 % حتى عام 2020، كما بلغت نسبة المستفيدات من برامج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، والمتوسطة والمتناهية الصغر 46 % حتى مايو 2021، بالإضافة إلى تدريب عدد 30400 امرأة في مجال التسويق والأعمال في مارس 2020. فيما ارتفعت نسبة الشمول المالي في منتصف عام 2021 إلى أكثر من 50 ٪ حيث زادت ملكية المرأة لحسابات المعاملات حتى وصلت إلى 47.5 ٪ مقابل 27 ٪ في عام 2017 (وفقًا لما هو منشور بمؤشر فيندكس التابع

للبنك الدولي) وخلال السنوات الخمس الماضية ارتفع عدد المتعاملات من خلال القطاع المالي من 5.9 مليون امرأة إلى 16 مليون امرأة بمعدل نمو 171 %. وبلغ عدد النساء اللاتي يمتلكن حسابات بنكية 16 مليون سيدة حصلن على أكثر من 45 مليون خدمة مالية سواء كانت محافظ إلكترونية مصرفية أو خدمات أخرى مدفوعة، وبلغ عدد النساء اللاتي يحملن بطاقات مصرفية 15 مليون امرأة، وتمتلك 5.7 مليون امرأة محافظ إلكترونية حتى شهر مارس 2022[115].

رابعاً: الاطار المنهجى للدراسة:

1)مجالات الدراسة

1/1) المجال المكاني : المجتمع المصرى

1/2)المجال البشري : السيدات المستفيدات من مشاريع الادخار والإقراض بالمجلس القومى حول الشمول المالى خاصة برنامج"تحويشة" ،

1/3) المجال الزمني: الفترة الزمنية من 2014 الى 2024 (مدة 10 سنوات) مع بداية مشاريع المجلس المقدمة للسيدات حول الشمول المالى بدءًا من المرحلة الكلاسيكية 2014 ثم "المحفظة الإلكترونية"2019 ثم "تحويشة" و"طرق الأبواب"2021 مروراً بإنشاء أول مؤسسة للشمول المالي 2016 ، وذلك بهدف قياس انعكاس ذلك على تمكين المرأة حتى الوقت الراهن 2024.

وقد استغرقت الدراسة الميدانية لتطبيق الاستبيان حوالى 5 أشهر من 5/ 2024 إلى 9/ 2024.

2)المنهج وأدوات جمع البيانات

تتبع الدراسة المنهج الاحصائى ومنهج التحليل البنائي وطريقة كرة الثلج فى الوصول إلى عينة الدراسة,، كما تعتمد على الأدوات التالية:

1/2)تحليل وثائق وتقارير: 1/ :تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي 2021م. 2/تقرير الفجوة الجنسية 2023م. 3/تصريحات المسؤولين عن مشروعات الادخار والإقراض بالمجلس القومى للمرأة المنشورة على الموقع الرسمى للمجلس حول الشمول المالى وتمكين المرأة.

2/2)استبيان إلكتروني: يتم تطبيقه على عينة من المستفيدات من برامج المجلس القومى للمرأة ، قوامها 110 سيدة، بهدف تعزيز خدمات الشمول المالى وتعظيم حقوقهن .وينقسم الاستبيان الى أربعة محاور فضلاً عن محور البيانات الديموجرافية هى : مدى اتاحة الحقوق المالية واحتوى 22 عبارة – دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة بواقع 54 عبارة –التمكين الاقتصادى للمرأة وتكون من 38 عبارة – مستوى وعي المرأة وتشكل من 33 عبارة. حيث تضمن الاستبيان 147 عبارة تم إجراء اختبارات الصدق والثبات، ومدى اتساقها مع محاور الاستبيان.

3/2)قياس الصدق والثبات: ومدى الاتساق الداخلي للعبارات مع محاور الاستبيان :اعتمدت الدراسة فى قياس ثبات أداة الدراسة على قيمة معامل ألفا كرونباخ، حيث تتراوح قيمة المعامل بين 0 و1 بحيث يعد هناك ثبات في أداة الدراسة حال كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ 0.7 فأكثر.

جدول (1)معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات مقياس "الشمول المالي عند المرأة"

المحور	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	معامل ثبات سبيرمان براون	معامل الثبات بالتجزئة النصفية Guttman))	عدد الأسئلة
مدى اتاحة الحقوق المالية	0.765	0.874	0.802	0.821	22
دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة	0.733	0.856	0.712	0.902	54
التمكين الاقتصادي للمرأة	0.735	0.857	0.911	0.785	38
مستوى وعى المرأة	0.941	0.970	0.854	0.760	33
جميع عبارات المقياس	0.878	0.927	0.906	0.825	147

من الجدول السابق يتضح أن استبيان " الشمول المالي عند المرأة "يتسم بالثبات"؛ وذلك علي مستوي جميع المحاور، وكذلك فيما يتعلق بمعامل الفا كرونباخ حيث بلغ نحو 0.878، وبالنسبة لمعامل الصدق فقد بلغت نحو 0.972، وبالنسبة لمعامل ثبات سبيرمان براون فقد بلغت نحو 0.906، وأيضاً معامل الثبات بالتجزئة النصفية حيث بلغ نحو 0.825، وتشير هذه المعاملات إلي أن الاستبيان يتسم بالثبات. ويمكن التحقق من صدق عبارات الاستبيان بدراسة ارتباط كل عبارة بالبعد الذي تنتمي إليه لكل محور من الدراسة ، عن طريق معامل ارتباط بيرسون كما يلي:

اختبار صدق عبارات المحور الأول (مدى إتاحة الحقوق المالية)

جدول (2) اختبار صدق عبارات المحور الأول (مدى اتاحة الحقوق المالية)

عناصر المحور	رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
الخدمات المالية المتوفرة لديك	1	لديكي حساب مصرفي	.277**	0.003
	2	كارت بنكي	.395**	0.000
	3	تطبيق بنكي على الموبايل	.355**	0.000
	4	خدمات ومعاملات مالية من خلال التطبيق	.314**	0.001
	5	توجد فروع للبنك قريبة منك	.618**	0.000
	6	توجد ماكينات الصرف الآلى سهلة التعامل (ATM)	.381**	0.000
استخدامات الخدمات المالية الرقمية	7	باخد قرض	.273**	0.004
	8	إيداع وادخار	.590**	0.000
	9	سحب	.256**	0.007
	10	تحويلات	.685**	0.000
	11	مدفوعات	.673**	0.000
طريقة الحصول على حسابك المصرفى	12	من خلال المجلس القومي للمرأة	.259**	0.006
	13	بمفردي (بدون مساعدة أحد)	.281**	0.003
	14	بمساعدة أحد أفراد الأسرة	.221*	0.020
	15	بمساعدة صديقة أو جارة	.641**	0.000

طريقة السحب والايداع بالحساب المصرفى	16	التعامل مع البنك	.661**	0.000
	17	من خلال تطبيق على الموبايل	.244*	0.010
	18	من خلال فروع البنك القريبة	.620**	0.000
المعاملات المالية المتاحة لكى	19	البطاقات مسبقة الدفع (الكارت أو الفيزا	.494**	0.000
	20	حسابات في البنوك	.344**	0.000
	21	البريد المصري	.230*	0.016
	22	محافظ الهاتف (فودافون كاش/ موبينيل كاش	.291**	0.002

يتضح من الجدول أن المحور تضمن 5 عناصر احتوت على 22 عبارة وقد تبين أن جميع العبارات مرتبطة مع المحور، حيث جاءت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوي 0.05.

اختبار صدق عبارات المحور الثاني (دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة)

جدول (3)اختبار صدق عبارات المحور الثاني (دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية)

العناصر	رقم العبارة	العبارة	معاملا رتباط	الدالة	رقم العبارة	العناصر	العبارة	معامل ارتباط	الدالة
نوع التسهيلات التي قدمها لكي المجلس	1	تباعد المدد الزمنية للأقساط	.191*	0.046	28		منح مالية لا تسترد	.258**	0.006
	2	تسهيل الإجراءات	.224*	0.019	29		الفوائد العادية للبنوك	.266**	0.005
	3	شرح وتبسيط المعلومات	.395**	0.000	30		فوائد بسيطة	.248**	0.005
	4	حل المعوقات	.243*	0.010	31		نسبة محددة من أرباح المشروع	.347**	0.000
	5	شبكة علاقات مع الأخريات لتسهيل الاستثمار والتعامل المالي	.263**	0.006	32		ضعف المبلغ على مراحل	.589**	0.000
	6	المساعدة في اختيار البنك المناسب	.395**	0.000	33		حصة في إدارة المشروع	.589**	0.000
	7	توعية بالخدمات المالية	.209*	0.028	34	سبب تقديم المجلس للمشاريع	ينفذ سياسات الدولة	.524**	0.000
	8	تحفيز اجتماعي من خلال التعرف على تجارب ناجحة	.491**	0.000	35		بشكل مستقل عن الدولة	.337**	0.000
	9	دعم وتأهيل نفسي لخوض التجربة بلا خوف	.337**	0.000	36		بتمويل خارجى	.589**	0.000
طريقة معرفتك بمشاريع دعم المرأة مالياً	10	تجربة صديقة أو جارة	.316**	0.001	37		بشكل خدمي مجتمعي	.290**	0.002
	11	إعلان بالتلفزيون	.420**	0.000	38		لا أعلم	.537**	0.000
	12	مواقع التواصل الاجتماعي	.380**	0.000	39	طريقة تصرف المجلس إذا تعثر	اللجوء للتقاضي	.654**	0.000

التى يقدمها المجلس	13	حملات طرق الأبواب وقوافل فرع المجلس بمحافظتي	.269**	0.004	40		ارسال انذارات دورية	.340**	0.000
	14	عضوة بالمجلس القومي للمرأة	.486**	0.000	41		المساعدة لحل أسباب التعثر في السداد	.401**	0.000
الذى قدمه لكي المشروع بالمجلس القومى للمرأة	15	رأسمال جاري في الحساب	.421**	0.000	42		السماح بمهل إضافية للسداد	.461**	0.000
	16	استثمار وفرصة عمل	.371**	0.000	43		لازلت لا أعلم	.392**	0.000
	17	استقلال وذمة مالية	.491**	0.000	44	امكانية مساعدتك لزميله متعثرة بمشروعها	اتوسط لها لحل العثرات وفق طبيعة مشروعها	.477**	0.000
	18	احتكاك بالمجتمع	.368**	0.000	45		انقل لها خبرتي في مشروعي	.350**	0.000
	19	تسهيلات في تقديم الخدمة	.704**	0.000	46		اعرفها على أهل الخبرة	.327**	0.000
	20	تسهيلات في دفع الأقساط	.267**	0.005	47		انصحها تتواصل مع الميسرين بالمجلس	.537**	0.000
نوع الدعم المالي المقدم من المجلس	21	ضمان جودة الخدمة المقدمة على التطبيق	.310**	0.001	48		ليس لي علاقة بدعمها او مساعدتها	.350**	0.000
	22	فوائد بسيطة على القروض	.200**	0.036	49		أقدم لها النصح والمعلومات	.327**	0.000
	23	متابعة مستمرة لنجاح المشروع	.212**	0.026	50	امكانية مساعدتك لزميله تريد تكرار تجربتك	أساعدها في انجاز الاجراءات	.397**	0.000
	24	حساب بنكي	.209**	0.028	51		اعرفها المشاكل والمعوقات المحتملة	0.155357	0.105
	25	دراسة جدوى	.264**	0.005	52		لا انصحها بتكرار التجربة	.472**	0.000
مقابل الخدمات التي يوفرها المجلس	26	قروض مبسطة وسهلة	.270**	0.004	53		ادعمها وبشدة في كل والمراحل	.337**	0.000
	27	مشروع واستثمار	.373**	0.000	54		اضمنها في الإجراءات	.476**	0.000

يتضح من خلال الجدول أن المحور الثانى انقسم إلى 9 عناصر تضمنت 54 عبارة . و تبين أن جميع العبارات مرتبطة مع طبيعة المحور،فجاءت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوي 0.05

اختبار صدق عبارات المحور الثالث (التمكين الاقتصادي للمرأة)

جدول (4) اختبار صدق عبارات المحور الثالث (التمكين الاقتصادي للمرأة)

العناصر	رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة العناصر الإحصائية		رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
توفير ذمة مالية	1	فتح حساب مصرفي	.210*	0.028		20	شعوري بالتمكين الاجتماعي	.191*	0.046
	2	استخراج فيزا للسحب والايداع	.210*	0.028		21	شعوري بالتمكين الاقتصادي	.231*	0.015
	3	وجود تطبيق موبايل «ابليكيشن» لمتابعة حركة حسابي	.262**	0.006		22	توفير ذمة مالية	.191*	0.046
	4	استثمار الحساب في مشروع	.192*	0.045		23	التمتع باستقلال مالي	.296**	0.002
	5	إني أكون ضمن المنظومة المالية للدولة	.267**	0.005		24	تم توريطي في قروض وفوائد	.493**	0.000
	6	التحكم في حسابي البنكي التطبيقات الرقمية	.267**	0.005		25	انعكس بخسائر وديون	.518**	0.000
الشعور بالاستقلال المالى	7	وجود مصدر مالي ونشاط مستمر	.335**	0.000		26	حدث لي أزمة ومشكلة مالية أثرت على الأسرة	.523**	0.000
	8	الاستغناء عن الآخرين ماليًا	.523**	0.000		27	استهلاك ووقت ومجهود دون فائدة كبيرة	.564**	0.000
	9	عدم رقابة أحد على مالي	.267**	0.005		28	لم يؤثر بالزيادة أو النقصان المالي	.498**	0.000
	10	امتلاك مال وحساب بنكي	.218*	0.022	مفهوم التمكين الإقتصادى للمرأة	29	العمل بوظيفة حكومية	.237*	0.013
عدم الشعور بالاستقلال المالى	11	لازلت في البداية	.303**	0.001		30	العمل بالقطاع الخاص براتب ثابت	.489**	0.000
	12	المشروع صغير وغير مربح	.434**	0.000		31	اعتراف الدولة بمشروعي الخاص	.253**	0.008
	13	الدعم المقدم بسيط	.320**	0.001		32	ادراجي بالمنظومة المالية	.230*	0.016
	14	أحد أفراد العائلة له رقابة مالية علي المشروع	.355**	0.000	معوقات تمكينك	33	الخدمات المقدمة للمرأة ليس لها علاقة بالتمكين	.424**	0.000
	15	عندي مشاكل وتعثرت ماليًا	.462**	0.000		34	مدة المشروع والدعم سوف تنتهي وليس له تجديد	.375**	0.000
	16	ليس لدي شعور بالأمان	.601**	0.000		35	الحساب والاستثمار مستمر لكنه بسيط	.386**	0.000

	17	لا أرغب في متابعة مستحقاتي بمفردي	.277**	0.003		36	لدي ظروف تمنعني من المتابعة والاستمرار	.246**	0.010
	18	لا أعلم	.601**	0.000		37	ابحث عن وظيفة ولا اعترف بالمشاريع	.324**	0.001
الشمول ومستوى المعيشة	19	تحويل مستوى المعيشة للأفضل	.191*	0.046		38	ليس لدى معلومات كافية بالشمول	.535**	0.000

يتضح من خلال الجدول أن المحور الثالث تضمن 6 عناصر اشتملت هذه العناصر على 38 عبارة، وقد تبين أن جميع عبارات المحور الثالث مرتبطة مع طبيعة هذا المحور، حيث جاءت جميعهاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي 0.05.

اختبار صدق عبارات المحور الرابع(مستوى الوعى)

جدول (5)اختبار صدق عبارات المحور الرابع (قياس مستوى الوعي)

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	العبارة	معامل ارتباط	الدلالة الإحصائية
1	ادراج جميع المعاملات المالية في منظومة الدولة	.841**	0.000	18	الشمول المالي يستهدف السحب والايداع الرقمى	.529**	0.000
2	وضع أموالي تحت رقابة الدولة بإختياري	.522**	0.000	19	الشمول المالي يستهدف الاقتراض والاستثمار	.776**	0.000
3	مساعدة الدولة للبعض ثم اشتمالهم بالمنظومة المالية	.529**	0.000	20	الشمول المالي يتطلب حساب مصرفي	.841**	0.000
4	تقديم خدمات مالية بجودة عالية وتكلفة معقولة	.668**	0.000	21	الشمول يتطلب فيزا أو بطاقة ذكية	.841**	0.000
5	تقديم خدمات مالية لجميع الفئات	.578**	0.000	22	الشمول المالي يكون من خلال فروع البنوك القريبة	.605**	0.000
6	توفير فرص عمل واستثمار ومشاريع	.553**	0.000	23	الشمول المالي يتطلب تطبيق «ابليكيشن» رقمي بالموبايل	.841**	0.000
7	توجد قوانين وتشريعات تنظم الشمول المالي للمرأة	.545**	0.000	24	الشمول المالي يشمل توفير الخدمة والاستخدام والجودة	.606**	0.000
8	لدي علم بُسبل تنظم شمول المرأة في المجلس القومي للمرأة	.545**	0.000	25	الشمول المالي يشمل العرض والطلب فى التعامل المالي	.601**	0.000
9	الدولة تهتم بتنظيم تعامل البنوك مع المرأة ماليًا	.714**	0.000	26	الشمول المالي يشمل القطاع الرسمي وغير الرسمي	.488**	0.000
10	موظفو البنوك يحسنوا التعامل مع المرأة	.583**	0.000	27	يشمل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	.760**	0.000
11	يهتم البنك المركزى بحقوق المرأة في الشمول المالي	.714**	0.000	28	يشمل جميع الفئات بجودة وتكلفة تمكنهم من إدارة أموالهم	.553**	0.000
12	توجد بروتوكولات بين البنك والمجلس فى الشمول المالي	.568**	0.000	29	يعتمد الشمول المالي على القطاع المالي	.668**	0.000
13	على علم باستراتيجية الشمول المالي	.582**	0.000	30	يتطلب الشمول المالي زيادة الثقافة المالية	.576**	0.000

14	الشمول المالي له علاقه بالتعامل الإلكتروني	.841**	0.000	31	الشمول المالي يساعد في توسيع الخدمات المالية الرقمية	.612**	0.000
15	الشمول المالي يصل إلى المناطق الريفية	.841**	0.000	32	الشمول المالي يساعده النساء في تحقيق المساواة	.638**	0.000
16	الشمول المالي يساعد على تمكين المرأة اقتصاديًا	.577**	0.000	33	المجلس يساعد في انتشار الشمول المالي بين النساء	.841**	0.000
17	الشمول المالي يشمل الادخار والتمويل والتحويل	.565**	0.000				

يتضح من خلال الجدول أن جميع عبارات المحور الرابع مرتبطة مع المحور، حيث جاءت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوي 0.05.

3)خصائص عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على حساب التكرارات والنسب المئوية للبيانات الديموجرافية (النوع، السن، ...إلخ)، بينما اعتمدت على المتوسطات والانحرافات المعيارية لتوصيف عبارات محاور الدراسة.

جدول (6)توزيع عينة الدراسة طبقاً البيانات الديموغرافية **ن=110**

المتغيرات	المجموعة	التكرارات	%
السن	أقل من 20 سنة	4	4%
	من 20-30 سنة	22	20%
	من 31-40 سنة	57	52%
	أكثر من 40 سنة	27	25%
محل الإقامة	حضر	23	21%
	ريف/ قري	87	79%
الحالة الاجتماعية	عزباء	8	7%
	متزوجة	68	62%
	مطلقة	22	20%
	ارملة	12	11%
الإعالة	تعول	35	32%
	لا تعول	75	68%
عدد الأبناء	لا يوجد	11	10%
	1-2 طفل	53	48%
	3 فأكثر	46	42%
نوع التعليم	أقل من المتوسط	22	20%
	متوسط	59	54%
	جامعي	29	26%
طبيعة السكن	تمليك	101	92%
	ايجار	9	8%
دخل الأسرة	1000-5000 جنيه	34	31%
	من 5000-10000 جنيه	67	61%
	أكثر من 10000	9	8%
اسم المشروع	تجارة وبيع الملابس	26	24%
	تجارة وتربية طيور وحيوانات	22	20%
	محل بقالة	14	13%

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر 2024م

	محل ادوات تجميل	8	7%
	سوبر ماركت	7	6%
	مخبز	6	5%
	أخري	27	25%
الإجمالي		110	100%

من الجدول السابق يتضح أن 52% من أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية من 31_40 سنة، بينما 25% من أفراد عينة الدراسة أكثر من 40 سنة، 20% من أفراد عينة الدراسة في الفئة العمرية من 20_30 سنة،بينما 25% فى الفئة العمرية أكثر من 40 سنة و04% أقل من 20 سنة. و نجد أنه نحو 79% من أفراد عينة الدراسة من أهل الريف والقرى، ونحو 21% من أفراد عينة الدراسة يسكنون الحضر، وبالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية نجد أنه نحو 62% من أفراد عينة الدراسة من المتزوجات، ونحو 20% مطلقات، ونحو 11% منهن أرامل، بينما نجد أنه نحو 68% منهن لا تعول، ونحو 32% منهن تعول، وبالنسبة لعدد الأبناء نجد أنه نحو 48% من أفراد عينة الدراسة لديهن 1_2 طفل، ونحو 42% لديهن 3 فأكثر و10% ليس لديهن أطفال ، وبالنسبة لنوع التعليم فنجد أنه نحو 54% من أفراد عينة الدراسة حصلن على مستوى تعليمي متوسط، ونحو 26% من أفراد عينة الدراسة في مستوى جامعي بينما 20% أقل من متوسط. وبالنسبة لطبيعة السكن فنجد أنه نحو 92% منهن يعشن في تمليك بينما 08% يعيشن فى إيجار. ونحو 61% من عينة الدراسة لديهن دخل من 5000_10000 جنيه، ونحو 31% من أفراد عينة الدراسة في فئة الدخل 1000_5000 جنيه بينما 08% لديهن دخل أكثر من 10000، وبالنسبة لإسم المشروع فنجد أنه نحو 24% من عينة الدراسة يعملن في تجارة وبيع الملابس، ونحو 20% في تجارة وتربية طيور وحيوانات ، ونحو 13% في مشاريع خضراء ذكية مثل "مشروع جمع القمامة" أو "اعادة التدوير" بينما جاءت اقليه بمخبز أو محل أدوات تجميل ، ونعرض الرسوم البيانية لتوضيح خصائص العينة بشكل أعمق كما يلى:

الشكل (1) خصائص عينة الدراسة

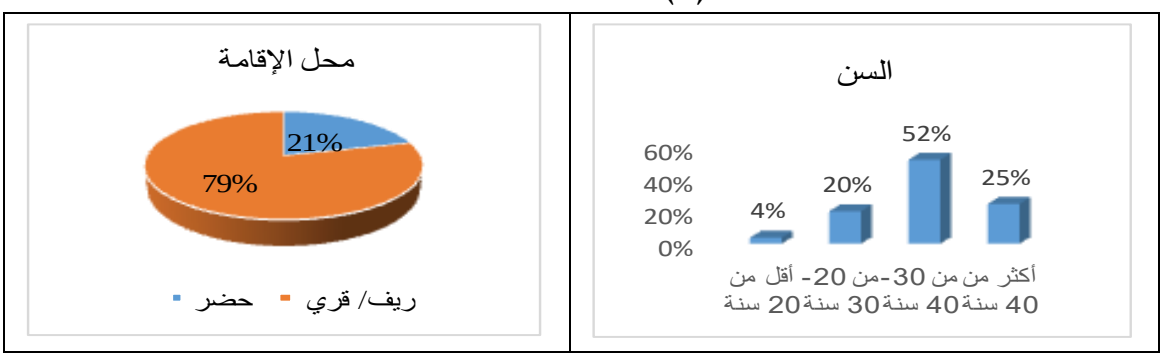

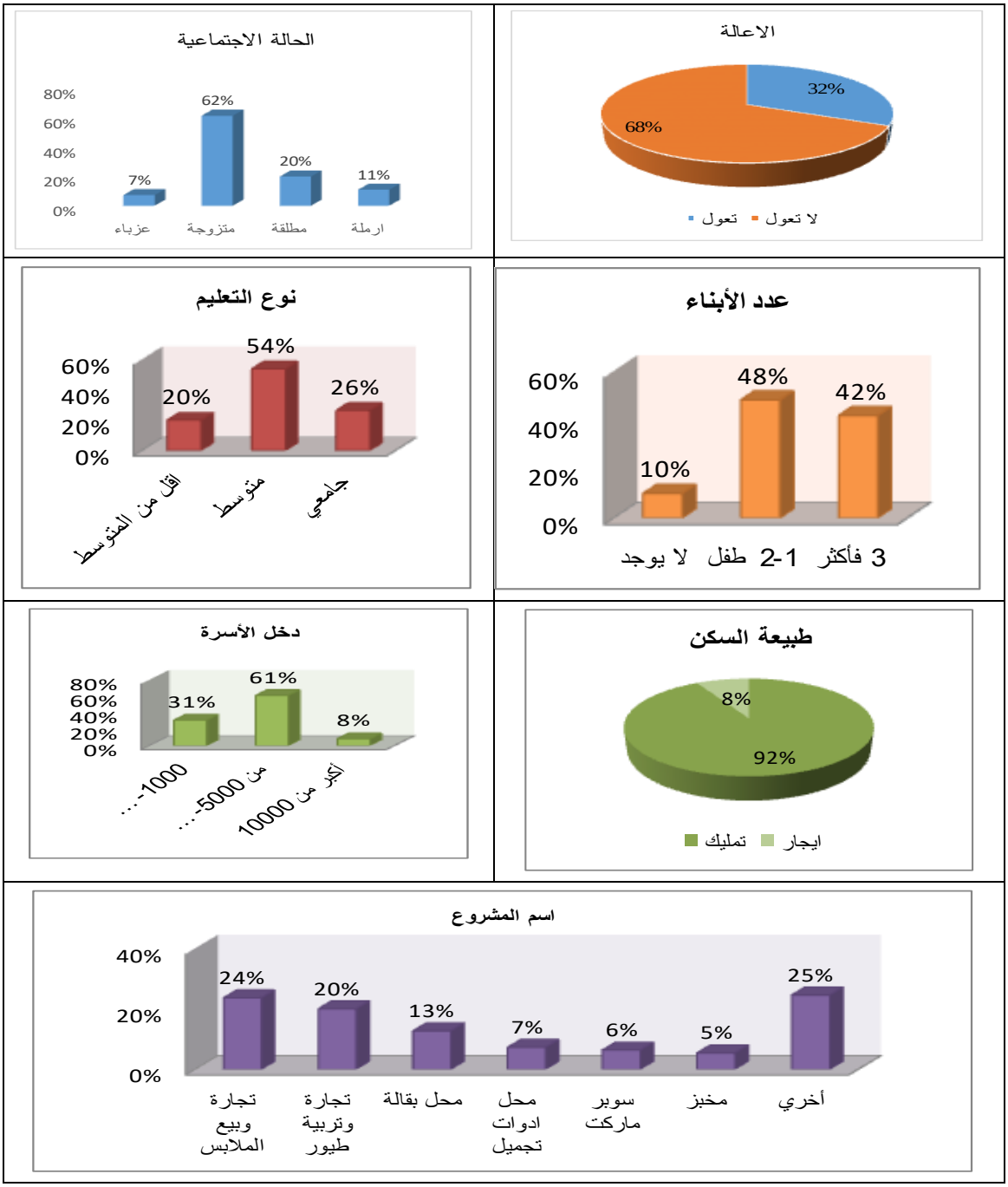

خامساً: الإطار التحليلي (الأساليب الإحصائية ومناقشة الفروض والنتائج)

1-الأساليب الإحصائية:

يتناول هذا الجزء الأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة على تساؤلات الدراسة. حيث استخدمت الباحثة معامل ألفا كورنباخ لقياس ثبات محاور الأداة ، بينما اعتمدت على معامل الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ لقياس صدق الاتساق الداخلي للمحاور. وأيضاً استخدمت التكرارات والنسب المئوية للتوصيف الإحصائي للبيانات الديموجرافية، بينما اعتمدت على المتوسطات

والانحراف المعيارى لتوفيق عبارات الدراسة. والانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر محاور الدراسة على مستوى الوعي بالشمول المالي وكذلك مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، واختبار ANOVA ، وتحليل التباين الأحادي. وقد تم إجراء التحليل الإحصائي على البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 26.

2– توصيف محاور الدراسة

جدول (11)التوصيف الإحصائي لمحاور أداة الدراسة

المحور	لا	نعم	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
عبارات لقياس مدى إتاحة الحقوق المالية	28%	60%	1.71	0.13	85%	نعم
عبارات لقياس دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة	39%	61%	1.61	0.06	61%	نعم
عبارات لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة	40%	60%	1.60	0.06	60%	نعم
مقياس مستوى الوعي	4%	96%	1.96	0.11	96%	نعم
الاستبيان ككل	28%	69%	1.72	0.09	76%	نعم

من الجدول السابق يتضح أن استبيان الشمول المالي قد حصل على متوسط 1.72 باتجاه عام " نعم"، الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط وذلك بنسبة موافقة بلغت نحو 86%، كما يتضح أن محور مدى اتاحة الحقوق المالية قد حصل على متوسط 1.71 باتجاه عام " نعم"، حيث أن الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على عبارات المحور وذلك بنسبة موافقة نحو 85%، كما يتضح أن محور دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة قد حصل على متوسط 1.61 باتجاه عام " نعم"، حيث أن الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على عبارات المحور وذلك بنسبة موافقة نحو 80%، كما يتضح أن محور التمكين الاقتصادي للمرأة قد حصل على متوسط 1.60 باتجاه عام " نعم"، حيث أن الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على عبارات المحور وذلك بنسبة موافقة نحو 80%، كما يتضح أن محور مستوى وعى المرأة قد حصل على متوسط 1.96 باتجاه عام " نعم"، حيث الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على عبارات المحور وذلك بنسبة موافقة نحو 98%. ويمكننا تفسير ارتفاع النسب والاتجاه العام نحو "نعم" بأن عينة الدراسة من المستفيدات فعلياً من مشاريع الادخار والإقراض التى أجراها المجلس القومي للمرأة فيما يخص الشمول المالى ، مما انعكس على ارتفاع ثقافتهم المالية وزيادة مستوى استفادتهم من اتاحة الحقوق والخدمات التى يقدمها المجلس للمرأة حول الشمول المالى .

شكل (2) التوصيف الإحصائي لـ محاور أداة الدراسة

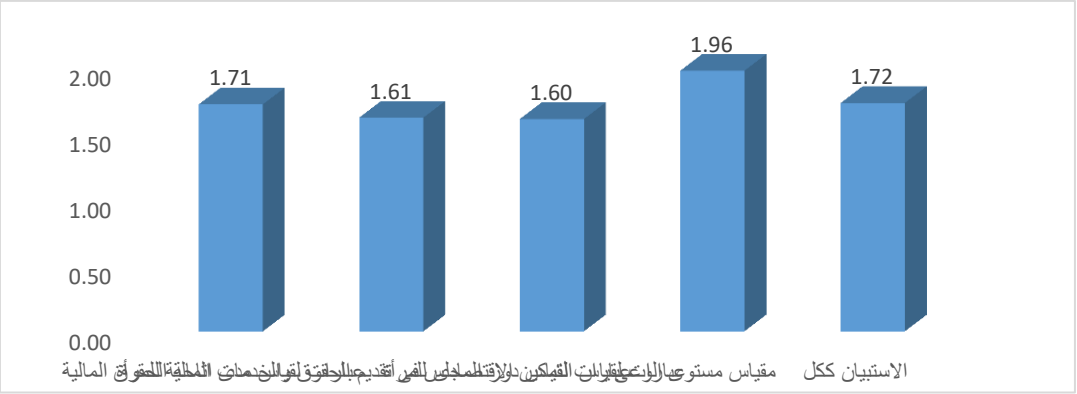

3-مناقشة فروض الدراسة :

أولاً: فروض تتعلق بالهدف الأول: انعكاس اتاحة الحقوق والخدمات المالية على تمكين المرأة

الفرضية الأولي : توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اتاحة الحقوق المالية للمرأة وبين دور المجلس في تقديمها.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اتاحة الحقوق المالية للمرأة والتمكين الاقتصادي لها.

للإجابة على الفرضية الأولى والثانية نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض كما يلي:

جدول (12) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		إتاحة الحقوق المالية	دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة	التمكين الاقتصادي للمرأة
إتاحة الحقوق المالية	معامل ارتباط بيرسون	1	.401**	.857**
	الدلالة الإحصائية		0.000	0.000

يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومن خلالها نتعرف على العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض، حيث جاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين اتاحة الحقوق المالية و دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.401 وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05، وجاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين اتاحة الحقوق المالية و التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.857 وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05. وسوف نعرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر محاور الدراسة على مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة كما يلي:

جدول (13)الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر محاور الدراسة على اتاحة الحقوق المالية للمرأة

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر 2024م

النموذج	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية	F	Sig.
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Beta				
الجزء الثابت	-1.400	0.206		-6.793	0.000	157.208	.000b
التمكين الاقتصادي للمرأة	1.684	0.107	0.817	15.703	0.000		
دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية	0.257	0.118	0.113	2.178	0.032		

يوضح لنا جدول (13) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر محاور الدراسة على مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة، والتي يتضح منها ما يلي:

- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لدور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة على مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة حيث قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.032، ونجد أن قيمة معامل الانحدار تساوي 0.257، أي أنه كلما زاد دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة بدرجة واحدة سوف يزداد مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة بمقدار 0.257 وحدة،
- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين للتمكين الاقتصادي للمرأة وبين مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة حيث قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.000، ونجد أن قيمة معامل الانحدار تساوي 1.684، أي أنه يزداد التمكين الاقتصادي للمرأة بدرجة واحدة كلما ازداد مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة بمقدار 1.684 وحدة.

الفرضية الثالثة: توجد فروق دالة احصائيا بين متوسطي درجات مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى الى المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة.(السن – محل الإقامة –الحالة الاجتماعية – الإعالة – التعليم – السكن– الدخل)

جدول (14)نتائج اختبارات الفروض للفروق بين متوسطي درجات مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى الى المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة. **ن =110**

المتغير	المجموعة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ANOVA	مستوى معنوية ت P value))	الاختبار
السن	أقل من 20 سنة	4	1.83	0.13	2.611	0.055	تحليل التباين الأحادي
	من 20-30 سنة	22	1.66	0.16			
	من 30-40 سنة	57	1.70	0.12			
	أكثر من 40 سنة	27	1.74	0.12			
محل الإقامة	حضر	23	1.70	0.13	-0.422	0.674	اختبار ت لعينتين مستقلتين
	ريف/ قري	87	1.71	0.13			
الحالة الاجتماعية	عزباء	8	1.76	0.19	1.496	0.220	تحليل التباين الأحادي
	متزوجة	68	1.70	0.12			
	مطلقة	22	1.73	0.10			

	ارملة	12	1.65	0.19			
الإعالة	تعول	35	1.73	0.15	1.030	0.305	اختبار ت لعينتين مستقلتين
	لا تعول	75	1.70	0.13			
نوع التعليم	اقل من المتوسط	22	1.66	0.16	1.611	0.204	تحليل التباين الأحادي
	متوسط	59	1.72	0.12			
	جامعي	29	1.72	0.14			
طبيعة السكن	تمليك	101	1.71	0.13	1.139	0.257	اختبار ت لعينتين مستقلتين
	ايجار	9	1.66	0.17			
دخل الأسرة	1000 -5000	34	1.68	0.13	3.159	0.046	تحليل التباين الأحادي
	5000-10000	67	1.73	0.12			
	أكبر من 10000	9	1.63	0.17			

الفرض الصفري: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجات مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية

الفرض البديل: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مدى اتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى الى المتغيرات الديموغرافية

يتضح من الجدول ما يلي :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى الى السن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.055) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى محل الإقامة ، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.674) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى الحالة الاجتماعية، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.220) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى الإعالة، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.305) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى نوع التعليم، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.204) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى طبيعة السكن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.257) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات مدى إتاحة الحقوق المالية للمرأة تُعزى إلى دخل الأسرة، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.046) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، وذلك لصالح فئة الدخل من 5000ـ10000 جنيه. **ويمكننا تفسير ذلك فى ضوء** إتاحة المجلس حقوق وخدمات الشمول المالى لجميع الفئات العمرية واشتمال الريف والحضر والمناطق النائية ، كمثل لا يفرق بين الحالات الاجتماعية متزوجة أو أرملة أو عازبة ولا يفرق بين طبيعة السكن تمليك أو ايجار ، وهذا ما تضمنته استراتيجية الشمول المالى من خلال تضمين جميع فئات وشرائح المجتمع فى النظام المالى . بينما تؤكد الدراسة وجود فروق تعزى الى مستويات الدخل ويمكن تفسير ذلك بأن مستوى الدخل قد يكون عائق أمام إقبال المرأة على الاشتراك فى هذه المشروعات والاستفادة مما تقدمه من حقوق وخدمات تنعكس على ارتفاع مستوى المعيشة والاستثمار ومن ثَم تساهم فى تمكينها اقتصادياً.

ثانياً: فروض تتعلق بالهدف الثانى: انعكاس مستوى الوعى بالشمول المالى على تمكين المرأة

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الوعى بالشمول المالي و الاستفادة من إتاحة الحقوق والخدمات المالية للمرأة.

للإجابة على الفرضية الرابعة نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض كما يلي:

جدول (15) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		مقياس مستوى الوعى	عبارات لقياس مدى اتاحة الحقوق المالية
مقياس مستوى الوعي	معامل ارتباط بيرسون	1	.660**
	الدلالة الإحصائية		0.000

يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومن خلالها نتعرف على العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض، حيث جاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين مستوى الوعي ومدى إتاحة الحقوق المالية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.660 وذلك عند مستوي دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05.

الفرضية الخامسة :توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين دور المجلس القومي للمرأة في تقديم الخدمات المالية للمرأة وبين وعي المرأة بحقوقها.للإجابة على الفرضية الخامسة نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها:

جدول (16) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		مقياس مستوى الوعي	عبارات لقياس دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة
مقياس مستوى الوعي	معامل ارتباط بيرسون	1	.217*
	الدلالة الإحصائية		0.023

يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومن خلالها نتعرف على العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض، حيث جاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين مستوى الوعي ودور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.217 وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05.

ويمكن تفسير نتائج الفرضيات(الرابعة والخامسة) بأن النساء اللاتي خضن تجارب الاشتمال المالي بإنضمامهن إلى مشاريع الادخار والإقراض التي يتيح فيها المجلس القومى حقوق و خدمات الشمول المالى للنساء، أصبحن أكثر وعياً و أعمق فهماً لطبيعة نظام الشمول المالى. أى أن اتاحة حقوق وخدمات الشمول المالى انعكست على مستوى وعيهن المالى ايجاباً.وأن المجلس القومى لعب دوراً جوهرياً فى اتاحة حقوق وخدمات الشمول المالى للنساء، فانعكس ذلك بوضوح على مستوى وعى عينة الدراسة بالشمول المالي ·

الفرضية السادسة: توجد علاقة ارتباطية دالة احصائياً بين الوعى بالشمول المالي وبين التمكين الاقتصادي للمرأة.

للإجابة على الفرضية السادسة نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض كما يلي:

جدول (17) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		مقياس مستوى الوعي	عبارات لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة
مقياس مستوى الوعي	معامل ارتباط بيرسون	1	.465**
	الدلالة الإحصائية		0.000

يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومن خلالها نتعرف على العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض، حيث جاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين

مستوى الوعي والتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.465 وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05.

وسوف نناقش الفرضيات الثلاثة (الرابعة والخامسة والسادسة) مجتمعة كما يلي:

للإجابة على الفرضية الأولى والثانية والثالثة نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض كما يلي:

جدول (18)مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		مقياس مستوى الوعي	مدى إتاحة الحقوق المالية	دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة	التمكين الاقتصادي للمرأة
مقياس مستوى الوعي	معامل ارتباط بيرسون	1	.660**	.217*	.465**
	الدلالة الإحصائية		0.000	0.023	0.000

يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومن خلالها نتعرف على العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض، حيث جاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين مستوى الوعي ومدى إتاحة الحقوق المالية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.660 وذلك عند مستوي دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05، وجاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين مستوى الوعي ودور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.217 وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05، وجاءت النتائج لتدل على وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين مستوى الوعي والتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.465 وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.000 أي أقل من 0.05.

وسوف نعرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر محاور الدراسة على مستوى وعي المرأة بالشمول المالي كما يلي:

جدول (19)الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المحاور على مستوى الوعي بالشمول المالي

النموذج	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	Beta				
الجزء الثابت	1.181	0.316		3.741	0.000	2.106	.001a
مدى إتاحة الحقوق المالية	0.455	0.089	0.553	0.511	0.010		
دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة	0.346	0.022	0.382	1.521	0.013		
التمكين الاقتصادي للمرأة	0.191	0.018	0.171	1.014	0.030		

يوضح لنا جدول (19) نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر محاور الدراسة على مستوى وعي المرأة بالشمول المالي، والتي يتضح منها ما يلي:

يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية مدى إتاحة الحقوق المالية على مستوى وعي المرأة بالشمول المالي حيث قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.010، ونجد أن قيمة معامل الانحدار تساوي 0.455، أي انه كلما زادت مدى اتاحة الحقوق المالية بدرجة واحدة سوف يزداد مستوى وعي المرأة بالشمول المالي بمقدار 0.455 وحدة.

و يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لدور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة على مستوى وعي المرأة بالشمول المالي حيث قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.013، ونجد أن قيمة معامل الانحدار تساوي 0.346، أي انه كلما زاد دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة بدرجة واحدة سوف يزداد مستوى وعي المرأة بالشمول المالي بمقدار 0.346 وحدة، يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى وعي المرأة بالشمول المالي حيث قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.030، ونجد أن قيمة معامل الانحدار تساوي 0.191، أي أنه كلما زاد دور المجلس في تقديم الحقوق والخدمات المالية للمرأة بدرجة واحدة سوف يزداد مستوى وعي المرأة بالشمول المالي بمقدار 0.191 وحدة.

ويمكن تفسير ذلك بالتالى :

- ينعكس دور المجلس زيادة مستوى الاتاحة بالحقوق والخدمات المالية نظراً لما يقدمه و يتيحه من حقوق وخدمات الشمول المالى
- ينعكس ارتفاع مستوى اتاحة حقوق و خدمات الشمول المالى على التمكين الاقتصادي للمرأة، لإتاحة فرص الاستثمار فى المشاريع والاحتكاك الاقتصادى مع البنوك والمؤسسات والقطاعات المتعددة.
- إن (دور المجلس – وإتاحة الحقوق والخدمات – والتمكين الاقتصادى)جميعهم ينعكس على مستوى وعي المرأة بالشمول المالي لاحتكاكها بتجارب حياتية تمنحها معارف جديدة. مما يؤكد أن محاور الاستبيان على علاقات وتأثيرات فى بعضها البعض وجميعها يقيس حقوق وخدمات الشمول المالى وانعكاسها على التمكين الاقتصادى للمرأة.

الفرضية السابعة: توجد فروق دالة احصائيا بين متوسطي درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى الى الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة .

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– ديسمبر 2024م

جدول (20)نتائج اختبارات الفروض العلمية للفروق بين متوسطي درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى الى المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة. ن=110

المتغير	المجموعة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ANOVA	مستوى معنوية ت (P value)	الاختبار
السن	أقل من 20 سنة	4	1.99	0.02	0.845	0.472	تحليل التباين الأحادي
	من 20-30 سنة	22	1.93	0.21			
	من 30-40 سنة	57	1.96	0.07			
	أكثر من 40 سنة	27	1.98	0.04			
محل الإقامة	حضر	23	1.96	0.06	-0.122	0.903	اختبار ت لعينتين مستقلتين
	ريف/ قري	87	1.96	0.12			
الحالة الاجتماعية	عزباء	8	2.00	0.00	0.754	0.522	تحليل التباين الأحادي
	متزوجة	68	1.96	0.13			
	مطلقة	22	1.98	0.04			
	ارملة	12	1.94	0.12			
الإعالة	تعول	35	1.97	0.08	0.243	0.809	اختبار ت لعينتين مستقلتين
	لا تعول	75	1.96	0.12			
عدد الأبناء	لا يوجد	11	2.00	0.00	1.140	0.324	تحليل التباين الأحادي
	1-2طفل	53	1.95	0.15			
	3 فأكثر	46	1.97	0.06			
نوع التعليم	أقل من المتوسط	22	1.96	0.08	0.676	0.511	تحليل التباين الأحادي
	متوسط	59	1.95	0.14			
	جامعي	29	1.98	0.04			
طبيعة السكن	تمليك	101	1.96	0.11	0.284	0.777	اختبار ت لعينتين مستقلتين
	ايجار	9	1.95	0.09			
دخل الأسرة	1000-5000جنيه	34	1.92	0.18	3.908	0.023	تحليل التباين الأحادي
	من 5000-10000	67	1.98	0.05			
	أكبر من 10000	9	2.00	0.01			

الفرض الصفري: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية

الفرض البديل: توجد فروق ذات دلالة احصائية في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى الى المتغيرات الديموغرافية

يتضح من الجدول ما يلي :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى السن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.472) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى محل الإقامة ، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.903) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى الحالة الاجتماعية، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.533) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى الإعالة، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.809) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى عدد الأبناء، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.324) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى نوع التعليم، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.511) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى إلى طبيعة السكن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.777) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي لا نرفض الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، في درجات الوعى بالشمول المالي لدى المرأة تُعزى الى دخل الأسرة، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.023) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، وذلك لصالح فئة الدخل أكبر من 10000.

ويفسر عدم وجود فروق فى مستوى الوعى تعزى إلى السن أو محل الاقامة("حضر، ريف /قرى، عزبة نائية) أو الحالة الاجتماعية أو مستوى الإعالة أو عدد الأبناء أو نوع التعليم أو طبيعة السكن ويفسر بأن جميع أفراد العينة خضعن لبرامج الإقراض والادخار وخضنا تجارب متشابهة وتدريبات فيها نفس القدر من المعلومات حول الشمول المالى مما انعكس على مستوى وعيهن بالشمول المالي ، من خلال التجربة التي عايشتها والاستثمارات والمحافظ الإلكترونية التى

أنشأها والحسابات الرقمية التي أدرانها ، وهذا انعكس على رفع مستوى الوعى المالى لديهن بدون فروق لخوضهن نفس المشاريع والتدريبات.

4) مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تتفق الدراسة مع نتائج دراسة **(Koomson & Hadley,2020)** حول أن الشمول المالي يقلل من الفقر والتعرض للفقر في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية. لأن خدمات الشمول المالى تنال الريف والحضر بنفس الاهتمام ، فربما ساعد ذلك على تنمية الريف والأماكن النائية بشكل يُحسن من مستوى المعيشة لديهم . ويتم تشجيع الحكومات على تصميم أو تعزيز السياسات التي توفر بيئة تمكينية للقطاع الخاص للابتكار وتوسيع الخدمات المالية إلى أماكن أبعد لتحسين مستوى المعيشة وأيضاً تتفق مع نتائج دراسة**(Nsiah ,2021)** حول أن الأسر التي يمكنها الوصول إلى الائتمانات ستزيد من مستويات إنتاجها وأرباحها، مما يمكنها من الادخار أو الاستثمار من أجل تحسين مستوى معيشتها.

بينما أظهرت الدراسة وجود فروق تعزى إلى الدخل وهذا يفسر بأن النساء الأقل دخلاً ربما اكتفيت بمراحل بدائية فى الشمول المالى ومشروعات صغيرة أو متناهية الصغر من قبيل تربية الدواجن والحيوانات. فـ لم يكتسبن نفس القدر من المعلومات التي اكتسبها أصحاب الدخل المرتفع من خوضهمن استثمارات وتجارب متقدمة من مشاريعهن المتوسطة و اشتمالهن مالياً على صعيد وفر لهم احتكاكات وعلاقات أعمق .كأصحاب المشروعات الخضراء الذكية من قبيل تدوير النفايات وجمع القمامة بشكل ذكى. لذلك تتفق النتائج هنا مع دراسة **(Kulkarni & Ghosh,2021)** فى ضرورة اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين في الشمول المالي فلازالت تواجه النساء عوائق تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها كوجود فجوة بين الجنسين في الموارد والدخل ، فـ المعوق الأكبر هو الدخل.

إلا أن جميع تجارب النساء المستفيدات من مشاريع المجلس القومى للمرأة فى الشمول المالى ، انعكست على الاستقرار المالى وإنشاء ذمم مالية ومن ثم على تمكين المرأة ومن ثم على انخفاض الفجوة الجندرية ومن ثم انعكس على النمو والتنمية الشاملة وهذا يتفق مع دراسة **(الخواجة،2020م)** التى أثبتت وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي مثل إتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي. لذلك تتفق الدراسة الراهنة أيضاً مع نتائج دراسة **(رضوان، 2022م)** فى أن التحسين المستمر لترتيب المؤشرات الدولية يعكس الإجراءات المتسقة والمتتالية التي تتخذها الحكومة لدعم قضايا تمكين المرأة في إطار الإستراتيجية الوطنية 2030 وتحقيق تمكين المرأة وأن التمكين الاقتصادى لها

عامل اساسى فى تسريع أهداف التنمية المستدامة بينما اختلفت الدراسة الراهنة مع نتائج دراسة(**سعدونى،2021م**) حول أن كافة الدول العربية تتسم بعدم التكافؤ بين الجنسين في الحصول على فرص متكافئة من التمويل ، ومحدودية الاهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالى الإلكترونى.فقد أكدت الدراسة الراهنة وجود فرص متكافئة واهتمام ملحوظ من قطاعات ومؤسسات الدولة المصرية بالمرأة سيما في القطاع المالى والاقتصادى ، وهو ما اتفق مع تراجع مؤشر الفجوة النوعية فى مصر نسبياً **بتطور نسب النساء المشمولات ماليًا** [116] من 2016 بمعدل نمو 19.1%- إلى 2022 بمعدل نمو 54.2% .كما يتضح من الجدول (أ) وحصول مصر على الترتيب 134 عالمياً وال8 عربياً فى مؤشر الفجوة بين الجنسين وفق تقرير [117] 2023 كما يتضح من الجدول (ب) ، وهذا يشير إلى أن الدولة المصرية قطعت شوطاً عظيماً تجاة تقليل الفجوة النوعية فى الشمول المالى .ولذلك تختلف النتائج مع دراسة(**عيسوى،2021م**) حول أن النساء تعاني من الحرمان من الخدمات المالية والمصرفية لعدة أسباب منها البيئة المحيطة الداعمة المتمثلة في الثقافة والبنية التحتية من جهة وهي عوامل مؤثرة على النساء، وعدم إلمام النساء بديناميكية السوق والقدرة على التأثير فيه وعدم امتلاكهن لقدرات الحوكمة الاقتصادية. بالإضافة إلي الجهل المالي، و صعوبة الوصول للمناطق الريفية، ففضلاً عن نتائج الدراسة الميدانية فإن التقرير العالمي the **Global Findex Database** حول امتلاك حساب مالي حسب النوع يشير إلى نقلة نوعية مشهودة من عام 2011 إلى 2021[118] حول امتلاك النساء لحسابات مالية. كما يشير تقرير الاستقرار المالي 2022 إلى تغيرات فى معدل النمو للنساء المشمولات بالجداول التالية :

شكل (*)امتلاك حساب مالي حسب النوع 2021

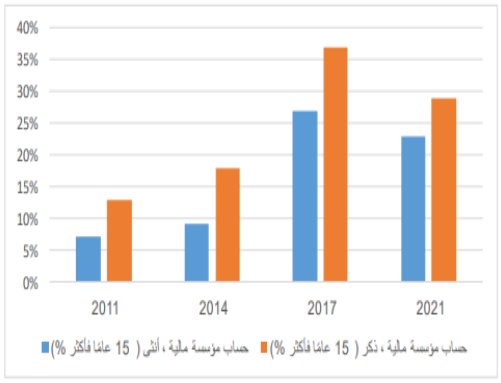

شكل(**) معدل النمو لعدد الإناث المشمولين2022 [119]

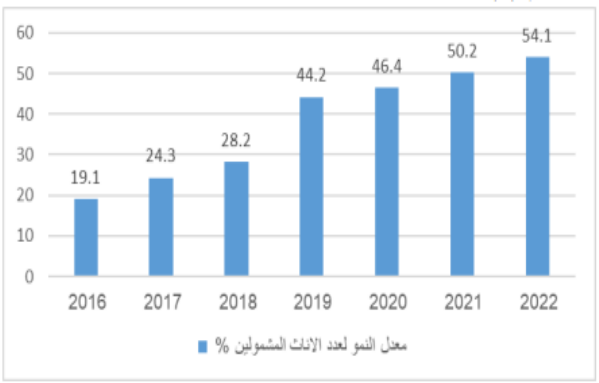

وتتفق نتائج الدراسة الراهنة مع دراسة **(Siddiq & Imtiaz,2022)** فى امكانية زيادة الثقافة المالية من خلال الدورات التدريبية وتدخلات مؤسسات وقطاعات الدولة التي تنمى الثقافة المالية تجاه تحقيق شمول مالي أفضل. ، فإن الحقوق والخدمات المالية المقدمة تكون أكثر فعالية

في نجاح مبادرات الشمول المالي التى تقدمها المؤسسات.كما تتفق مع نتائج دراسة (Adera & Abdisa,2023) حول أن الشمول المالي له تأثير إيجابي وهام على التمكين الاقتصادي للمرأة، و أن امتلاك هاتف محمول، ومحفظة رقمية ومشروع ودخل وحساب مصرفى وغيرها من خدمات الشمول المالي إنما تعكس مؤشرات للشمول المالي حول حقوق المرأة وتمكينها اقتصادياً.

5) حقوق وخدمات الشمول المالى وفق مؤشرات التمكين الاقتصادى للمرأة

يمكننا قراءة مؤشرات التمكين الاقتصادى وربطها بقراءة الواقع وما فيه من دلالات وممارسات حياتية يعكسها نظام الشمول المالى على المرأة ومدى تمكينها اقتصادياً من خلال الجدول التالى :

الجدول (///*) مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة والتحقق من دلالتها بالواقع [120]

المؤشرات	التطبيق(الدلائل و الممارسات (
زيادة نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة والمشروعات	يوفر نظام الشمول المالى خدمات وحقوق مالية وخلق فرص عمل للمرأة تزيد من نسب مشاركتها اقتصادياً من خلال مشاريع صغيرة – ومتوسطة - ومتناهية الصغر
زيادة مهارات ومعارف المرأة التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل.	الهدف من مشروعات المجلس القومى حول الشمول المالى هو رفع الوعى والمعرفة من خلال العديد من البرامج التدريبية واكتساب مهارات للتعامل مع سوق العمل وخوض تجارب العمل الحر والمشاريع المستقلة
– زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وادارة المشروعات	يستهدف الشمول المالى النساء "أصحاب المشروعات" و اثقالهن بالعديد من المهارات والتدريبات و ربطهن بمنظومة الشمول المالى حتى ترفع من قدرات و نسب مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة مشاريعهن
– المساواة في الأجور	يستهدف الشمول المالى توفير برامج الادخار والإقراض من خلال بعض قطاعات الدولة كالمجلس القومي للمرأة، لرفع فرص المساواة في الموارد وتحسين الدخول النوعية، وهذا يعطى فرصاً جديدة لعمل الكثير من النساء ، وينعكس على المساواة المستقبلية فى الأجور الجندرية.
قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها	يساعد الشمول المالى على توفير ذمة مالية واستقلال مالي للمرأة صاحبة المشروعات المتوسطة أو الصغيرة أو متناهية الصغر.

التغير في معدلات البطالة بين النساء والرجال.	يستهدف الشمول المالى التغير الايجابى المدروس فى ضوء خطط تنموية كالخطة الوطنية للشمول المالى، والتى بدورها تستهدف خفض معدلات البطالة وفتح آفاق العمل الحر والمشاريع المستقلة من خلال تقديم إتاحات وخدمات وحقوق الشمول المالى التى تساعد على تذويب الفجوة الجندرية وتقليل معدلات البطالة.
زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية	يخلق نظام الشمول المالى مسارات شرعية وقنوات رسمية من خلال تشبيك العلاقات بين الجهات لتقديم الخدمات والحقوق المالية والتسهيلات الائتمانية بهدف زيادة فرص المرأة نحو التمكين الاقتصادى.

يتبين من الجدول أن مؤشرات التمكين الاقتصادى تحققت لدى العينة بتبني مشروعات اقتصادية تكتسب المرأة من خلالها المعارف والمهارات، و تحقق التعاون بينها وبين قطاعات الدولة المتعددة من خلال تنوعها فى المشاريع سواء زراعى أو حيوانى أو مشروعات تجارية متعددة الأغراض، مما ينعكس على تمكين المرأة وفتح مسارات نحو المساواة وتكافؤ الفرص وسد الفجوة الجندرية فى المجال الاقتصادى وتقريب الفوارق فى الموارد والدخول بإدارة المرأة وتنظيمها للمشروعات الجديدة، وهذا بدوره ينعكس على عجلة الإنتاج ورفع معدلات النمو بل وتحقيق فائض للدولة تستخدمه فى إنشاء مشاريع تنموية جديدة، وخلق فرص عمل تزيد من تمكين المرأة بشكل مستدام·

6) تفسير النتائج في ضوء مفاهيم وقضايا نظرية التسريع الاجتماعى

الفرضية الأولى : البعد الزمنى من الأبعاد المادية الأربعة للمجتمع.، فلا يوجد وقت اجتماعى مستقل عن البنية الاجتماعية، فتغير البنية يرتبط ارتباط وثيق بتغيير الأنماط الزمنية (التسارع) فى ضوء التحول نحو مصر الرقمية وصبغة البنية الاجتماعية بالطابع الرقمى، استطاعت مصر أن تحقق طفرة فى تغيير الأنماط الزمنية من خلال رقمنة النظام المالى واستحداث منظومة الشمول ، بهدف تسريع الفعل الاجتماعى وتوافقه مع تسارع الأنماط الزمنية فى العالم الرقمى بشكل ينعكس ايجاباً على الواقع، ذلك من خلال توفير حسابات مصرفية ومحفظة رقمية ساعدت على الادخار والإقراض بشكل رقمى، وخلقت مسارات تنموية جديدة باستحداث مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر. وقد تضمنت الجميع (الرجل والمرأة) على حد سواء، بل وشاركت مختلف البيئات (الحضرية والريفية والنائية) بشكل توافق تماماً مع أنظمة التسريع الآلى واللحاق بعجلة الزمن العالمى؛ بهدف استهلاك الوقت ايجاباً لحظة إنتاجه حتى لا يتم التخلف عن الركب التنموي ·

الفرضية الثانية: تتشابك الأنماط الثلاثة للتسريع بشكل متداخل ، فالتسريع التقنى يدفعنا إلى التغيير الاجتماعي ، والتغيير الاجتماعى يساعد على تسريع وتيرة الحياة.

فقد أظهر نظام الشمول المالى دلائل قوية لتداخل أنماط التسريع الثلاثة " التقنى" ممثلا فى الشبكة الرقمية للشمول المالي واتمتة النظام المالي بشكل رقمى. ثم انعكاس ذلك على عجلة الانتاج وادارة المشروعات وتقليل الفجوة الجندرية فى الدخول والموارد وتكافؤ الفرص وزيادة معدلات المساواة وتكافؤ الفرص وتحقيق الاستقرار المالى فيما يخص النساء. فأنتج لنا تغير اجتماعى مخطط ومدروس في ضوء خطط تنموية كإستراتيجية الشمول المالى، واستراتيجية التمكين الاقتصادى للمرأة . ولكن يتطلب ذلك ضرورة "تغيير وتيرة الحياة" حفاظاً على استدامة النجاحات والمؤشرات التنموية فيما يخص تمكين المرأة وتذويب الفوارق الجندرية ، ودفع عجلة التنمية. لتستمر تداخل أنماط التسريع في دائرة تأثير وتأثر مستمرة بهدف دفع المجتمع وتسريعه اجتماعياً.

الفرضية الثالثة :هناك محركات تدفع التسارع الاجتماعى أهمها التسارع الاقتصادى وخاصة فى ظل التسارع التكنولوجي: لا ريب أن نظام الشمول المالى وإن استهدف جميع قطاعات المجتمع إلا أنه انطلق من هدف التنمية الاقتصادية وما لحق بها من تغيرات فى النسق العالمى ، انعكست نتائجها على المجتمعات المحلية. ف استحداث مسارات وأُفق جديدة توفير حق المرأة في مواكبة النمو المتسارع للاقتصاد العالمي، من قبيل الاشتمال المالي والمعاملات الرقمية فى المنظومة المالية ، و ضخ إمدادات ومساعدات لجميع فئات المجتمع لاشتمالهم في هذه المنظومة حفاظاً على الرأسمال الاجتماعي والبشري والمادي وتحقيق التسارع الاقتصادي في ظل التسارع التكنولوجي دون ترك تبعات الاستلاب والتخلف التى تلحق الوصم بالدول .

الفرضية الرابعة: فيما يخص المحرك الثقافى فى التسريع توجد فجوة زمنية بين وقت الحياة وزمن العالم يمكن تقليصها بفكرة الحياة الجيدة : اى تصور الحياة على أنها الفرصة الاخيرة: استطاع نظام الشمول المالى أن يضمن حق المرأة في مواكبة النمو المتسارع وكسر الفجوات الجندرية والجمود المالى من خلال تحقيق فرص التكافؤ والمساواة لدى عينة الدراسة ، فإنعكس ذلك على تحسين مستوى المعيشة و جودة الحياة وتوفير ذمم مالية واستقلال مالي وتوفير فرص للعمل الحر والاستثمار في المشاريع وامدادها بإتاحات وخدمات ساعدت المرأة على نيل حقوقها فى منظومة الشمول المالى وفى موارد الدولة ، وهو ما انعكس على التمكين الاقتصادي للمرأة.

7- نتائج الدراسة

- لعب المجلس القومى دوراً جوهرياً فى إتاحة حقوق وخدمات الشمول المالى للنساء وفق"عينة الدراسة". حيث شملت مشروعات الادخار والإقراض تعدد فى الإتاحات والاستثمارات والمحافظ الإلكترونية والحسابات الرقمية ، وكذلك تنوعاً فى الفئات العمرية والبيئية بما يتوافق مع استراتيجية الشمول المالى بتضمين جميع فئات وشرائح المجتمع فى النظام المالى. بينما تؤكد الدراسة أن مستوى الدخل قد يكون عائقاً أمام إقبال المرأة على الاشتراك فى المشروعات والاستفادة مما تقدمه من حقوق سيما المشروعات المتوسطة التي تثقل كاهل الفئات الأقل دخلا.
- انعكس دور المجلس والمشروعات التى يقدمها حول حقوق وخدمات الشمول المالى على زيادة الوعى المالى لدى النساء وارتفاع نسب النساء المشمولات مالياً. حيث أثبتت الدراسة أن جميع أفراد العينة خضعن برامج الإقراض والادخار وعايشن تدريبات حول الشمول انعكست على مستوى وعيهن المالى بدون فروق ملحوظة من خلال التجربة التي عايشتها·
- ساعد الشمول المالى على تحقيق مؤشرات التمكين الاقتصادى للمرأة من خلال تبنى مشروعات اقتصادية وفتح مسارات المساواة وتكافؤ الفرص وسد الفجوة الجندرية فى المجال الاقتصادى وتقريب الفوارق فى الموارد والدخول ودفع عجلة الإنتاج وخلق فرص مستدامة للمرأة.
- استطاعت مصر أن تحقق طفرة فى تغيير الأنماط الزمنية من خلال رقمنة النظام المالى واستحداث منظومة الشمول المالى ، بهدف تسريع الفعل الاجتماعى وتوافقه مع تسارع الأنماط الزمنية في العالم الرقمي؛ مما انعكس ايجاباً على الواقع المعاش، ذلك بتوفير حسابات مصرفية ومحفظة رقمية ساعدت على الادخار والإقراض بشكل رقمى، وخلقت مسارات تنموية جديدة باستحداث مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر. بهدف دفع النمو وتسريعه اجتماعياً.
- تنعكس اتاحة الحقوق والخدمات فى نظام الشمول المالى على زيادة نسب التمكين الاقتصادى بزيادة امتلاكها مشاريع اقتصادية وتحقيق ذمم مالية ، وكذلك توفير استقلال مالى. فقد استطاع نظام الشمول المالى أن يضمن حق المرأة في مواكبة النمو المتسارع وكسر الفجوات الجندرية والجمود المالى من خلال تحقيق فرص التكافؤ والمساواة لدى عينة الدراسة.

8)مقترحات الدراسة :

على مستوى السياسات الاجتماعية توصي الدراسة بالآتي:

- اطلاق مبادرة (احتويها واكسبى بيها) بتوفير برامج الادخار والإقراض "تحويشة" فى مؤسسات الدولة للنساء العاملات، لمساعدتهن على احتواء غير العاملات، وإشراكهن سوياً في مشاريع تكون بإشراف السيدات العاملات وتنفيذ غير العاملات" المتفرغات" فقد يوفر ذلك للدولة

اتساع دائرة الشمول المالى، بوضع مجموعة متنوعة من النساء بين عاملات وغير عاملات في دائرة إقراض وادخار واحدة ، مما يزيد من الفرص و التعارف والتبادل.

- اطلاق مبادرة (شاركى بمجهودك) بوضع مشروعات اجتماعية جديدة مخصصة للنساء المعيلات أو ذوات الدخول البسيطة اللائى لا يستطعن المشاركة في مشروعات "الادخار والإقراض" لعدم وجود فائض فى دخولهن يساعد على اقتطاع جزء للادخار في برامج مثل "تحويشة". على أن توفر الدولة تسهيلات فى الخدمات لسيدات الأعمال اللاتي يردن فتح مشاريع جديدة، شريطة إشراك نسبة من النساء المعيلات فى العمل. وهذا يوفر للدولة وضعهن جميعًا فى منظومة الشمول المالى، ودفع عجلة التنمية والاستثمار وتمكين المرأة.
- استهداف التحول إلى (مجتمع لا نقدى) بزيادة عدد ماكينات الصراف الآلى فى المناطق المهمشة وزيادة التوعية لأهمية وسهولة التعامل مع الماكينات، وما توفره من جهد ووقت.وتحسين خدمات التعهد والكول سنتر" لضمان جودة التواصل مع العملاء وتوفير التدريب الكافي للموظفين والعاملين ، ووجود كوادر مؤهلة للتعامل مع العملاء.
- تعزيز ثقافة الاستثمار لجذب المدخرات ، وتحفيز الشركات الناشئة بالقطاع التكنولوجى المالى

على مستوى سن التشريعات :سن قوانين لمعالجة المشكلات التي تنعكس على الشمول المالى كـ:

- (الأمية المالية والبطالة) فهؤلاء من الصعب اشتمالهم مالياً .
- (تحديث تشريعات" العدالة الجندرية لتوزيع الموارد والدخول) لتحقيق تكافؤ الفرص .
- (المزيد من تشريعات مجابهة (اقتصاد الظل) .التي تؤثر على زيادة نصيب القطاع غير الرسمى على حساب القطاع الرسمى.
- كذلك تحديث تشريعات مكافحة غسيل الأموال لمجابهة "الغسيل المالى الرقمى" و ضمان الشفافية والنزاهة فى العمليات المالية.

على مستوى المجلس القومى للمرأة

- العمل على نشر الثقافة المصرفية بين شباب الجامعات والتركيز على الفتايات لكونهم حلقة الوصل مع أرباب الأسر (الآباء والأمهات) ، وجيل المستقبل القريب ، مما ينعكس على حل مشكلة العزوف عن التعامل مع البنوك وتقليل التوجه لشركات التمويل الاستهلاكي التي توفر الوقت والجهد بتسهيل أوراق ومستندات الإقراض وشروطه ، وهذا يفقد القطاع المصرفى جزءاً من التعاملات المالية للمواطنين ويحد من نشر الشمول المالى وتطبيقاته.ويؤدى إلى حرمان الدولة من توفير سيولة لتمويل المشروعات القومية العملاقة والمشروعات الصغيره والمتوسطه·

- توعية النساء بالبوابة الإلكترونية للتكنولوجيا المالية فى مصر التى أطلقها البنك المركزى ، وزيادة وعيهمن بالقواعد الخاصة لمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسرى عمليات الدفع الإلكتروني، والقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول

على مستوى المستفيدات

- التوعية بالبطاقات اللاتلامسية كـ تكنولوجيا جديدة لدعم الشمول المالي في مصر.
- خفض معدلات استخدام الكاش وزيادة الإقبال على ماكينات الصرف الآلي لمساعدة الدولة فى تطبيق نظام الشمول المالى .

المراجع ومصادر الدراسة

(بترتيب ورودها في البحث)

[1] البنك المركزى المصرى: استراتيجية الشمول المالى(2022/ 2025) .

[2] البنك الدولى،الشمول المالى ، القطاع المالى العام ، قاعدة بيانات المؤشر العالمى للشمول المالي 2021 فى خمسة رسوم بيانية .

[3] البنك المركزى المصرى، قياس الشمول المالي والتقارير ، 14 نوفمبر 2023 .

[4] البنك الدولي ، قاعدة بيانات المؤشر العالمى للشمول المالي2021

[5] البنك المركزى المصرى، قياس الشمول المالي والتقارير ، 14 نوفمبر 2023 :مرجع سابق.

[6] استراتيجية الشمول المالى(2022/ 2025) ، البنك المركزي المصري:مرجع سابق.

[7]Adams, Rozan (2002) Economic Growth, Inequality and Poverty: Findings from a New Data Set, Policy Research Working Paper 2972, World Bank. p.54

[8] George ,Tweneboah, (2023):Determinants of Financial Inclusion in Africa: Is Institutional Quality Relevant? Cogent Social Sciences , Volume 9, Issue 1, 13 Mar, London,p.84.

[9] جعفر، حنان (2020)، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، المجلد 50 ،العدد1 ، ص ص 520.487 -

[10] اتحاد المصارف العربية (2023)، واقع الشمول المالي في العالم العربي وآليات المصارف العربية لتعزيزه، المجلة الشهرية، العدد 427،يونيو ،ص8.

[11]George ,Tweneboah, (2023):.Ibid,p.72.

[12] البنك المركزي المصري، الشمول المالي(2019)، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي.

[13]George, Tweneboah, (2023):.Ibid,p.74.

[14]World Bank Group. Global financial development report (2014): Financial inclusion (Vol. 2). World Bank Publications, p.59.

[15] جعفر، حنان ، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات:مرجع سابق ، ص 500-510.

[16] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية(2015)، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ص2.
https://www.amf.org.ae/ar/publications/fryq-alshmwl-almaly-fy-aldwl-alrbyt/mttlbat-tbny-astratyjyt-wtnyt-shamlt-ltzyz-alshmwl-pdf.l

[17]Peterson, Ozili(2021):Financial inclusion research around the world: A review,Forum for Social Economics, Volume 50, Issue 4,Londo.p.56

[18]Lalitagauri, Kulkarni & Anandita, Ghosh, (2021):Gender disparity in the digitalization of financial services: challenges and promises for women's financial inclusion in India, Gender, Technology and Development, Volume 25, Issue 2, 07 Jul,.London,p.53.

[19]Abreham, Adera & Lamessa ,Abdisa,(2023) Financial inclusion and women's economic empowerment: Evidence from Ethiopia, Cogent Economics & Finance, Volume 11, Issue 2, England ,p.80.

[20] المجلس القومى للمرأة، مشروع التمكين الاقتصادى للمرأة المصرية والوافدة (2017)، الدورات التدريبية الحرفية ،9 أكتوبر.. http://ncw.gov.eg/News/2809-

[21] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري(2022) ،7 سنوات من الإنجازات، التنمية البشرية: قطاع تمكين المرأة ، 22 يناير. https://idsc.gov.eg/upload

[22]Kabeer, Naila (2012), "Women's economic empowerment and inclusive growth: labour markets and enterprise development", Centre for Development Policy & Research, School of Oriental & African Studies, University of London Discussion Paper No. 29.p.61.

[23]Anju, Malhotra,(2002),"Measuring Women's Empowerment as a - Variable in International Development".The World Bank, Washington DC, p.4.

[24]World Economic Forum (2023) "Global Gender Gap Report 2023", World Economic Forum, available at :http://reports.weforum.org/globalgender-gap-report-2023.p.39-42.

[25]Kabeer , Naila (2012),Women's economic empowerment and inclusive growth:Ibid. No. 29.

[26]-USAID (2020),Women's Economic Empowerment: Pushing The Frontiers Of Inclusive Market Development". https://www.marketlinks.org/sites/default/files

[27]OECD,(2011),Women's Economic Empowerment, DAC Network on Gender Equality (GENDERNET) Issues paper, P.7.www.oecd.org/dac/gender.

[28] الخواجة ، مصطفي عبد المنعم (2020)، بسنت حمدي الكلزة، دور قواعد البيانات الإحصائية في تحقيق الشمول المالي للعدالة الاجتماعية)دراسة حالة(، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا، المجلد 40، العدد 2، يونيو.

[29] سعدونى،محمد محروس(2021)، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة:دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 52، العدد 4 ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، مايو .

[30] عيسوى،تقوي محمد محمد (2021)، دور الشمول المالي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع السياحي ، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة ، كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم المجلد 15 ، العدد 3 ، ديسمبر.

[31] ابراهيم, هدي ، رضوان، مها (2022)، تمكين المرأة اقتصاديا :توجه متجدد نحو تنمية مستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ,ديسمبر، القاهرة.

[32] Koomson,Villano & Hadley, Danial, (2020). Effect of financial inclusion on poverty and vulnerability to poverty: Evidence using a multidimensional measure of financial , Volume 149, Issue 1.London. inclusion.,*Social Indicators Research* p.98,

[33]Anthony, Yaw Nsiah,(2021): The effect of financial inclusion on poverty reduction in Sub-Sahara Africa: Does threshold matter, Cogent Social Sciences, Volume 7 , Issue 1 , 25 Mar , London, P,143.

[34]Lalitagauri, Kulkarni & Anandita, Ghosh, (07 Jul 2021):Gender disparity in the digitalization of financial services:Ibid,p.122.

[35] Muhammad ,Ayub Siddiq & Salma ,Imtiaz:(2022):Role of financial literacy in achieving financial inclusion: A review, synthesis and research agenda, National University of Computer and Emerging Sciences, Islamabad, Pakistan, Cogent Business & Management, Volume 9,Issue.1, 20 Feb ,Uk. p.128.

[36] Abreham, Adera & Lamessa, Abdisa,(2023) Financial inclusion and women's economic empowerment, Ibid,p.78.

[37] George Tweneboah,(13 Mar 2023):.Ibid,p.88.

[38]Alliance for Financial Inclusion,(2018).Maya Declaration Progress Report: TODAY'S TARGETS, TOMORROW'S IMPACT.Alliance for Financial Inclusion.

[39] Alliance for Financial Inclusion.(2019).INTEGRATING GENDER AND WOMEN'S FINANCIAL INCLUSION INTO THE CENTRAL BANK OF EGYPT'S (CBE) FRAMEWORK.Alliance for Financial Inclusion.p p.34-39.

[40] استراتيجية الشمول المالى(2022-2025)،البنك المركزى المصرى،التعاون الألماني والاتحاد الأوروبي.

[41] سليمان، ياسمين عمرو (2019)، دور القطاع المصرفى فى دعم الشمول المالى للمرأة، دراسة حالة البنوك المركزية ،(2011/ 2019)،البنك المركزى ، المعهد المصرفى ، ص22.

[42]World Bank Group. (2018). The Little Data Book on Financial Inclusion.

مجموعة البنك الدولي .(2018) .دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة .واشنطن :مجموعة البنك الدولي

[43] ابراهيم،هدي، رضوان، مها، تمكين المرأة اقتصاديا: مرجع سابق، ص300.

[44] اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان(2021)،حقوق المرأة "تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالى والاقتصادى بريف مصر"، مارس. https://sschr.gov.eg/media-page/news

[45] تحليل بيانات جاهزة

- الموقع الرسمى للمجلس القومى للمرأة : الشمول المالى مجموعات الادخار والإقراض الرقمى تحويشة، (الجمعة 10 نوفمبر 2023 . 11:08 م) ، متاح على: ncw.gov.eg

- الشمول المالى مجموعات الادخار والإقراض الرقمى تحويشة ، المجلس القومي للمرأة يطلق أول عملية ادخار على تطبيق تحويشة في مصر،(1أبريل2023. 45 /1م)، متاح على: ncw.gov.eg

[46] الموقع الرسمى للبنك المركزى المصرى: البنك المركزى المصرى يواجه جهود لتحقيق التمكين الإقتصادى للمرأة. https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2024/03/04/12/17/the-central-bank-of-egypt-continues-its-strides-towards-the-economic-empowerment-of-women

[47] اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، (2024)، حقوق المرأة..إطلاق مشروع تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالى والاقتصادى بريف مصر ،11 مارس 2021 .متاح 2024 على: sschr.gov.eg

[48] رئيسة المجلس القومى للمرأة سابقاً ، ووزيرة التضامن حالياً.

[49] كلمة انجى اليمانى (2024)، المديرة الوطنية لبرنامج الشمول المالى ومنسقة المشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية بالمجلس القومى للمرأة ، المؤتمر العالمي للسكان والصحة والتنمية البشرية، التنمية البشرية من أجل مستقبل مستدام، جلسة الشمول المالى "الأثر والتحديات"أكتوبر 2024.

[50] The Sustainable Development Goals Report)2023(: Special edition, Towards a Rescue Plan for People and Planet. United nations.

[51].worldbank(/2022). /press-release/2022/03/01, -2-4-billion-women-globally-don-t-have-same-economic-rights-as-men-RELATED: STATEMENT ON INTERNATIONAL WOMEN'S DAY,p.112.

[52] الفجوة بين الجنسين فى الشمول المالى ، القضايا التي تؤثر على الإدماج المالي للمرأة ، 2 مارس2022. https://www.findevgateway.org/ar/quiz/2022/03/ma-aldhy-yfsr-alfjwt-byn-aljnsyn-fy-alshmwl-almaly

[53] The Global Findex Database (2021): Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.

[54]The Global Findex Database (2021):Ibid ,p.27.

[55]Global Gender Gap Report, March (2021): Insight Report, World Economic Forum

[56]Bank Al Etihad. BLC . (2017). Audited Financial Statements Report 2017, BLC Bank Lebanon. BLC Bank Lebanon. BLC Bank. (2017). Corporate Social responsibility Report 2017, BLC Bank .p p.29-36.

[57]McKinsey Global Institute September (2018). Closing the gap: Leadership perspectives on promoting women in financial services. McKinsey and Company.

[58] عيسوى،تقوي محمد محمد ،:مرجع سابق ، ص529-530.

[59]Abreham ,Adera & Lamessa ,Abdisa,(2023) : Ibid,p.59.

[60] الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي : مرجع سابق.

[61] الموقع الرسمى للبنك المركزى ،4/مارس /2024: مرجع سابق.

[62]Julia, Arnold &Sarah, Gammage(2019):Gender and financial inclusion: the critical role for holistic programming,Development in Practice, Volume 29, Issue 8,London.,p.56.

[63]World Economic Forum (2023), Global Gender Gap Report", World Economic Forum, available at :http://reports.weforum.org/globalgender-gap-report-2023.or at: https://www.weforum.org/publications

[64]Ferrant,Germa & Alan, Kolev (2016), "The economic cost of gender based discrimination in social institutions", Issues Paper, OECD Development Centre, Parisp.143..

[65]Julia, Arnold &Sarah, Gammage(2019):Gender and financial inclusion, Ibid,p.73.

[66] عيسوى، تقوي محمد محمد ، دور الشمول المالي في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة ،مرجع سابق، ص529-555.

[67]Abreham Adera & Lamessa T. Abdisa,(2023) : Ibid .p.34

[68]Abreham Adera & Lamessa T. Abdisa,(2023) : Ibid,p.59.

[69] الموقع الرسمى للبنك المركزى 4/مارس 2024: مرجع سابق

[70] الموقع الرسمى للبنك المركزى 4/مارس 2024: مرجع سابق

[71] Rosa, Hartmut (2010) ,Alienation and Acceleration: Towards a Critical Theory of Late-modern Temporality, NSU Press,Norway,p.60.

[72]خميس،هانى(2011)،رؤي الشباب نحو الجرائم المعلوماتية فى المجتمع المصرى ،المجلة الجنائية القومية،المجلد54،العدد2، ص87.

[73] الحايس، عبد الوهاب جودة، صبطي، عبيدة أحمد(2019)، مجتمع المعرفة الرقمى ودوره فى الإبداع العلمى، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مجلة البحوث الاجتماعية، العدد6،ص1.

[74] Rosa, Hartmut (2016):Social Acceleration, New Theory of Modernity, project for critical theory, translated by Jonathan Trejo-Matthys, journals Permissions,nav, 1177/0725513616638464 Vol. 133(1) DOI: 10.,pp.122-131.

[75]. Rosa, Hartmut (2013):Social Acceleration: A New Theory of Modernity, Columbia University Press,United States,pp.120-150.

[76] عاطف حسن ، العلاقة التبادلية بين تحقيق معدلات الشمول المالى والاستدامة بالمؤسسات المالية المصرى، البنك المركزى ، مجلة المصرفيون ,المعهد المصرفى المصرى: https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2023/10/24

[77]Europeans (2018):' work and life – out of balance? An empirical test of assumptions from the''acceleration debate'' Nadine M Scho¨neck University of Bremen, GermanyTime & Society, Vol. 27(1)pp. 3–39.

[78] تم إطلاق مبادرة إعلان مايا (Declaration Maya) في منتدى السياسات العالمية (GPF ١Policy Global Forum) في مدينة ريفيرا مايا بالمكسيك، والتي تعتبر المنصة الأولى في العالم التي تمكن الأعضاء من منظمة التحالف الدولي من تحقيق أهداف ملموسة في مجال الشمول المالي، وتضم هذه المبادرة أكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية وسياسية من أكثر من ٩٠ دولة نامية وناشئة.

[79] البنك الدولي ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 - قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR. pdf

[80]Speeding up Collective Action. (2021),Theoretical Affinities between Conflict Studies and Acceleration Theory Felipe Torres1,2 Recibido: 29 de septiembre de 2021 / Aceptado: 30 de octubre, p.484

[81]Europeans,(2018): work and life – out of balance? An empirical test of assumptions from the''acceleration debate'' Nadine M Scho¨neck University of Bremen, GermanyTime & Society, Vol. 27, pp. 3–39.

[82]Social Acceleration and the Climate Crisis:(2020):On the Production of Mental Distress and the Stimulation of the Resourceful Feeling of Anger Anders Petersen,p P.1-7.

[83]Chakrabarty, Kandel, November(2020),Financial inclusion: issues in measurement and analysis. In Keynote address, BIS-BNM workshop on financial inclusion indicators, Kuala Lumpur, November/mp.p45-47.

[84] Joseph, Heath,(2015): Social Acceleration: A New Theory of Modernity by Hartmut Rosa ,translated by Jonathan Trejo-Matthys.p.60.

[85]Europeans '(2018): work and life – out of balance? ibid, p.56.

[86]Darío Montero, Felipe Torres ,(2020): Acceleration, Alienation, and Resonance Reconstructing Hartmut Rosa's Theory of Modernity, Pléyade 25 / enero-junio ,p.67

[87] زيادة ، منى حسني أحمد (2023)، فاعلية نظرية التسريع الاجتماعي لهارتموت روزا في تفسير أثر الرقمنة على العلاقات الاجتماعية لكبار السن بحث ميداني على عينة من كبار السن بمحافظة القاهرة مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس ،العدد29، الجزء 1، ص285.

[88] ذكى، وليد رشاد(2021)،السياسات الرقمية و ترشيد صناعة القرار، سلسلة بقلم خبير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة،ص 6 -7.

[89]Speeding up Collective Action ,(2021): Theoretical Affinities between Conflict Studies and Acceleration Theory Felipe Torres ,pp. 56-59.

[90] تم إطلاق مبادرة إعلان مايا (Declaration Maya (في منتدى السياسات العالمية (GPF ١Policy Global Forum) في مدينة ريفيرا مايا بالمكسيك، والتي تعتبر المنصة الأولى في العالم التي تمكن الأعضاء من منظمة التحالف

الدولي من تحقيق أهداف ملموسة في مجال الشمول المالي، وتضم هذه المبادرة أكثر من ١٠٠ مؤسسة مالية وسياسية من أكثر من ٩٠ دولة نامية وناشئة

[91] صفوت ،سهير (2022)، ،متطلبات التنشئة الاجتماعية للشباب في مجتمع التسريع التقنى : مقاربة في ضوء نظرية التسريع الاجتماعي لـ هارتموت روزا ، مؤتمر الشباب فى عيون التراث ضوابط التنشئة وافاق الانطلاق ،جامعة الأزهر، ص 1167.1169 -

[92] صفوت، سهير ،المرجع السابق : اقتباس بتصريف.

[93] صفوت، سهير ،المرجع السابق: اقتباس بتصريف.

[94] صفوت، سهير ،المرجع السابق: اقتباس بتصريف.

[95] عبد البارى، أسامة اسماعيل(2005)، المرأة الريفية بني العمل غري الرسمي واتخاذ القرار داخل الأسرة - دراسة ميدانية في قرية مصرية مبحافظة الشرقية، في: التحولات الاجتماعية والثقافية في الريف المصري، أعمال الندوة السنوية الحادية عشرة لقسم علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة. ،ص1.

[96] قدرى، سامية ونيس(2003)، التيار النسوي والعمل الأكادميي في مصر:كلية البنات منوذجاً، العولمة وقضايا المرأة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص439.

[97] سنى،أمارتيا(2010) ، ترجمة : شوقي جلال، التنمية حرية، المركز القومي للترجمة، ط،١ القاهرة.،ص13.

[98] الطبال، لطيفة(2012)،التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،ع8, جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص412.

[99] حجازى،أحمد مجدى(2011)، الخطاب الثقافى للعولمة:الإشكاليات والتحديات، الدار المصرية السعودية،القاهرة، ص19.

[100] غيث، محمد عاطف(2002)،.قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص100.

[101] جيدنز، انتونى(2005) ، ترجمة: فايز الصباغ، علم الاجتماع، المنظمة العربية للترجمة، بريوت ، ص 136-141.

[102] حجازى، أحمد مجدى(1998) ، التغير الاجتماعي وواقع البلدان الأقل تطوراً، رؤية نقدية ودراسات تطبيقية، القاهرة.، ص71

[103] مارشال ، جوردون(2007)، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، مج1، المجلس الأعلى للثقافة، ط.2، ص 387-389.

[104] الجوهرى، محمد ، وأخرون(2002)، التراث والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعي مقترحات ومحاولات بحثية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1،ص52.

[105] زايد ، أحمد ،علام ، اعتماد ،(1992)، التغير الاجتماعي، الأنجلو المصرية، القاهرة، ص19.

[106] ISAAC ARIAIL REED(2013), Social Acceleration: ANew Theory of Modernity NY: Columbia ،p. Hartmut Rosa. Translated by Jonathan Trejo-Matthys. New York 470. . , ISBN: 9780231148344،University Press,pp 56-59.

[107]]Arman, TadPja Brigas (2018). Using online programs to center students in the C. Popa (Eds. ،S. Laurian-Fitzgerald & ،twenty-first century. In C. J. Fitzgerald)Handbook of research on student-centered strategies in online adult learning ، Hershey،environments. Pennsylvania: IGI Global,pp.98-90.

[108]Swamy, Vighneswara. "Financial Inclusion (2014), Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households," World Development, Elsevier, vol. 56, pp. 1-15.

[109] سياسات دعم المرأة المصرية فى سوق العمل ، استراتيجية المرأة 2030، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : https://acpss.ahram.org.eg/News/17650.aspx

[110] سياسات دعم المرأة المصرية فى سوق العمل ، استراتيجية المرأة 2030، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : https://acpss.ahram.org.eg/News/17650.aspx

[111] هارتمورت روزا : التسارع واقتصاد الزمن: فيلسوف وعالم اجتماع ألمانيّ معاصر (1965). يشغل حاليًّا منصب أستاذ بجامعة فريدريش شيلر بمدينة إلينا الألمانيّة، وهو أستاذ زائر في في جامعة كولومبيا. وهو ممثّل الجيل الرابع لمدرسة فرانكفورت.

[112]تراجع وتيرة الإصلاحات نحو الحقوق المتساوية للمرأة إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عام .البنك الدولى 3-12- 2023. https://live.worldbank.org/en/event/2023/women-business-law-2023

[113]Women, Business and the Law , (2023),measures global progress toward gender equality in the law, The World Bank. https://wbl.worldbank.org/en/past-reports

[114]Women, Business and the Law , measures global progress toward gender equality in the law, The World Bank,2023:(Ibid).

[115] سياسات دعم المرأة المصرية فى سوق العمل، استراتيجية المرأة 2030، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية : https://acpss.ahram.org.eg/News/17650.aspx

[116] الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي : مرجع سابق.

[117] مؤشر الفجوة بين الجنسين ، تقرير 2023

[118] التقرير العالمى 2021"the Global Findex Database"

[119] تقرير الاستقرار المالي 2022

[120] جدول (15) من تصميم الباحثة .